

البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان



إعلام حقوق الإنسان وتحديات المستقبل

تحرير
صابر نايل

الآلية الإعلامية لحركة حقوق الإنسان

أحمد عبدالله	كمال مغيث
حسني أمين	ماجدة مورييس
حمودة فتح الرحمن	محمد شومان
سعيد عبد الحافظ	مرسي الشيخ
عصام الدين حسن	منتصر الزيات
علاء قاعود	نبيل عبد الفتاح
فاروق العشري	وائل فاروق

تحرير

صابرنايل

البرنامج العربى لنشطاء حقوق الإنسان

رقم الايداع ٩٩/٨٥٢١

الذلاف والإخراج الننى:

حسام عبد الله

العنوان

31 شارع عبد الله العربى أمتداد شارع الطيران-مدينة نصر القاهرة ج. م. ع

ت 4041185 فاكس 4015505 E-mail: rphra@rite.com

الفهرس

كلمة المحرر

- مقدمة البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان
- المحور الأول - الآلية الإعلامية لحركة حقوق الإنسان
- رئيس الجلسة الدكتور حمودة فتح الرحمن
- الأداء الإعلامي لحركة حقوق الإنسان الضوابط والمعايير أ. عصام حسن
- نشر وترويج ثقافة حقوق الإنسان قضايا وإشكاليات أ. علاء قاعود
- قراءة في نشرات حقوق الإنسان أ. وائل فاروق
- تعقيب أ. حسنى أمين - د. محمد شومان
- مناقشة عامة
- المحور الثانى - القوى السياسية وإعلام حقوق الإنسان
- رئيس الجلسة المستشار مرسى الشيخ
- الحركة الإسلامية وحقوق الإنسان أ. منتصر الزيات
- موقف حزب الوفد من إعلام حقوق الإنسان أ. سعيد عبد الحافظ
- حقوق الإنسان بين الفكر والواقع من المنظور الناصري أ. فاروق العشري
- تعقيب أ. نبيل عبد الفتاح
- مناقشة عامة
- المحور الثالث حقوق الإنسان في الإعلام القومي
- رئيسة الجلسة أ. ماجدة موريس
- حقوق الانسان في وسائل الإعلام القومية د. محمد شومان
- آليات إعلام حقوق الإنسان وإشكالياتها بالتطبيق علي بعض الحقوق النوعية في مصر د. كمال مغيث
- تعقيب د. أحمد عبد الله
- مناقشة عامة

هذا الكتاب توثيق لمؤتمر الآلية الإعلامية لحركة حقوق الإنسان الذي نظمته البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان في مقر جمعية الصعيد للتربية والتنمية بالقاهرة يوم 18 يونيو 1998. ولقد شهد المؤتمر على الرغم من أنه لم يتجاوز اليوم الواحد تعقيبات ومناقشات ساخنة على أبحاث هامة، والحقيقة أن طبيعة موضوع حقوق الإنسان وما يثيره من إشكاليات وقضايا ترجع بالأساس إلى حدائته بالإضافة إلى تداخل عالم المصالح والتوازنات والاستخدام السياسي والأيدولوجي لمسألة ذات طابع إنساني شامل. هذا وقد جاءت أيضاً المحاور الخاصة بالمؤتمر لتشعل القاعة فلا يمكن الحديث عن تأصيل حقوق الإنسان وطرحه في إطار من العودة إلى الحضارة العربية والإسلامية كمنبع أساسي أو حتى كطرائق لتدعيم ثقافة حقوق الإنسان دون أن يكون ذلك مدخلا لخلاف واسع أخذ طبعة دائمة من الحديث عن الخصوصية والعالمية والحديث أيضاً عن الانتقائية والشمولية ومحاولة تماهي التاريخ الإسلامي مع حقوق الإنسان. وكذلك لا يمكن الحديث عن الأداء الإعلامي والمعوقات التي تواجهها منظمات حقوق الإنسان دون التطرق للدعاية المضادة من قبل السلطات الرسمية. وهناك من يرجع هذا القصور لعوامل ذاتية وآخر لعوامل موضوعية ويعتبرها المؤثر الحقيقي في مسألة تعويق منظمات حقوق الإنسان وأدائها الإعلامي.

إن أي تقييم موضوعي، كما يدعو "عصام الدين حسن" في بحثه عن الآلية الإعلامية لحركة حقوق الإنسان، يجب أن يكون في إطار فهم الأزمة المجتمعية الشاملة والتي تتجلى ملامحها في كافة مؤسسات المجتمع المدني. وفي دعوة علاء قاعود إلى وقفة حول قيم حقوق الإنسان "إشكاليات وقضايا" تستلزم تأصيل قيم حقوق الإنسان في الثقافات

الكبرى في العالم، وينوه إلى أن هذه العملية تصطدم بما هو مقدس وديني في هذه الثقافات فيما يفتح ملف التقاطع والخلاف مع قيم ومبادئ حقوق الإنسان الراهنة. ويبدو هنا أن تجسيد حقوق الإنسان مثلاً في المجتمعات العربية مرهون بإمكانية التعامل الإيجابي مع هذه المعوقات. وي طرح وائل فاروق ضرورة إعادة النظر في صياغة الرسالة الإعلامية لحركة حقوق الإنسان بحيث تتفق وأهدافها في التواصل مع فئات المجتمع المختلفة بعد دراسة أكدت على أن الرسالة المحددة لمنظمات حقوق الإنسان تعاني من عجز وقصور في التواصل مع الجمهور المستهدف. على أن ما يبعث على التفاؤل أنه وفي المحور الثاني حول القوى السياسية وإعلام حقوق الإنسان كانت الأوراق المقدمة على درجة عالية من الموضوعية فلم تقدم فقط على ذكر الإنجازات الإعلامية والدعائية لهذا الاتجاه السياسي أوداك في مجال حقوق الإنسان بل أجتهدت في تقديم نقد ذاتي باتجاه الرؤية الموضوعية لهذا العالم المستقل عالم حقوق الإنسان وتحقيق درجة أعلى وأرقى من التعامل الخالص من النزعات الحلقية باتجاه الدفاع عن حقوق الإنسان ككل متكامل ولا يتجزأ فكانت ورقة "منتصر الزيات" وتعقيبه إن لم يكن من قبيل التكتيك السياسي المؤقت يمكننا ان نتحدث عن دور الاجتهاد وتطوير هذه القوى السياسية لمفاهيمها وأفكارها باتجاه عدم إنكار الآخر. والإشارة الطيبة لسعيد عبد الحافظ أن حزب الوفد الجديد انهمك في معاركه السياسية وقد أتى ذلك على حساب قضايا أخرى لا تقل أهمية عن قضايا الإصلاح السياسي ومن ثم في اعتقادي أن مواقف حزب الوفد دائماً منذ كتاب "في الشعر الجاهلي" 1926 لطف حسين وكتاب "أصول الحكم في الإسلام" لعلي عبد الرزاق وانتفاء بقضية د. نصر حامد أبو زيد؛ كانت دائماً توازن لصالح اللعبة السياسية في مجال الصراع مع الخصوم منحياً القيم الليبرالية التي ينتهجها. ونلمس التقدم في الموقف الناصري عند متابعة ورقة فاروق العشري والذي يؤكد على أن الحرص على تحقيق حماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو أمر ضروري يربط بين الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان كوحدة لا تتجزأ. ورغم هذا الموقف الموضوعي للباحثين تبقى الملاحظة الهامة التي طرحها نبيل عبد الفتاح حول أن الأوراق المقدمة قد تأسست على السرديات والوقائع على

نحو شكلي أكثر منه تطبيقات على العلاقة بين النص والواقع في ما يمكن تسميته النزعة الشكلية وكان على هذه الأوراق أن تتقدم أكثر فيما يختص بعلاقة الحزب السياسي أو الجماعة وإعلام حقوق الإنسان .

ثم يجيء المحور الثالث نتقدمه ورقة الدكتور محمد شومان حول "حقوق الإنسان في وسائل الإعلام القومية ملاحظات أولية" التي أكدت على أن خطاب حقوق الإنسان في وسائل الإعلام يقدم مفاهيم زائفة وسطحية ومحدودة وضعيفة. ومن ناحية أخرى تدخل في إطار من التضليل الإعلامي. وهو يدعو إلى إعلام مواز مدعم بوسائل الثورة التكنولوجية في ظل خصخصة قطاع الإعلام والاتصال والمعلوماتية. ثم قدم الدكتور كمال مغيث ورقة بعنوان "آليات إعلام حقوق الإنسان وإشكالياتها مع التطبيق على بعض الحقوق النوعية في مصر" وقد حظيت هذه الورقة بنقاش واسع ولكونها ضمت قضايا الأقباط و المعاقين وحقوق السجناء. ثم تقدم الدكتور أحمد عبد الله (رغم تفاوته التاريخي) بفكرة أن الدولة لن تقدم على خصخصة الإعلام بل ستقاوم ذلك من موقع حماية مصالح وثروة المتحكمين، وأن سياساتها في السنوات السابقة- تدلل على عكس ما طرحه د. شومان -من إصدار القوانين الاستثنائية وتعويق العمل الأهلي ومد حالة الطوارئ .. الخ طارحا في ذات الوقت التطورات الإيجابية في عالم تطور الآلية الإعلامية لحركة حقوق الإنسان والذي سيجيء عنوة وبفضل إرادة الشعب وتطلعه إلى التحرر و دحر الظلم والطغيان.

وما نتمناه أن يقوم هذا الكتاب بوضع اللبنة الضرورية الأولى في البحث عن ترسيخ وتطوير آلية إعلامية فعالة وقوية لحركة حقوق الإنسان المصرية .

صابر نايل

مقدمة

لا يخفى على أحد، حجم المعوقات والعقبات التي تضعها الدولة أمام حركة حقوق الإنسان، والتي يختصرها ويجسد أغراضها مشروع القانون الجديد للجمعيات الأهلية. ونحن في البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان نؤكد أنه كلما ازداد الحصار، كلما زاد العمل والإصرار وزاد إدراكنا لأهمية الدور الذي نقوم به من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان وكذلك ازداد سعينا لتحسين أدواتنا وكفاءتنا وفعاليتنا. ومن هذا المنطلق، كان سعينا لإقامة هذا المؤتمر حول الآلية الإعلامية لحركة حقوق الإنسان، ثم توثيق هذا المؤتمر بالكتاب الذي بين أيديكم الآن. ويعتبر الإعلام من أخطر أدوات الحركة وأبعدها تأثيراً لذا فإن دراسته وتقييمه وكشف العقبات التي تواجهه من مؤشرات النجاح والإخفاق في حركتنا وإصرارها على التواصل مع القطاعات المستهدفة في المجتمع .

والآلية الإعلامية لحركة حقوق الإنسان كمحدد أساسي وجوهري لنشر تلك اللغة والثقافة التي أصبحت معياراً كاشفاً لتقدم المجتمعات الإنسانية. فالوقوف على تعظيم هذه اللغة من خلال وسائل العمل المتاحة لحركتنا. وبعد سنوات طويلة من العمل .. أصبحت ضرورية وملحة وتفرض علينا قراءة متأنية ومدققة لآلية العمل الإعلامي لحركة حقوق الإنسان، وهذه القراءة فقط هي ما نعول عليه في تطوير أدوات العمل الإعلامي وإعدادها لمستقبل أكثر صعوبة وحصار للعمل العام. ويحاول الكتاب الذي بين أيديكم والذي يعد توثيقاً لهذا المؤتمر التمهيد لشكل من أشكال التنسيق والتعاون بين مؤسسات وهيئات حقوق الإنسان وفعاليات المجتمع المدني ودعوة للإجابة الجماعية على أسئلة ملحة مثل مدى تأثير الدعاية المضادة والإعلام الحكومي على حركة حقوق الإنسان، وإلى أي مدى يتم التوظيف الأيديولوجي والسياسي لمبادئ حقوق الإنسان من قبل مختلف القوى السياسية الشرعية منها والمحجوبة الشرعية ؟ كيف يمكن أن نوسع المساحات الإعلامية التي تتناول قيم ومبادئ حقوق الإنسان وكيف نواجه عصر المعلومات القادم وندفع بالاستفادة من كافة الإمكانيات الهائلة في دعم ومناصرة قضايا حقوق الإنسان ؟ كل هذه الأسئلة شكلت همّاً مشتركاً في المؤتمر الذي كان طموحه أيضاً مباشرة البحث عن إجابات.

البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان

المحور الأول

1- الأداء الإعلامي لمنظمات حقوق الإنسان

الضوابط والمعوقات

أ. عصام الدين حسن

2- نشر وترويج ثقافة قيم حقوق الإنسان

اشكاليات وضوابط

أ. علاء قاعود

3- قراءة في نشرات حقوق الإنسان

أ. وائل فاروق

المعقبين

أ. حسني أمين

د. محمد شومان

رئيس الجلسة د. حمودة فتح الرحمن

الأداء الإعلامي لمنظمات حقوق الإنسان (الضوابط والمعوقات)

• عصام الدين حسن

مدير وحدة الإعلام بمركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان

على مدى ثلاثة عشر عاماً نشأت وتطورت حركة حقوق الإنسان في مصر بشكل هائل كماً وكيفاً، فبعد أن كان نشاط هذه الحركة متمثلاً في منظمة وحيدة تقريباً هي المنظمة المصرية لحقوق الإنسان التي تولت مهمة التبشير بمبادئ وثقافة حقوق الإنسان والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وكشفها وتوثيقها وإحاطة الرأي العام بها، فقد عرفت التسعينات نمواً ملحوظاً في بناء مؤسسات حقوق الإنسان وإتجاه معظمها إلى دخول مجالات جديدة لم تكن تقوى منظمة وحيدة مهما بلغت طاقاتها أن توفى بمتطلبات العمل في تلك المجالات مجتمعة .

عرفت حركة حقوق الإنسان في هذا الإطار بصورة أو بأخرى درجات أعلى من التخصص بنشأة المؤسسات الجديدة التي اتجه بعضها إلى تركيز نشاطه على المساعدات القانونية والقضائية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وأولى البعض الآخر جانباً أساسياً من توجهاته في التدريب وتعليم حقوق الإنسان، واختصت مؤسسات أخرى بدراسة وبحث الإشكاليات الثقافية والسياسية والاجتماعية التي تقف عائقاً أمام تأصيل ثقافة حقوق الإنسان، وانطلق آخرون لتركيز نشاطهم في مجال الحقوق الاقتصادية فأولى بعضها اهتماماً خاصاً بالحقوق النقابية والعمالية بينما اتجه البعض الآخر إلى التصدي لقضايا المرأة والبيئة والصحة، أو بالانتهاكات داخل السجون، أو بتأهيل ضحايا العنف والتعذيب، أو بالدفاع عن نشطاء حقوق الإنسان ومعالجة مشكلات العاملين في هذا المجال.

ومع هذا الاتساع الهائل يكتسب الحديث عن الأداء الإعلامي لمنظمات حقوق الإنسان أهمية خاصة في ظل عدد من الاعتبارات، أول هذه الاعتبارات : أن الأداء الإعلامي يشكل وسيلة حيوية لدى حركة حقوق الإنسان داخل المجتمع تؤمن لها حماية حقيقية في ظل الموقف الأصيل لأجهزة الدولة المعادي لحركة حقوق الإنسان والرافض لإضفاء المشروعية عليها والمتحفز دائماً لاختيار اللحظة المناسبة للانقضاض على هذه الحركة وتصفيتيها إن أمكن .

ثاني هذه الاعتبارات: أن الأداء الإعلامي وخاصة في الجوانب المتعلقة برصد ومراقبة انتهاكات حقوق الإنسان يمكن أن يشكل رأي عام ضاغط على مؤسسات الدولة لوقف هذه الانتهاكات أو تحجيمها .

ثالث هذه الاعتبارات : أن الأداء الإعلامي يشكل بدوره عنصراً هاماً ليس فقط في مواجهة الإعلام الحكومي المضاد بل أيضاً في مواجهة هواجس وشكوك أقسام يعتد بها داخل النخب السياسية والمتقفة التي تنطلق من الربط بين ثقافة حقوق الإنسان واعتبارها نتاج للثقافة الغربية وبين مواقفهم التاريخية المعادية للغرب ، ويعزز من هذه الهواجس اتجاه عشرات ممن انخرطوا في الحركة الوطنية قبل سنوات مضت إلى العمل في مجال حقوق الإنسان أو العمل الأهلي عموماً ، وقيام العديد منهم بتأسيس مؤسسات جديدة اعتماداً على التمويل الغربي بكل ما تعنيه هذه القيمة لديهم من معاني الاختراق ، والإفساد واستبدال الأجندة الوطنية بالأجندة الغربية ... إلخ من الاتهامات التي حملتها كتابات عديدة يصعب اتهام أصحابها بأنهم من الموالين للحكومة حتى وإن صبت هذا الاتهامات في نهاية المطاف في خدمة الحكومة .

الأدوات الإعلامية لمنظمات حقوق الإنسان

تبنّت حركة حقوق الإنسان منذ وقت مبكر وبالتحديد منذ أواخر الثمانينيات الآليات الإعلامية المتعارف عليها في الحركة العالمية لحقوق الإنسان ، في إعلام الرأي العام بمواقفها من التطورات الجارية في مجال حقوق الإنسان وبتتائج رصد انتهاكات حقوق الإنسان وبرزت في هذا الإطار :

آلية البيانات الصحفية والنداءات العاجلة التي تعالج موقف المؤسسة من حدث بعينه .
آلية التقارير النوعية التي تعالج ظاهرة معينة على مدى زمني طويل نسبياً ومثال ذلك التقارير التي تصدر بشأن التعذيب وسوء المعاملة داخل السجون أو أقسام الشرطة أو ظاهرة العنف، أو مظاهر انحراف البنية التشريعية في مصر ، أو مصادرة الحق في تكوين الأحزاب، وظاهرة إحالة المدنيين للمحاكم العسكرية، والتقارير التي تكشف إهدار ضمانات الحيادة والنزاهة في الانتخابات التمثيلية أو النقابية ، والتقارير الشاملة التي تعالج أوضاع حرية الصحافة وحرية التعبير عموماً ... الخ .

الآلية الإعلامية لحركة حقوق الإنسان

آلية التقارير السنوية وتقارير النشاط ، وقد كانت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان السباقة -بحكم النشأة - في هذا المجال أو في المجالات السابقة . حيث بدأت المنظمة منذ عام 1990 بإصدار تقريرها السنوي عن حالة حقوق الإنسان في مصر ، متضمناً قسماً خاصاً بنشاط المنظمة خلال العام. ثم بدأت هذه الآلية تعرف طريقها إلى مؤسسات أخرى بداية بمركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان الذي بدأ فور تأسيسه في عام 1994 بإصدار تقارير نصف سنوية حول أوجه نشاطه المختلفة مع رؤية موجزة لأوضاع حقوق الإنسان وتطورت الفكرة عام 1997 بالمضي في إعداد تقرير سنوي شامل صدر في يونيو 1998 ، كما بدأ المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة هذا العام في إصدار تقرير سنوي يركز بالأساس على التطورات وثيقة الصلة بمجالات عمله. كما أصدر مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف مؤخراً تقرير بنشاطه خلال 4 سنوات من تأسيسه .

آلية النشرات أو المجلات الإعلامية شبه الدورية والتي تقدم للقارئ الملامح البارزة لأنشطة المؤسسة وفعاليتها المختلفة ونشاطها اليومي ومعالجات سريعة لبعض القضايا الملحة ومن أمثلتها - حقوق الإنسان - للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، " مساعدة " لمركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، " سواسية " لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، " المنتدى الديمقراطي " لجماعة تنمية الديمقراطية، " نشطاء " للبرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان .

آلية الحلقات النقاشية التي تستهدف بلورة مواقف مشتركة من منظور حقوق الإنسان بين الفعاليات المهمة بالقضية موضوع المناقشة . وغالباً ما تكون هذه الآلية محل اهتمام وسائل الإعلام والصحف في متابعة موقف مؤسسات حقوق الإنسان والأطراف المشاركة من مثل هذه القضايا .

آلية الحملات والتي تتطوي على اختيار قضية أو ظاهرة محددة موضوعاً للنشاط المكثف بأشكاله المختلفة على مدى فترة زمنية محددة بهدف إنجاز أهداف قابلة للتحقق من وجهة نظر الأطراف المتبينة لهذه الحملة التي يفترض أن تسمح بعمل مشترك بين فعاليات مختلفة لإنجاز تلك الأهداف التي قد تتمثل في حدها الأدنى في إسقاط قانون أو تعديل بعض نصوصه، وربما كانت أبرز الأمثلة على ذلك حملة المنظمة المصرية في

أوائل التسعينات من أجل وضع حد لظاهرة التعذيب والتي نجحت في فرض هذه القضية على جدول أعمال مجلس الشعب وتقدم عدد من النواب باستجابات في هذا الشأن وفرضت المنظمة نفسها على شاشات التلفزيون والصحف القومية والمعارضة ، وصرح وزير الداخلية في غضون ذلك - في سابقة لم تتكرر - لمنظمة مراقبة لحقوق الإنسان بزيارة عدد من السجون المصرية ، كما يشار أيضا إلى الحملة التي تبناها مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان من أجل إسقاط قانون اغتيال الصحافة رقم 93 لسنة 1995 . وتضمنت آليات الحملة عدد من الدراسات والتقارير واجتماع عدد من الخبراء في ثلاثة ورش للعمل من أجل إعداد مشروع قانون متكامل لتنظيم الصحافة في مصر وتوثيق الصلات والتنسيق مع الجهود الموازية لنقابة الصحفيين .

وإحفاقا للحق ينبغي الإقرار بأن هذه الحملة ما كان لها أن تحقق بعض نجاحاتها الجزئية إلا في ظل الموقف الرائع لجموع الصحفيين الذين استمرت جمعيتهم العمومية في حالة انعقاد شبه دائم لمدة عام في مواجهة هذا القانون .

الإعلام الدولي: ويستهدف إحاطة الرأي العام الدولي بكافة المستجدات في ساحة حقوق الإنسان المصرية سواء من خلال مخاطبة المنظمات الدولية والهيئات التابعة للأمم المتحدة مثل لجان حقوق الإنسان واليونسكو ومنظمة العمل الدولية والمقررين الخاصين بحقوق الإنسان، والصحف ووكالات الأنباء الأجنبية ونشر الرسالة الإعلامية عبر صفحات الإنترنت ، وعقد اللقاءات مع ممثلي المنظمات الدولية والديبلوماسية الأجنبية .

ويكتسب هذا الجانب من النشاط الإعلامي أهمية خاصة في ظل التعامل مع حكومات محلية لا يضيرها كثيراً حملات الاحتجاج بالداخل بقدر ما يؤرقها ضغوط الخارج ومساءلتها أمام المحافل الدولية . وفي هذا الإطار يشكل التواجد في تلك المحافل وإعداد الردود المناسبة على تقارير الحكومة بشأن التزامها بأحكام الاتفاقيات الدولية عنصراً هاماً في كشف الادعاءات الحكومية وتهيئة السبيل للجان المختصة بالأمم المتحدة في التوصل إلى تقييمات موضوعية بشأن أوضاع حقوق الإنسان في البلاد . وقد لا يقف الأمر عند حد إحراج الحكومة بل قد يصل الأمر إلى نوع من المحاكمة قد تقود إلى اهتمام أكبر بتحسين حقوق الإنسان بإيفاد بعثات للمراقبة أو بتعيين مقرر خاص لحقوق الإنسان في

هذا البلد أو ذاك ، ويجدر الإشارة هنا إلى تحقيق بعض النجاحات . وربما كان من أبرز الأمثلة على ذلك الحملة الإعلامية التي نظمتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في أعقاب اعتقال عدد من قيادتها وأعضائها مع عشرات من الأشخاص بعد إضراب عمال الحديد في أغسطس 1989. كما يمكن القول أن النشاط الإعلامي والتحرك الإعلامي في الداخل والخارج لمواجهة مشروع القانون الجديد الذي يستهدف تأمين العمل الأهلي قد أسفر عن قبول وزارة الشؤون الاجتماعية لأول مرة إجراء حوار مع منظمات حقوق الإنسان حول المشروع ، وإعلان الوزارة تأجيل عرض المشروع على مجلس الشعب للدورة القادمة بعد أن سبق وأكدت مراراً على الانتهاء منه خلال الدورة التي انقضت مؤخراً .

وربما أمكن القول بأن الأداء الإعلامي لمنظمات حقوق الإنسان قد كفّل لها على المستوى الدولي دعماً حقيقياً مكنها من الصمود طوال هذه السنوات في مواجهة مخططات التصفية أو الاحتواء على الرغم من أن هذه المنظمات لم تحصل على دعم بذات الوزن من الداخل في ظل حالة الحصار التي تعيشها مؤسسات المجتمع المدني واليهواجس والشكوك التي تثيرها بعض أقسام النخبة حول دور ومؤسسات حقوق الإنسان والإشكاليات الثقافية التي تقف عائقاً أمام نشر ثقافة حقوق الإنسان التي تجعل أقساماً من النخبة تتعامل مع قضايا حقوق الإنسان وحركة حقوق الإنسان بشكل انتقائي يكشف عن انتهازية سياسية .

الخطاب الإعلامي لمنظمات حقوق الإنسان وضوابطه

يعتمد بناء مصداقية مؤسسة حقوق الإنسان على مدى تمسك خطابها الإعلامي - وبخاصة فيما يتعلق بالتقارير والبيانات الصحفية والمواقف المعلنة- بالمرجعية العالمية لحقوق الإنسان التي تشكل الدستور الأساسي لهذه المنظمات وهو ما يؤمن لها درجة عالية من الحيادية والنزاهة فيما تتبناه من مواقف وتقييمات بعيداً عن أية انحيازات سياسية مسبقة .

كما أن قدرة هذه المنظمات على بناء موقف إعلامي قوى يتأسس على قوة العبارات والصياغات والتوصيفات وإنما بالدرجة الأولى على قدرتها على توثيق المعلومات التي

تبنى عليها موقفها تجاه قضية أو أخرى من جانب ويمدى تملك القائمين على صناعة هذه المواقف لرؤية القانون الدولي لحقوق الإنسان ، وقدرتهم على تدعيم مواقفهم في بعض الحالات بموقف المحاكم الأوروبية والأمريكية لحقوق الإنسان من قضايا مماثلة أو بالمبادئ ذات الصلة التي أرستها المحاكم الوطنية .

ويطرح ذلك أهمية خاصة لتطوير مهارات وخبرات العاملين في هذا الحقل في مجال جمع المعلومات وتوثيقها واستخدامها عبر النشر كما يطرح بإلحاح على منظمات حقوق الإنسان الاضطلاع بمهام الترجمة إلى العربية والنشر لعدد واسع من الوثائق والأبحاث ذات الصلة بتطور مفاهيم القانون الدولي لحقوق الإنسان ، إن القيام بهذه المهمة لا يؤمل فقط العاملين بحقوق الإنسان لتطوير الرسالة الإعلامية بل الأرجح أيضاً أنه سيسهم كثيراً في تعميم هذه المفاهيم ونشرها على أوسع نطاق بين المثقفين والمشتغلين بالعمل السياسي الديمقراطي عموماً بما يسهم في تعميق الوعي بمبادئ حقوق الإنسان .

إن جانباً هاماً من ضوابط إعلام حقوق الإنسان هو على صلة حيوية بالمواقف من خلق قنوات للحوار مع سلطات الدولة، وإذا كان من واجب منظمات حقوق الإنسان ألا تتقاعس أو تتخلف عن الإعلان عن موقفها من قضايا وأحداث بعينها تشغل الرأي العام، كما أنها لا ينبغي أن تضيق الوقت في الحالات العاجلة التي تستدعي تدخل الرأي العام المحلي والدولي من أجل إنقاذ حياة مواطن يتعرض للتعذيب أو ينتظر حكماً بالإعدام، إلا أن ذلك لا يمنع من ضرورة النظر في عدم نشر بعض التقارير إلا بعد اتباع التقاليد المرعية من جانب حركة حقوق الإنسان العالمية في إعطاء مهلة من الوقت للسلطات المعنية للرد على هذه التقارير وإبداء ملاحظاتها عليها أو حتى الإقدام على إجراءات تشكل نوعاً من الاستجابة لبعض المطالب الواردة في هذا التقرير .

حقاً أن حكومتنا قد أجبرت منظمات حقوق الإنسان على فقدان الثقة في أية إمكانية لبناء جسور الحوار عبر سنوات من التجاهل المستمر لنداءاتها وبلاغاتها والطعن والتشكيك في مشروعيتها ، لكن ذلك لا يعني انجراف حركة حقوق الإنسان في طريق التخلي عن التقاليد التي ينبغي اتباعها قبل النشر والتغاضي عن أية خطوات إيجابية من جانب

الحكومة مهما كانت محدودة واقتصار خطابها الإعلامي في الغالب الأعم على فضح الحكومة والتنديد بالانتهاكات .

كما ينبغي إبداء اهتمام أكبر بالرد على الحملات الحكومية المتكررة على منظمات حقوق الإنسان التي ترد بتقارير بعض المنظمات والمبادرة بالاعتذار والتصحيح لأيّة معلومات خاطئة من المحتمل أن تتضمنها هذه التقارير

كما أن الرغبة المشروعة لدى منظمات حقوق الإنسان في إحاطة الرأي العام بمواقفها تجاه الوقائع الخطيرة في أسرع وقت لا ينبغي أن توضع في تعارض مع ضرورة تمحيص المعلومات وتدقيقها قبل أي نشر، فإذا ما اقتضى الأمر الإعلان العاجل لهذا الموقف فينبغي أن يكون محاطاً بالتحفظات الواجبة في الصياغة والتنويه إلى أن المؤسسة المتبينة لهذا الموقف في بدايته بصدد استكمال متابعتها وجمع المعلومات لإعلان تقييمها المتكامل بشأنه .

وينبغي أن تضع منظمات حقوق الإنسان عند إقدامها على أي نشاط إعلامي أن تدرس بدقة الأهداف التي يمكن أن تحققها من خلال مبادراتها لهذا النشاط والمكاسب التي يمكن أن تتحصل منه حتى لا تتخذ هذه الأنشطة طابعاً شكلياً أو تصبح نوعاً من إبراء الذمة أمام الرأي العام أو تعطى انطباعاً لدى البعض بأن الأقدام على مثل هذه الأنشطة إنما يرتبط أساساً بالوفاء بالالتزامات التعاقدية مع الهيئات الممولة .

وربما يكتسب إبداء الاهتمام بهذه الملاحظة أهمية خاصة فيما يتعلق بالاقتصاد في النفقات وتقليص حجم التمويل في حدود الأنشطة التي يكون لها مردود فعال على تطور حركة حقوق الإنسان أو كشف الانتهاكات والتصدي لها وتقديم العون للضحايا ونشر وتأصيل ثقافة حقوق الإنسان داخل المجتمع .

المعوقات والمشكلات التي تواجه الأداء الإعلامي لمنظمات حقوق الإنسان

على الرغم من أن منظمات حقوق الإنسان قد طورت على مدى أكثر من عشر سنوات من نشأة حركة حقوق الإنسان أدائها الإعلامي وأظهرت قدراً عالياً من الرصانة والمصداقية والتمسك بالحزم بمعايير حقوق الإنسان العالمية ولكن هذا الأداء الراقي لا

يمنع من رصد العديد من المشكلات التي تعيق هذا الأداء أو تحد من فاعليته ، وتبرز أهم المشكلات فيما يلي :

الموقف الحكومي المتشدد من منظمات حقوق الإنسان والرافض للتعاون معها والذي يصنع مزيداً من العراقيل أمام العاملين في مجال الرصد وتقصى الحقائق والحصول على المعلومات الصحيحة ، وهو ما يتجلى على وجه الخصوص في رفض الترخيص للمنظمات لإيفاد بعثات لتقصي الحقائق داخل السجون والعراقيل التي تضعها أمام المحامين العاملين بهذه المنظمات في الاتصال بالسجناء والمعتقلين وزيارتهم فضلاً عن إغلاق السجون لفترات طويلة ومنع الأسر والمحامين من الاتصال بالانزلاء فيها ، ويضاف إلى ذلك أيضاً الضغوط التي تمارس على المواطنين من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لمنعهم من الاتصال بمنظمات حقوق الإنسان والتقدم بشهاداتهم إليها وإجبارهم على التنازل عن شكاواهم تجاه تعسف الشرطة كما تتعرض تحركات البعثات الخاصة بتقصي الحقائق في أحداث العنف أو الوقائع المتصلة بمواجهات جماهيرية للعديد من أشكال الحصار والملاحقة .

التعتيم الإعلامي الرسمي من خلال الصحافة القومية التي تتمتع في معظم الأحوال عن الإشارة إلى أية مطبوعات أو أنشطة إعلامية من جانب منظمات حقوق الإنسان . القيود الأمنية على الاجتماعات العامة والتي تحول دون خروج حقوق الإنسان من القاعات المغلقة داخل مقارها وعقد لقاءات موسعة تسمح بتوصيل رسالتها إلى جمهور أكثر تنوعاً واتساعاً.

على الرغم من أن صحافة المعارضة تكاد تكون المتنفس الوحيد لإعلام منظمات حقوق الإنسان ، فإن التغطية الصحفية للرسالة الإعلامية من جانب تلك المنظمات غالباً ما تخضع للانتقائية في تلك الصحف وموقف الحزب أو رئيس التحرير من القضية التي تتناولها الرسالة الإعلامية .

لاحظ مثلاً أن الصحيفة التي تمثل لسان حال الحزب الليبرالي كانت أقل صحف المعارضة اهتماماً بقضية "نصر حامد أبو زيد" ، كما أن حملتها المكثفة ضد ما سمي بالصحف الصفراء أعماها عن أن ترى الدلالات الخطيرة للهجمة على حرية الصحافة

سواء من خلال قانون الشركات المساهمة أو مسلسل حبس الصحفيين أو مصادرة عدد من الصحف المصرية والأجنبية ومنع الطبع في المناطق الحرة . وفي هذا السياق لم يكن غريباً أن تحجب الصحيفة عن النشر موقف منظمات حقوق الإنسان من تلك القضايا .

يضاف إلى ذلك أن صحف المعارضة قد ساهمت إلى حد بعيد - رغم احتفائها بنشاط منظمات حقوق الإنسان في كثير من المناسبات - في تقديم صورة ضبابية حول دور هذه المنظمات من خلال حملات تشهير تورط فيها بعض الصحفيين ووصلت إلى حد الطعن في الانتماءات الوطنية للقائمين على هذه المنظمات ، ولم تعر التفاتاً للعديد من الكتابات المنشورة في بعض دوريات حقوق الإنسان رداً على الاتهامات التي تطول العاملين في هذا المجال . وبخاصة ما يتعلق منها بإشكاليات التمويل والعلاقة مع الغرب .

وقد يصل الأمر إلى حد إرهاب العاملين بهذا المجال بالتلويح بتهمه التخابر وإمداد السفارات الأجنبية بالمعلومات، متجاهلة بذلك أن ما يتم بثه للخارج من معلومات هو في الأصل معلومات تنشرها المنظمات بالداخل، ويشكل معظمها مادة أساسية في صحف المعارضة التي غالباً ما تكون مصدراً أصلياً لها ومتجاهلة بذلك أيضاً ما ينادي به صحفيو المعارضة بل والحكومة أيضاً من ضرورة رفع القيود على حق تداول المعلومات ومتجاهلة بذلك أيضاً أن قضايا حقوق الإنسان لم تعد شأنًا داخلياً يجوز للحكومات التذرع به للحيلولة دون مساءلتها أمام المجتمع الدولي حول ما تمارسه من انتهاكات . ومتجاهلة بذلك أيضاً أن تطور القانون الدولي لحقوق الإنسان قد أسبغ المشروعية على حق الأفراد في التقدم بشكاواهم للجان حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ، وأعطى للمنظمات غير الحكومية الحق في التدخل لدى الهيئات والتعليق على التقارير الحكومية بل إن الأمم المتحدة دعت الحكومات إلى ضرورة استشارة وإشراك المنظمات غير الحكومية في إعداد هذه التقارير .

هناك أيضاً مشكلات تتصل بحركة حقوق الإنسان ذاتها فرغم أهمية التوسع الكمي والنوعي الذي عرفته الحركة في السنوات الأخيرة ، إلا أن هذا التوسع أدى إلى نوع من التداخل في بعض أنشطة المنظمات وأسهم في خلق حالة من التنافس قد تكون مفيدة لتجويد الأداء لكنها قد تضر به في أحياناً أخرى إذا ما تركز هذا التنافس على الشق

الإعلامي الأمر الذي قد يدفع أحيانا الى تغليب عامل السرعة في إعلان المواقف وبثها على اعتبارات الجودة . وتمحيص المعلومات واستيفائها والتأكد من سلامة الموقف واتساقه مع مبادئ حقوق الإنسان ؛ كما أن الرغبة في التواجد الإعلامي على الساحة لدى البعض ربما يقف دافعا لتبني آليات إعلامية كالحملات مثلا دون تخطيط مسبق لها ودون حساب دقيق لإمكانية مشاركة أطراف أخرى فيها وهو ما أضعف هذه الآلية إن لم يفضي إلى ابتذالها عمليا . حيث غالبا ما يقتصر على إعداد بوستر وفي أحسن الأحوال بعض البيانات الروتينية .

إن حركة حقوق الإنسان ليست معزولة عن المحيط الذي نتعامل في إطاره والذي يعاني بدوره من إحباطات مستمرة في ظل العجز عن إحداث إصلاحات سياسية وديموقراطية وامتناع السلطات عن التجاوب مع أية مطالب للإصلاح الديموقراطي . ويؤدي ذلك الى عزوف الكثيرين عن المشاركة في العمل العام. وينعكس ذلك بدوره على عديد من الأنشطة الإعلامية لمنظمات حقوق الإنسان التي لا تجد تجاوبا فعالا من "المجتمع المدني" ، وهو ما يخلق بدوره حالة من الإحباط داخل هذه المنظمات تؤدي إلى قتل روح الحماس والابتكار ، وفي ظلها فإن بعض الأنشطة الإعلامية تصبح شكلية وهو ما يبرز على وجه الخصوص في بعض الحلقات النقاشية التي لا تجد إقبالا على المشاركة فيها وتكرر فيها ذات الوجوه النشطة وهو ما يجعل الرسالة الإعلامية في الغالب الأعم محصورة في أناس لا تقدم لهم هذه الرسالة جديدا.

وعلى الرغم من الشجاعة التي يتسم بها الخطاب الإعلامي لمنظمات حقوق الإنسان فإن تنامي ضغوط التيار الإسلامي بأجندته المعادية لحقوق الإنسان أو شيوع الإرهاب الفكري بالتكفير أو التخوين من جانب بعض أقسام التيار الإسلامي والتيارات السياسية الأخرى يحد من فاعلية تأثير خطاب حقوق الإنسان إن لم يجعل هذا الخطاب متحفزا في بعض القضايا التي قد يثور فيها التعارض بين ضمانات حقوق الإنسان ومواقف القوى السياسية من القضايا الوطنية .

خاتمة

على مدى أكثر من ثلاثة عشر عاما نجحت حركة حقوق الانسان في أن تفرض وجودها داخل الساحة رغمًا عن القيود القانونية والضغوط الأمنية والمواقف الحكومية المعادية لحقوق الإنسان وأطرها المؤسسية .

وإذا كان استمرار هذه الحركة في حد ذاته يشكل نجاحا لها في مواجهة تلك الضغوط ، فان نشاط مؤسساتها وأدائها الإعلامي المتنوع والمتدفق قد حقق نجاحات جزئية سواء في نشر ثقافة حقوق الإنسان أو في رصد الانتهاكات، وربما جاز القول أن تميز الخطاب الحقوقي وصراحته وانسجامه إلى حد كبير مع معايير حقوق الإنسان العالمية قد دفع التيارات السياسية المختلفة إلى تضمين هذا الخطاب بصورة واضحة في برامجها بل ربما أفضى إلى نوع من التغيير في خطاب الحكومة ذاتها التي أصبحت أكثر حرصا على الاستعانة بمفردات حقوق الإنسان في خطابها ولا ينفي ذلك بالطبع أن ما تنتشده منظمات حقوق الإنسان من تطور وتحسين حقيقي في وضعية حقوق الإنسان ما زال بعيد المنال . على ذلك لا يعني الركون إلى التقييمات المتعسفة حول الفاعلية المحدودة لدور منظمات حقوق الانسان داخل المجتمع . إن أي تقييم موضوعي لفاعلية دور المنظمات ومدى التأثير المتحقق من نشاطها الإعلامي لا ينبغي أن يقاس بمعزل عن الأزمة المجتمعية الشاملة التي تتجلى ملامحها في حالة الشلل التي تعاني من تنامي تأثير وضغوط التيارات السلفية المعادية للكثير من مبادئ حقوق الإنسان من جانب المثقفين والنخب السياسية المختلفة والذي يعكس ضعف ثقافة حقوق الإنسان داخلها .

وتطرح هذه المشكلات تحديا كبيرا أمام حركة حقوق الإنسان المدعوة لدراسة متعمقة لإشكاليات تأصيل ونشر ثقافة حقوق الإنسان لكن ذلك لا يمنع من التقدم ببعض الاقتراحات لتطوير أداء حقوق الإنسان وخاصة الشق الإعلامي في مقدمتها :

ضرورة الاشتباك مع التقارير الحكومية المقدمة للجان حقوق الإنسان الدولية وهو ما لم يحدث إلا في عام 1993 ، عندما تقدمت المنظمة المصرية بتقارير مضادة على تقارير الحكومة أمام اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب. قد يكون من المفيد

هنا إعداد مثل هذه الردود بصورة مشتركة بين المنظمات المعنية بالقضايا التي يطرحها التقرير الحكومي .

حرص منظمات حقوق الإنسان على أن تقدم للرأي العام تقريراً دورياً بمجمل نشاطها يمكن على أساسه التقييم الموضوعي للأدوار التي تلعبها هذه المنظمات وربما يكون من المفيد في هذا الإطار دعوة البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان لإصدار تقرير سنوي يوثق لإبرز أنشطة ومشكلات حقوق الإنسان .

عدم التعالي على الانتقادات والانتهاكات التي تتناقلها وسائل الإعلام الحكومية والحزبية حول منظمات حقوق الإنسان . ويقترح في هذا الإطار إصدار كتيب إعلامي يشارك في إعداده أكبر عدد من هذه المنظمات لتفنيد هذه الانتهاكات والاشتباه مع المنطلقات الفكرية التي تقود إلى بث تلك الانتهاكات بين الحين والآخر . كما يمكن في هذا الإطار تجميع كافة المواقف المعلنة من منظمات حقوق الإنسان سواء على المستوى المحلي أو من خلال مشاركتها في المحافل الدولية لتبيان موقف هذه المنظمات في عدد من القضايا القومية (تسوية القضية الفلسطينية الانتهاكات الإسرائيلية الموقف من التطبيع والشبكات الشرق أوسطية التي تسعى بعض الدوائر الغربية لإشراك منظمات حقوق الإنسان فيها الموقف من السياسة الأمريكية في مجال حقوق الإنسان الحصار على الشعب العراقي.. .. الخ) .

إيداء اهتمام أكبر بآلية البيانات الإعلامية المشتركة وخاصة في القضايا التي تستوجب إبراز موقف جماعي لحركة حقوق الإنسان .

مراجعة وتوسيع قوائم الإرسال لمطبوعات حقوق الإنسان لتوسيع دائرة المستفيدين من الرسالة الإعلامية .

البحث في أشكال مختلفة للخروج من دائرة الحصار داخل مقر المنظمات ويندرج في ذلك محاولات التنسيق بين بعض قيادات العمل الحزبي والنقابي لتنظيم بعض الأنشطة داخل المقار الرئيسية أو الفرعية للأحزاب و النقابات .

نشر وترويج ثقافة قيم حقوق الإنسان إشكاليات وقضايا

علاء قاعود

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

في البداية نود أن ننوه إلى أن إخضاع منظمات حقوق الإنسان آليات عملها للتقييم والنقد الذاتي يعد علامة صحية ، خاصة في المناخ السلبي الذي يحيط بالحركة ، فالعديد يتقول على هذه الحركة بالحق والباطل دون إطلاع على أدبياتها ومواقفها المعلنة . وخيرا فعل البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان بأن نظم ورشة العمل هذه ، فعلى الرغم من أن العمل على نشر وترويج ثقافة حقوق الإنسان بات يحتل أولوية متزايدة في عمل المنظمات العربية لحقوق الإنسان ، إلا أن ذلك التوجه والجهود التي بذلت في هذا الاتجاه لم تحظ بالتقييم الواجب، هذا ومن جانبنا سوف نحاول في هذه الورقة أن نطرح بعض الأفكار للمناقشة املين أن يساهم ذلك في بلورة تصور أكثر وضوحا لبعض القضايا والإشكاليات بما يساهم في تلمس سبل التعامل معها وفيما يلي سنعرض بالمناقشة لقضية المشروعات الثقافية لحقوق الإنسان ، وأولويات النخبة والترويج لحقوق الإنسان كما سنتعرض بالمناقشة للإشكاليات الخاصة بالنشر والترويج على صعيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ثم نستعرض عدداً من الأفكار والمحددات الخاصة بتحقيق استثمار أفضل للجهود التي تبذلها منظمات حقوق الإنسان على صعيد العمل لنشر وترويج ثقافة حقوق الإنسان .

أولاً :- المشروعات الثقافية لحقوق الإنسان

يمكننا القول بأن الفجوة الراهنة بين فكر حقوق الإنسان والواقع الراهن هي نتاج طبيعي لكون المواثيق الدولية بالإضافة الى أنها إحدى مكتسبات النضال من أجل الحرية والمساواة فإنها أيضا محاولة لرسم معالم غد إنساني أفضل ، وأن هناك فجوة

قائمة بين كافة الثقافات القائمة وحقوق الإنسان فليس صحيحا على الإطلاق ما هو شائع من أن هناك انسجام تام بين الثقافة الغربية وما تقره مواثيق حقوق الإنسان . ومن ثم فإننا لسنا وحدنا في العالم الذين نواجه إشكالية " موروث ثقافي " يحمل في طياته بعض الأفكار والقيم المناهضة لحقوق الإنسان ، ذلك أنه يمكن لنا النظر للثقافة كخلاصة الأعراف والتقاليد والمؤسسات الاجتماعية والمعتقدات التي تؤثر على أنماط السلوك الفردي والجماعي ، وأن أي ثقافة ليست بالضرورة كلا متجانسا وأن كافة مستوياتها لا تعمل بنفس القوة والوتيرة ، بل الثقافة هي مركب معقد تختلف مستوياته في العمق والأداء ودرجة التشابك والتفاعل ومن ثم فهي تحتوي بالضرورة على قدر كبير من التنوع والتعددية لأنها تستجيب لحاجات المجتمع ككل وأفراده وجماعاته المختلفة في آن معا ، الأمر الذي يعنى أن القيم والأعراف التي تشكل الثقافة قابلة لتفسيرات مختلفة ، فإنه يمكن استقطاب مقومات التنوع والقابلية للمنازعة التي تتسم بها قيم و أعراف الثقافة وتسخيرها للمساهمة في خلق مناخ موالي لإقرار حقوق الإنسان في أي مجتمع .

وفيما يمكن التأكيد على أهمية " تأصيل قيم حقوق الإنسان في الثقافات الكبرى في العالم من خلال النقاط التالية :

إن الأفراد أدعى، بشكل عام، للشعور بالالتزام الأصديق والتطبيق العملي لمبادئ حقوق الإنسان ، إذا ما أدركوا أنها نابعة من قيم مجتمعاتهم أو متسقة معها ، مما لو كانت مشروعية تلك المبادئ مستمدة فقط من المواثيق والمعاهدات الدولية أو من قيم وثقافات أجنبية، بل ويمكن القول بأن أحد المحددات الرئيسية لاحترام حقوق الإنسان في مجتمع ما تتوقف بالأساس على مدى تأصيل قيم و مبادئ حقوق الإنسان ضمن ثقافته السائدة ، وتتأكد أهمية ذلك بالنظر إلى أن ضمان تطبيق حقوق الإنسان بصورة شاملة وإيجابية أمر لا يقف عند السعي لحمايتها من انتهاكات الدولة فقط ، بل وأيضا حمايتها من الانتهاك من قبل الأفراد والجماعات ، وهو ما لا يتأتى بالطبع إلا عبر خلق المناخ الثقافي والاجتماعي الذي يجعل من تطبيقها أمرا عفويا وطبيعيا.

بقدر النجاح في تأصيل قيم حقوق الإنسان في ثقافة ما بقدر ما يكون هناك صعوبة لتبرير انتهاك حقوق الإنسان من منطلق الخصوصية الثقافية ، لأنه يصبح من الممكن حينئذ بيان أن المبادئ المراد تبرير انتهاكها تنبعث من قيم وأعراف نفس الثقافة .

تحتل عملية تأصيل قيم حقوق الإنسان أهمية خاصة في تلك الثقافات التي تتمحور وتتشكل نواتها الأساسية حول مقدس ديني ، خاصة فيما لو كانت المفاهيم السائدة في مجتمعاتها والمستندة إلى فهم خاص لهذا المقدس تتناقض مع بعض مبادئ وقيم حقوق الإنسان ، حيث أنه في تلك الحالة وبدون تأصيل قيم حقوق الإنسان ، يظل الإيمان بتلك القيم أسير قطاع ضيق من المجتمع ، وهو الأمر الذي يعني سيادة مناخ موات لانتهاك حقوق الإنسان .

يساهم تأصيل قيم حقوق الإنسان في الثقافات الكبرى في العالم في تنمية الإجماع الشعبي العالمي حول مفهوم ومبادئ حقوق الإنسان .

فهناك بالإضافة إلى تلك الأسباب تحتل عملية القيام بتأصيل قيم حقوق الإنسان في الثقافة العربية الإسلامية في هذه المرحلة من تاريخ المجتمعات العربية تحتل أهمية خاصة للعديد من الأسباب منها :-

1-الحساسية الخاصة لكل المجتمعات العربية تجاه كل ما هو وافد ، وذلك كنتاج للخبرة السلبية لتجربتها مع الغرب خلال العقود الماضية ، وهو ما انعكس في النظر بعين الريبة والشك إلى الشرعة الدولية لحقوق الإنسان .

2-يمكن القول بأن العمل على إقرار ضمانات احترام حقوق الإنسان لا يحتل مكانته المرجوة ضمن أجندة القوى السياسية المختلفة بل ويمكن الإشارة إلى العديد من الإشكاليات القائمة بين ثقافة حقوق الإنسان وبرامج ورؤى وأيديولوجية تلك القوى .

3-المكانة الخاصة للدين في النسيج الثقافي العام في المجتمعات العربية ، حيث يتشكل هذا النسيج في صلبه ونواته الأساسية ويتمحور حول الدين والفقه الإسلامي الأمر الذي يعني أن هناك مشروعية ثقافية لقيم حقوق الإنسان في حالة المجتمعات العربية الإسلامية الأمر الذي يستلزم ضرورة توفير مسوغ شرعي وثقافي يمكنه من وضع مفهوم حقوق الإنسان في الإطار الثقافي بحيث لا يبدو وافدا وغريبا ، وهي المهمة التي تزداد تعقيدا في

ظل إضفاء القدسية على الرؤى والتفسيرات التراثية التي تأخذ بمفاهيم منافية لقيم حقوق الإنسان .

4- تنامي حركة الإسلام السياسي بما تحمله من نظرة سلبية تجاه بعض المبادئ الجوهرية لحقوق الإنسان ، وهو ما ينعكس سلبيا في نظرها إلى طائفة كبيرة من تلك الحقوق (حقوق المرأة حرية الرأي والعقيدة حق المواطنة) .

وهذا ويمكن القول بأن هناك روافد متعددة لانتهاكات حقوق الإنسان في المجتمعات العربية منها ما يستند الى الثقافة السياسية السائدة وخصائص وطبيعة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الراهنة وسيادة قراءة معينة ضمن الثقافة العربية الإسلامية ، وهو ما يعيق أيضا جهود ترويج ونشر قيم حقوق الإنسان الأمر الذي يؤكد على أهمية البحث عن مداخل قوية وأصيلة للتعامل مع تلك المعوقات وفق منهج علمي ، ذلك أن تحسين حالة حقوق الانسان في المجتمعات العربية مرهون بإمكانية التعامل الإيجابي مع تلك المعوقات بما يساعد على إقرار ضمانات تلك الحقوق وتأصيلها ضمن الثقافة السائدة.

ثانيا :- أولويات النخبة والترويج لحقوق الإنسان

يمكن إرجاع جانب كبير من التعقيد الذي تتسم به عملية الترويج لثقافة حقوق الإنسان في المجتمعات العربية الى طبيعة جدول اهتمامات النخبة العربية ، ذلك أنه إذا سلمنا بأن الثقافة العربية شأنها شأن كافة الثقافات تحتوي بدورها على تلك العناصر الإيجابية والسلبية بالنسبة لاطروحات حقوق الإنسان ، فإن العمل على سيادة و الترويج للعناصر الإيجابية أمر مرهون إلى حد بعيد على دور التشكيلة السياسية الأيدلوجية ، وعلى جدول الاهتمامات وأجندة النخبة . ففي عالمنا العربي على سبيل المثال وخلال النصف الأول من القرن العشرين تضافرت عوامل عديدة في نشأة فكر دستوري ناضج وتجارب شبه ديموقراطية اعترفت شكليا على الأقل بحقوق أساسية للإنسان ولم تكن أجزاء من أوروبا الغربية قد قننتها بعد ، فيما نشهد في الحقبة الراهنة من التطور العربي ارتدادا عن عدد من تلك المنجزات وهو ما يمكن اعتباره انعكاسا لما شهدته التشكيلة السياسية / الأيديولوجية الأساسية من تغيرات هذا ويمكن القول بأن جدول الأعمال الشائع لدي النخبة العربية والذي يتشكل أساسا حول الهوية ، كان استمرار أولوية مهمات التحرير بالنسبة

للقطاع الأكثر استتارة ، على حين يأخذ شكل عداء صميم للغرب بالنسبة لقطاع آخر ، وأخيرا يأخذ شكلا دينيا قطعيا بالنسبة لقطاع صاعد من المثقفين والساسة العرب والذي يمثل الآلية الأساسية والأكثر فاعلية في إعاقه انتشار ثقافة حقوق الإنسان في العالم العربي . إذ يعيق التفاعل الإيجابي مع أية روافد من خارج تلك الثقافة السائدة في العالم العربي في تلك اللحظة الراهنة سواء على الصعيد السياسي أو الثقافي وهو الأمر الذي يحد بالفعل من تفعيل الجوانب المغيبة من الثقافة العربية والتي يمكن أن تساهم في خلق مناخ مواتي لحقوق الإنسان .

هذا ومن الجانب الآخر تلقي تلك الأجندة في الهامش القضايا الداخلية دائما وذلك لصالح القضايا الخارجية ، وهذا الأمر الذي يمكن لنا أن نرصده من تغير موقف الأحزاب والقوي السياسية بمجرد قيام بعض الحكومات العربية باستخدام لغة خطاب متشدد تجاه إسرائيل وأمريكا حتى وإن كان هذا الخطاب مجرد دعاية للاستهلاك المحلي ومعاكسا لبرامج عملها . وتغلف معظم الأطروحات السائدة في الساحة السياسية العلاقة بين تعديل موازين القوي في العلاقة مع الغرب واحترام حقوق الإنسان و أعمال الديمقراطية ، بل في ظل هذا الوضع ينظر البعض لثقافة حقوق الإنسان كأنها قابلة للتأجيل لصالح التعبئة للمعركة مع الغرب وإسرائيل ، بل وينظر إليها البعض كوسيلة لاختراق المجتمعات العربية.

هذا ويمثل الانصراف المتزايد للأفراد العاديين في المجتمعات العربية عن السياسة لصالح انشغالهم بأمورهم المعيشية و هو ما يعود الى العديد من الأسباب لا مجال لمناقشته هنا- جانب آخر من صورة البيئة التي تعمل فيها الحركة العربية لحقوق الإنسان ، وهو ما يحد بالطبع من نتائج الجهود التي تبذلها تلك الحركة .

ثالثا :- النشر والترويج على صعيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :-

دائما ما تثار قضية إعطاء المنظمات العربية لحقوق الإنسان الأولوية في عملها للحقوق المدنية والسياسية وذلك على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ويسحب البعض هذه الملاحظة للتدليل على أن ذلك يعكس مدى الفصام الذي تعاني منه هذه المنظمات في الواقع بل ويذهب البعض إلى أن ذلك نتاج ارتباط هذه المنظمات بالغرب ،

وفى الحقيقة فإن الأولوية التي تعطيها تلك المنظمات في عملها للحقوق المدنية والسياسية نتاج عدد من العوامل الموضوعية التي يقف على رأسها ، عدم تطور أدبيات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالقدر الذي تطور به الأدبيات الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية ، ففي الوقت الذي استقرت فيه معايير وآليات أعمال الأخيرة وحيث يتسم المحتوى الأساسي لكافة الحقوق المدنية والسياسية بالوضوح والتحديد نجد أن ذلك لا يكاد يكون قائما بالنسبة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلا على نحو لا يذكر و بالنسبة لعدد محدود من الحقوق وهو الأمر الذي يمكن إرجاعه في الحقيقة إلى التعقيد الشديد الذي تتسم به هذه الحقوق ، فيما يتطلب احترام معظم الحقوق المدنية والسياسية مجرد الامتناع السلبي عن انتهاكها يتطلب احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القيام بعدة مهام إيجابية .

ولا يعنى بالطبع وجود العديد من المعوقات لاستخدام نهج حقوقي (أي استخدام القواعد والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والضمانات الدستورية للحقوق في رصد وتقييم سياسات الحكومات وإجراءاتها على صعيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التسليم وعدم بذل الجهد للتغلب على تلك المعوقات ، بل يجب في هذا ان تسعى منظمات حقوق الإنسان للاستفادة من الخبرات القائمة للعمل في هذا المجال ، وان تحرص على استقطاب اكبر عدد ممكن من المنظمات العاملة في هذا المجال على استخدام نهج حقوقي ذلك أنه على الرغم من وجود طائفة واسعة من المنظمات غير الحكومية المحلية التي تعمل في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلا أن قلة منها تعمل من خلال اتباع نهج حقوقي ، بل إن كثير من هذه المنظمات لا يدرك ان هناك مجموعة من الحقوق المعترف بها دوليا تتصل بحقل عملها .

ومن الجدير بالتنويه هنا أنه يجب على حركة حقوق الإنسان أن تلتزم في عملها على صعيد إقرار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بذات الضوابط التي تلتزم بها في عملها على إقرار الحقوق المدنية والسياسية منها :-

1-روح المشاركة : إذ يمكن القول بان أنشطة منظمات حقوق الانسان تكون فعالة بالقدر الذي تشترك فيه المجتمعات المحلية والفئات المعنية في تحديد المشاكل التي يتعين

معالجتها وتحديد الأهداف والأولويات والاستراتيجيات لإنجاز ذلك ، فضلا عن تنفيذ هذه الأنشطة وتقييمها وإدخال التعديلات عليها .

2-الحياة : إذ يجب ألا تتحاز منظمات حقوق الإنسان إلى سياسة اقتصادية واجتماعية بعينها أو ضدها ، بل ينبغي أن يكون منطلقها هو تحديد الأثر الذي تتركه أي سياسة وكل السياسات على حقوق الإنسان .

3-عدم التزام موقف الدفاع : فمعالجة هذه الحقوق تعني تحدى الأبنية والمصالح التى تحكم توزيع الموارد وتكرس الفقر ، ومن الأهمية أن يدرك الدعاة الآثار المترتبة على استخدام النهج الحقوقي ولا سيما في أوضاع الاقتصاد السياسي الدولي الحالي فالمطالبة بإعادة - مثلا - توزيع المواد تعنى بالطبع تهديد مصالح عديدة .

4-الدأب والمثابرة : ذلك أن عملية إحراز تقدم فى فهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بذات الدرجة التى باتت تتمتع بها الحقوق المدنية والسياسية سوف تستغرق بالمثل وقتا طويلا مما يستلزم تحلى النشاط بهذا العمل الصعب بالدأب و المثابرة .

5-التعاون والتعاقد : يعد التعاون على نحو فعال أمر يتسم بالأهمية فى جميع الجهود المبذولة فى مجال حقوق الإنسان ، و على نحو خاص بالنسبة لأنشطة مناصرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نظرا للحاجة إلى توافر طائفة واسعة جدا من المعارف والخبرات اللازمة لمساعدة الجماعات فى توضيح المفاهيم الأساسية لمعظم هذه الحقوق توضيحا مفصلا ودقيقا .

من الجدير بالذكر أن الخبرات الوليدة فيما يخص العمل على صعيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعدد من المبادئ التوجيهية لوضع نهج حقوقي :

1-حقوق الإنسان حقوق مترابطة لا تتجزأ ، فالتركيز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا يعنى أنها أكثر أهمية من الحقوق المدنية والسياسية ، أو أنها منفصلة عنها بل هى تقتضى تركيزا خاصا لأنها ظلت موضع تجاهل لوقت طويل ، حيث لم يبذل سوى القليل من الجهود لتوضيحها وترويجها كحقوق إنسان .

2-الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مكفولة لجميع الأفراد على أساس من المساواة و عدم التمييز. إذ يجب أن تتمتع الجماعات بقدرة متساوية على الحصول على

الموارد والخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحددة التي توفرها الحكومات، وألا يكون انعدام المساواة ناتجا عن سياسات تمييزية .

3-الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تفرض التزامات معينة على الحكومات ، ذلك أن المعايير القانونية والقياسية التي تحدد طبيعة الحقوق وما يرتبط بها من التزامات حكومية تستند إلى العهود والمعاهدات والاتفاقيات والتوصيات الدولية وما يتصل بها من أحكام دستورية ويعد هنا التأكيد المتواصل على أن الدولة مسؤولة عن التزاماتها بموجب القانون الدولي وبموجب أطرها الدستورية القومية ، وهو مبدأ محوري في استخدام نهج حقوقى فى أنشطة النشاط .

وهنا إذا كان من البديهي أن هناك العديد من الأطراف غير الحكومية التي تؤثر على حقوق الإنسان ، فلا بد من التعامل مع هذه الأطراف معالجة هذه القضايا إذا ما أريد لحقوق الإنسان أن تحظى باحترام عالمي ، إلا أن عدم حسم المدى الذي يطبق به القانون الدولي ، أو الذي ينبغي أن يطبق به ، على الأطراف غير الحكومية يحول دون فاعلية الجهود المبذولة في هذا الإطار مما يلزم تحديده على نحو واضح .

4-الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية حقوق يمكن أعمالها من خلال الإجراءات القضائية ، حيث يمكن القول بأن العزوف العام للمحاكم عن إصدار أحكام فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا يعني عدم إمكان أعمال هذه الحقوق من خلال الإجراءات القضائية ، بل التأكيد باستمرار على إمكانية ذلك ، إذ أنها حقوق يمكن تقريرها بواسطة المحاكم والمحافل شبه القضائية الأخرى باستخدام مبادئ واتفاقيات قانونية معترف بها دوليا ، كالاستناد إلى انضمام الدولة للعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

5-كذلك يمكن المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كحقوق بل وينبغي المطالبة بها ، فمجرد تصديق الدولة على العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تقع عليها مسئولية تعزيز حقوق الإنسان والوفاء بها . ذلك أن عملية المطالبة لا تؤكد فحسب امتلاك الفرد لاستحقاقاته ، بل تساعد أيضا في تحديد محتوى الحق ورفع

الوعي بأن موضوع المطالبة وهو حق وليس امتيازاً ، كما أن عملية المطالبة - بحق ما - يمكن أن تنبه الحكومة إلى مسؤولياتها ، وتشكل ضغطاً على السلطات كي تفي بالتزاماتها.

رابعا نحو استثمار أفضل للطاقات والموارد

يمكن القول بأن معطيات الواقع الراهن بما يحمله من معوقات لخلق مناخ مواتٍ للترويج لثقافة حقوق الإنسان يفرض على الحركة ضرورة تقيم أدوات عملها ومراجعة استراتيجياتها وفيما يأتي: سنحاول أن نعرض لبعض النقاط التي يمكن أن يساهم الإلمام بها في فعالية جهود ترويج ونشر قيم حقوق الإنسان في المجتمعات العربية .

1- يمكن الادعاء بأنه لا خيار أمام الحركة العربية لحقوق الإنسان للنهوض بمهمتها في العمل على تحسين حالة حقوق الإنسان ، إلا الدخول في حوار جاد مع كافة التيارات السياسية ، وخاصة التيار الإسلامي السياسي ، ذلك أنه إذا أحجم دعاة حقوق الإنسان المقتنعون بالطابع الشامل والعالمي لحقوق الإنسان عن رصد الإشكاليات المختلفة الكامنة وراء شيوع انتهاكات حقوق الإنسان ، مكتفين بالتركيز على انتهاكات النظم السياسية فإنه يمكن القول بأنهم على الرغم من إمكانية تحقيق بعض النجاحات هنا أو هناك إلا أن تلك النجاحات هي نجاحات مؤقتة ومعلقة في الهواء حيث أنها لا تستند على أرض صلبة فمن البديهي أن شيوع انتهاكات حقوق الإنسان وشمولها كافة النواحي في المجتمعات العربية ، لا يركز فقط على طبيعة النظم السياسية الراهنة ، بل ويمكن الاستنتاج من خلال تحليل رؤى وأيدلوجية وممارسات بعض القوى السياسية العربية بأن هناك من المؤشرات ما يدفع للقول بأن اعتلائها للسلطة قد يشهد مزيداً من انتهاكات حقوق الإنسان .

2- وتأتي مهمة البحث عن مداخل معينة للتعامل مع سيادة قراءة معينة للثقافة العربية الإسلامية ضمن الأولويات للعمل على نشر وترويج ثقافة حقوق الإنسان ، إذ أنه دون ما حل إشكاليات تلك القيم مع القراءة السائدة للثقافة العربية الإسلامية فإن كافة الجهود المبذولة في هذا المجال ستواجه طريقاً مسدوداً ، حيث من السهل جداً وصم قيم حقوق الإنسان في تلك الحالة وهو ما نشهده يومياً بأنها تتناقض مع القيم الدينية والثقافية للمجتمع الأمر الذي يعزل حركة حقوق الإنسان في إطار ضيق ويعيق بالطبع إحداث تطور مواتٍ لاحترام حقوق الإنسان ؛ ونود أن نشير هنا إلى أنه لا يكفي لحل إشكاليات

تلك القيم مع القراءة السائدة للثقافة العربية الإسلامية بالاستشهاد ببعض الآيات القرآنية أو الأحاديث النبوية أو الأقوال والأفعال المتناثرة لبعض الأئمة والخلفاء والصحابة التي تثبت التوافق بين حقوق الإنسان وبين الإسلام ، فضلا عن أن هذه البرهنة يمكن لأنصار القراءة السائدة للثقافة العربية الإسلامية دحضها بسهولة عن طريق الاستشهاد بعدد لا يحصى من الأقوال والأفعال التي تجعل من التناقض بين قيم ومبادئ حقوق الإنسان وبين الإسلام عقبة صارخة تحول دون تبنيها وشيوعها ، و إنما تأتي عملية تأصيل قيم حقوق الإنسان في الثقافة العربية الإسلامية بالبحث عن مداخل قوية بحيث تكون قادرة على أن تجعل من قيم حقوق الإنسان جزءا من النسيج الثقافي العام في المجتمعات العربية .

3- من البديهي هنا التسليم بالعالمية كأحد السمات الرئيسية لحقوق الإنسان ، ذلك أن العالمية هي طبيعة حقوق الإنسان كمنتج نهائي ومنهجي لمثل راقية ومقبولة من جميع الضمائر الحية اليقظة . فيما يمكن النظر إلى الخصوصية باعتبارها دعوة للإبداع فيما يتعلق بمدخل ووسائل التطبيق وألوياته ، مع الرفض التام للاستناد إلى الخصوصية للانتقاص من حقوق الإنسان كما هي مقررة عالميا ، ويمكننا هنا أن نركز على استكشاف المعطيات الثقافية والاقتصادية والسياسية المحيطة والمتصلة بتطبيق حقوق الإنسان في المجتمعات العربية . مع الاستعانة في ذلك بأفضل إنجازات العلوم الاجتماعية المعاصرة بهدف وضع أطر عريضة لمدخل ونماذج مناسبة لتطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان ونشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمعات العربية المختلفة .

4- يجب أن تستهدف الجهود المبذولة لتعليم حقوق الإنسان تطوير قدرات الأفراد على استخدام حقوق الإنسان كمدخل يمكنهم من خلاله رصد سمات وضعهم الحقوقي وتحليله وتحديد نقاط الخلل فيه ومن ثم فيجب أن تراعى تلك الجهود احتياجات المستهدفين وواقعهم والمدخل المناسبة لتنمية وعيهم بقيم وثقافة حقوق الإنسان باعتبارها معطي جاهز لا يحتاج لنشره إلا الوعي بما هو وارد ضمن الشريعة الدولية لحقوق الإنسان إذ أن ذلك المنهج يغفل في الحقيقة الروافد المختلفة لانتهاك تلك الحقوق ، ويحصر الإيمان بقيم وثقافة حقوق الإنسان في دائرة ضيقة .

5- يمكن القول بأنه صار من الضروري تعديل التناسب بين الاهتمام بالضغط على الحكومات للحصول على مكاسب عاجلة من ناحية والعمل التربوي والثقافي والمدني لإشاعة ثقافة حركة حقوق الإنسان وبناء مجتمع ديمقراطي قادر على حماية نفسه من انتهاكات الدولة وجورها . فمن الهام النفاذ إلى الضمائر وإلى الوجدان القومي وتنمية أشكال العمل الحقوقي الشعبي دون خلط ذلك بالسياسة -وهو أمر على درجة عالية ومتعاطفة من الأهمية . ومن المهم في هذا السياق تقديم أشكال راقية من الوعظ والإرشاد الديني الذي يستلهم فكر حقوق الإنسان لإعادة فهم النصوص الدينية المقدسة و على نفس الدرجة من الأهمية ضرورة توظيف الفنون والآداب لتحسين فرص الخطاب الإنساني والنفاذ إلى الوجدان العام . ونستطيع أن نؤكد أن النضال الحقوقي يستطيع أن يؤمن فوص انتصاره عندما ينجح في تشكيل طبقة وسيطة من نشطاء حقوق الإنسان ونعني بذلك أن أكفأ صور توصيل رسالة ثقافة حقوق الإنسان لا تتحقق فقط من خلال العدد المحدود من النشطاء ومنظمات حقوق الانسان محدودة الإمكانيات ، وإنما من خلال تجمعات وسيطة : مثل الأدباء والفنانين والوعاظ والأطباء ورجال التربية والتعليم والمحامين والقضاء ورجال الإعلام والفكر .

6- يمكن القول بأن علي منظمات حقوق الإنسان أن تراعي في تصميم برامجها وأدوات عملها أن تعمل على انخراط أكبر عدد ممكن من المؤمنين بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان في عملها ، وفي هذا الإطار يجب عليها ألا تلعب دور الوكيل عن الأفراد في الدفاع عن قضاياهم بل أن تحفز الأفراد في أن يلعبوا الدور المنوط بهم وعلي سبيل المثال يجب النظر إلى عملية التوعية في مجال حقوق الإنسان باعتبارها عملية تعريف الناس بإطار حقوق الإنسان ، وتسهيل تطوير قدرات الدارسين على استخدام هذا الإطار كنافذة يحللون من خلالها القضايا والمشكلات والمقترحات .

7- يفضل أن يراعي في تصميم الأنشطة الخاصة بالترويج ونشر ثقافة حقوق الإنسان ألا يقتصر هدفها على مجرد عملية نقل المعرفة كهدف في حد ذاته ، بل يجب أن تذهب إلى أبعد من ذلك بحيث يكون الهدف من تلك الأنشطة هو العمل على تمكين الأفراد من نيل حقوقهم ، وخلق مناخ مواتي لإقرار حقوق الإنسان ، ذلك وإن كان انخفاض مستوي

الوعي بأدبيات حقوق الإنسان هو أحد العوامل التي تعوق احترام حقوق الإنسان إلا أن مجرد المعرفة والإلمام بتلك الأدبيات لا يعد عاملاً حاسماً في احترامها .

8- يمكن القول بأن على حركة حقوق الإنسان العربية أن تولي عناية أكبر للخبرات التي اكتسبتها وخاصة تلك المرتبطة ببيئات متشابهة للبيئة العربية كخبرات المنظمات الإقليمية العاملة في بلدان العالم الثالث وخبرات المنظمات الدولية فيما يخص العمل في ذات الظروف ولا يعنى ذلك بالطبع أن نأخذ بتلك الخبرات كمسلمات يجب اتباعها وإنما علينا أن نخضعها للتقييم والدراسة و المقصود هنا أن الأخذ بتلك الخبرات قد يحد من اتباعنا منهج التجربة والخطأ .

9- يجب مراجعة خطط وبرامج ومناهج تعليم حقوق الإنسان والعمل على تحسينها بشكل مستمر وبذل الجهد للتوصل إلى حلول إبداعية لمشكلة متابعة المنخرطين في تعليم والتدريب على حقوق الإنسان وتنمية معايير أكثر إحكاماً في اختيار الدارسين والمتدربين بحيث نتجنب قدر الإمكان هدر الموارد والطاقات

10- تكشف تجربة العديد من منظمات حقوق الإنسان المفتوحة _منظمات العضوية_ إلى احتياج ملح لتكثيف تلك العضوية وذلك للوصول إلى أكبر قدر ممكن من الوضوح والإدراك لمفهوم حقوق الإنسان بما يبذل الخطر الكامن في وجود عضوية عاملة غير ملتزمة بمبادئ حقوق الإنسان، هذا وعلى الرغم من التسليم بمدى ثقل مهمة العمل على نشر وترويج ثقافة حقوق الإنسان في المجتمعات العربية، فإنه يمكن لنا أن نشير إلى أن هناك العديد من نقاط الضوء فيما يخص تنامي الوعي بأهمية ومحورية تلك المهمة، وهو الأمر الذي يؤكد على ضرورة تكثيف وتطوير الجهود الحالية التي تبذل في هذا الإطار، حيث أن الأهمية المفترضة لتلك المهمة تستلزم من جانبنا الاستثمار الأمثل لكل فرصة متاحة ولكل جهد يبذل في هذا المجال .

المراجع :-

- 1-د/ محمد السيد سعيد : المشروعية الثقافية لحقوق الإنسان رواق عربي العدد السادس مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .
- 2-د/ محمد السيد سعيد : نحو استراتيجية جديدة للحركة العربية لحقوق الإنسان ، نشرة سواسية يناير 1996 مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .
- 3-د/ منصف المرزوقي : منظمات حقوق الإنسان العربية : المهام الصعبة . تحديات الحركة العربية لحقوق الإنسان مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .
- 4-علاء قاعود : المنظمة المصرية لحقوق الإنسان وأفاق المستقبل رواق عربي العدد السادس مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .
- 5-طه إبراهيم : إشكاليات حركة حقوق الإنسان نشرة سواسية يناير 1996 مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .
- 6-بهي الدين حسن : نحو استراتيجية شاملة لتعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي ، تحديات الحركة العربية لحقوق الإنسان مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .
- 7-الكتيب التعريفي لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .
- 8-هيثم مناع : تعليم حقوق الإنسان .
- 9-دانا بول : حجر في مياه راكدة . البرنامج الدولي للدورات التدريبية في مجال حقوق الإنسان .
- 10-بهي الدين حسن : نحو استراتيجيات جديدة لتعليم حقوق الإنسان - ورقة غير منشورة - ورشة عمل (حول تعليم حقوق الإنسان) . البناء المؤسسي المؤتمر العام الثاني لشبكة منظمات حقوق الإنسان في أوروبا والبحر المتوسط الدانمارك 12 / 13 ديسمبر 1997 .
- 11-المجلة الدولية للصليب الأحمر عدد 56 يوليو أغسطس 1997 ملف خاص بالنشر والتعريف بالقضايا الإنسانية .
- 12-عبد الله النعيم : نحو عالمية حقوق الإنسان من خلال الخصوصية الثقافية ، الأبعاد الثقافية لحقوق الإنسان في الوطن العربي ، مركز ابن خلدون 1993 .
- 13-علاء قاعود : الخصوصية الثقافية والترويج لحقوق الإنسان . رواق عربي العدد السابع مركز القاهرة لحقوق الإنسان .
- 14-جمال عبد الجواد : تقييم دورات حقوق الإنسان رواق عربي العدد الثامن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .
- 15-د/ إبراهيم عوض : الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . طبيعتها والمراقبة على أعمالها رواق عربي- العدد الخامس -مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .
- 16-د/ عبد الله النعيم : نحو خطاب عربي لحقوق الإنسان ورق غير منشور قدمت للورشة عمل " استراتيجيات النهوض بالحركة العربية لحقوق الإنسان " عقدت بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان 21-28 يوليو 1997

قراءة في دور نشرات حقوق الانسان

وائل فاروق

البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان

الكلام الآن عن أهمية الإعلام ودوره بالغ الخطورة من باب تقرير الحقائق فما من شخص في اللحظة الراهنة إلا ويدرك الدور الخطير الذي يلعبه الإعلام في بناء المجتمعات والرقى بها أو في استغلالها والهيمنة عليها فلا مرأى في أن القوة المؤثرة على الوعي تعد عاملاً حاسماً في تحديد نظرة الجماعة وطبيعة أهدافها والمسار الذي تسلكه ويكتسب الإعلام قوته المؤثرة من قدرته على الاتصال بال جماهير وقدرته على إقناعهم بالصورة التي يقدمها لهم عن العالم مما دفع فلاسفة نهاية القرن إلى تسمية هذه الفترة " بعالم الصورة " حيث اختفى العالم الحقيقي خلف الصور المتدفقة من وسائل الإعلام . ولذلك يسمى د/ محمود علم الدين الإعلام بأنه علم الاتصال الجماهيري . " فجوهر العملية الاعلامية هو الاتصال وجوهر عملية الاتصال هو المشاركة في الأفكار والمعاني والمعلومات من خلال الكلمات والكتابة وغيرها من المسائل .

ربما لهذا كان من الضروري تناول نشرات حقوق الإنسان بوصفها علاقة تواصل تقوم الوظيفة الاتصالية فيها بدور جوهري يؤثر على مضمون رسالة حقوق الإنسان التي تقدمها وفعاليتها " فالاتصال هو العملية التي يتفاعل بمقتضاها متلقي ومرسل الرسالة في مضامين اجتماعية معينة أو معني أو واقع ويكمن في هذا التعريف لاصطلاح الاتصال عدد من الافتراضات ، فمكونات الاتصال تتفاعل بشكل ديناميكي وهي ليست ثابتة بل إن الاتصال يتغير على نحو يدعو لدراسة جوانبه بصورة منفصلة لكل مكون لأن التغيرات التي تطرأ على جانب واحد من جوانب عملية الاتصال قد تؤدي إلى حدوث تعديلات على الجوانب الأخرى ، كما أن الظروف أو الإطار الذي يتم فيه الاتصال هو أيضاً أحد المتغيرات التي تؤثر في عملية الاتصال. ولا يقتصر بذلك تأثير الاتصال طبقاً للنظريات العلمية في مجال الاتصال فقط على مهارات المصدر ووضوح الرسالة واستعدادات

المستقبل إنما يرتبط أيضا بالظروف البيئية والعوامل الاجتماعية المحيطة بالموقف الاتصالي فالفرد لا يتلقى الرسالة بمعزل عن الجماعة التي ينتمى إليها بكل ما يحكمها . ويعتبر نموذج (لا سويل) نموذجا مناسباً لدراسة عملية الاتصال وتتكون عناصره من: القائم على الاتصال الرسالة الوسيلة المتلقى التأثير الظروف التي ترسل الرسالة في ظلها .

وسنحاول في الصفحات القادمة قراءة دور نشرات حقوق الإنسان في ظل هذا النموذج الاتصالي

1- المرسل (منظمات حقوق الإنسان)

تحدد طبيعة المرسل أهدافه التي يسعى لتحقيقها من خلال عملية الاتصال ، وأهداف معظم منظمات حقوق الإنسان تتلخص في : فضح انتهاكات حقوق الإنسان نشر مبادئ وقيم حقوق الإنسان توثيق تجربة حقوق الإنسان للاستفادة منها .

تقوم هذه الأهداف المشتركة بدور الرابط بين النشرات المختلفة التي تصدر عن مؤسسات حقوق الإنسان إلا أن هناك فجوة عميقة بين هذه الأهداف التي تفترض الاتصال بقطاع واسع وعريض من الجماهير وبين إمكانيات المنظمات حيث تطبع عدة آلاف من نشراتها . وكذلك يكاد ينعدم التنسيق بين مؤسسات حقوق الإنسان مما يضعف الفاعلية الكلية للنشرات التي تصدر عنها ، كذلك تعاني معظم هذه المؤسسات من النقص في الخبراء المتخصصين في الشؤون الإعلامية ومن ضعف الطاقات الإبداعية مما يؤثر بالسلب على فاعلية هذه النشرات .

2- الرسالة

وتعتمد قواعد صياغة الرسالة على نوع الجمهور المستهدف لكي يتحقق لهذه الرسالة أقصى قدر من الفاعلية والتأثير إذا ما صادفت ظروفًا ملائمة عند المتلقي . فالرسالة التي تصدرها معظم نشرات حقوق الإنسان مرتبطة بأهدافها التي رصدناها سابقاً . فإذا تأملنا صياغة هذه الرسالة فسنجد أنها بعيدة عن الجمهور المستهدف حيث تتميز بلغة اصطلاحية متعالية بعيدة عن المتلقى العادي . كما أن هناك الكثير من الموضوعات التي تستغرق مساحات كبيرة منها ربما لاتهم هذا الجمهور المستهدف ولا

تلبي احتياجاته كما أنها لضعف الإمكانيات لا تستطيع تحصينه ضد الدعاية المضادة ، كما يأتي النقص الشديد في المعلومات في مجال حقوق الإنسان ليؤثر على قدرة هذه الرسالة على الإقناع وتقديم الحجج والأدلة ، كما تعاني هذه النشرات من النقص في تحليل المعلومات حيث يتصور البعض أن هذا شكل من أشكال التدخل الذي يمس مصداقية المعلومات ، وبالتالي تفقد ركنا أساسيا من أركان الرسالة الإعلامية.

3- الوسيلة (النشرة)

وهي القناة التي تحمل الرسالة والتي تتعرض للعديد من المعوقات بدءا من المنافسة الشديدة من وسائل الإعلام الإلكتروني وتأثيرها القوي على الجمهور المستهدف إلى جانب ضعف عامل الوقت حيث يتطلب إعدادها وتجهيزها أحيانا أكثر من شهر إلى جانب التكاليف المرتفعة التي تجعل توزيعها محدودا وأخيرا الرقابة الصارمة التي تفرض عليها إلى جانب منعها أو مصادرتها في أي وقت .

4- الجمهور أو المتلقي

تأخذ عملية الاتصال الفعال في اعتبارها طبيعة الجمهور المستهدف بالاتصال كمحدد أساسي للعملية الاتصالية وتؤكد نظريات الاستقبال والتلقي أن المتلقي في عالم اليوم أصبح يمارس دورا إيجابيا في إنشاء الرسالة التي يتلقاها حيث ينشئ المرسل الرسالة على أسس توقعاته لردود فعل المتلقي وذوقه وخبرته لذلك فإن عملية الاتصال الناجحة التي تستهدف جمهورا عريضا لابد وأن تراعى الفئات المختلفة للجمهور من صانع قرار متقف إلى سياسي إلى شيوخ شباب وغيرها .

ويؤدي التوزيع المحدود لنشرات حقوق الإنسان إلى إهدار مثل هذه المبادئ ، فهي توزع داخليا فلا تصل إلا إلى نشطاء حقوق الإنسان أو المهتمين بقضايا حقوق الإنسان فلا يتم اعتبار الفئات المختلفة في الرسالة الإعلامية وإنما يتم التركيز على فئة محدودة من الناشطين في هذا المجال وهي فئة ليست مستهدفة بشكل أساسي إذا وضعنا في اعتبارنا أهداف منظمات حقوق الإنسان .

هذا إلى جانب ضآلة حجم الفهم المشترك بين الرسالة ومرسلها ومتلقيها في دول العالم الثالث وهو ما يؤدي إلى ضعف الرسالة نفسها حيث يكون من العسير قراءة أوضاع

حقوق الإنسان المختلفة في هذه المجتمعات دون جدل حي تشترك فيه الفئات المختلفة
فذلك الجدل الحقيقي هو فقط القادر على كشف أوضاع حقوق الإنسان وما تتميز به من
خصوصية .

5- الطرف الاتصالي

ولا تقل حالة الطرف الاتصالي سوءا عن حالة بقية عناصر عملية الاتصال، فوضعية
منظمات حقوق الإنسان بالغة السوء حيث يحاصر نشاطها ويتم التضييق عليها لدورها في
فضح انتهاكات الدولة لحقوق الإنسان مما يؤثر على أدائها لوظيفتها الاتصالية . ويذهب
الجزء الأكبر من مجهوداتها هباء و يساهم في سوء الطرف الاتصالي أيضا الدعاية
المضادة العنيفة من وسائل الإعلام الحكومي والتوظيف الأيدلوجي المستمر من جانب
وسائل الإعلام الحزبية والتي يصعب علي مؤسسات حقوق الإنسان مواجهتها في ضوء
إمكاناتها الضعيفة.

ولا شك أن المعلومات ركيزة أساسية في العملية الإعلامية ، ومنظمات حقوق الإنسان
تحصل على المعلومات بصعوبة شديدة حيث تضييق عليها الحكومات وتحجب عنها
المعلومات ، مما يمثل انتهاكا في حد ذاته ويقول صلاح الدين حافظ " أن الحرية ليست
شعارا والديموقراطية لا تتفع ستارا ولكن جوهر الحرية الديموقراطية، قد أصبح الآن هو
حرية المواطن في الحصول على المعلومات الصادقة الكاملة والتي يركز عليها في
ممارسة حريته لتحديد موقفه عبر صحافة ووسائل إعلام حرة وغير منحازة وهو أمر
يكاد يكون مثاليا إن لم نقل أنه خياليا في بلادنا.

6- تأثير الاتصال

لا شك أن مفردات حقوق الإنسان انتشرت في الفترة الأخيرة وتخللت خطاب العديد من
التيارات السياسية المختلفة ، لكن علينا أن نتساءل هل يعود ذلك للنشاط الإعلامي
لمؤسسات حقوق الإنسان ؟ وبالطبع لمؤسسات حقوق الإنسان دورها إلا أن العامل الأكبر
وراء انتشارها هو استغلال بعض الحكومات لها مثل الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق
مصالحتها الخاصة الأمر الذي جعلها تسخر لها طاقات إعلامية هائلة ساعدت الى حد كبير

في نشر مفردات خطاب حقوق الإنسان إلا أنه يظل دائما خارج سياقه ويظل دائما أسير التوظيف الأيديولوجي .

ولا يمكننا في النهاية إلا أن نقرر أن حركة حقوق الإنسان العربية تفتقد آلية إعلامية فعالة ولن تكون فعالة إلا إذا كان هناك شكل من أشكال التنسيق والتعاون بين مؤسسات حقوق الإنسان لتوحيد الجهود كذلك لا بد من إعادة النظر في صياغة الرسالة الإعلامية لحركة حقوق الإنسان بما يتفق وأهدافها في التواصل مع فئات المجتمع المختلفة وأخيرا لابد من تكاتف كل قوي المجتمع المدني لمواجهة انتهاكات الدولة لمؤسسات حقوق الإنسان والتضيق عليها حتى تستطيع القيام بالدور المنوط بها في المجتمع .

تعقيبات المحور الأول

أ- حسني أمين

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

القضية الجديدة والتي أحيي من أجلها هذه المنظمة (البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان) والتي أتصور أنها ناشئة أو وليدة، أنها تتبنى قضايا نشطاء حقوق الإنسان. وهذا الموضوع، الذي بدأ الاهتمام به مؤخرا لأن العاملين في مجال حقوق الإنسان مستهدفون من قبل القوى الحاكمة والسلطات لأنهم يعملون على كشف ممارسات السلطات في انتهاكات حقوق الإنسان ومستهدفون أيضا من قبل الجماعات الأخرى داخل حركة حقوق الإنسان من جراء تصنيف نشطاء حقوق الإنسان إلى مجموعات ينحاز كل مجموعة منها إلى دعم قضية من قضايا حقوق الإنسان ذلك بالإضافة إلى العوز وضيق اليد ونقص التدريب السابق لنشطاء حقوق الإنسان يضعهم في كثير من المواقف التي لا يحسدون عليها فعلى سبيل المثال ندرة التمويل والتطوع الداخلي يجعلهم يلجئون إلى التمويل الخارجي وما يصاحبه من درجات الشبهة سواء كانت حقيقية أو غير حقيقية .

ولقد تعرض الوعي العام بقضية حقوق الإنسان في الفترات الأخيرة بكثير من التشويه، وكلما زادت سيطرة وسلطة الدولة وعدم إيمانها بالتعددية وآليات المجتمع المدني ، تزداد سطوتها وقبضتها على نشطاء حقوق الإنسان ، فالعمل في مجال حقوق الإنسان محفوف بالمخاطر ، ويتطلب ليس مجرد ما صدر مؤخرا من إعلان لحماية نشطاء حقوق الإنسان ولكن لابد من أن تتبعه أيضا آلية تعمل على تحقيق هذا الإعلان .

أنا اتفق مع الورقات الثلاثة وعلى ما جاء فيها وليس كما يقول الصديق العزيز د/حمودة فتح الرحمن نختلف مع الكثير ونتفق مع القليل لماذا؟ نتفق معها لأنها كلها تدور حول الإعلام ودوره في قضايا حقوق الإنسان ، لكن لم أجد أي حديث عن علاقة نشطاء حقوق الإنسان بقضية الإعلام ، أي دور لهؤلاء النشطاء وما يعانونه من صعوبات فيماعد ما جاء في كلمة الأخ الباحث المتميز المتعمق أ/ عصام الدين حسن فقد أجاد في

شرح المعوقات التي تعيق العاملين النشطاء في مجال حقوق الإنسان وأن السلطة أول من يتربص بهم . النقطة الأخرى وهي عدم إفساح الإعلام الرسمي لتقافة حقوق الإنسان وهذا شيء طبيعي فالصحافة الحكومية في الوطن العربي كله لا ترحب بأي حديث عن حقوق الإنسان لأنه يتضمن صراحة أو ضمنا الحديث عن أي انتهاكات التي هي في الأساس اتهام للحكومات العربية . وعلى الرغم من أن هذه الحكومات العربية كلها بدرجة أو بأخرى موقعة على أهم المواثيق الدولية لحقوق الإنسان مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للعهد الدولي للمدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية- ما عدا السعودية انطلقا من أنها لم توقع أصلا على الإعلان العالمي سنة 1948 هي والاتحاد السوفيتي آنذاك وانطلق الاتحاد السوفيتي من أن مفهوم حقوق الإنسان الصادر بهذا الإعلان مفهوما غريبا، فهي حقوق فردية وليست حقوق جماعية وتطورت في مجتمع يدعو إلى حرية الرأي والخروج والعمل والحركة والابتكار وعدم تقييد الفرد في أفكاره أو حركته أو عمله ولكنه من وجهة نظر - الاشتراكية فإن حقوق الإنسان تسعى ليس فقط إلى ترسيخ حقوقه ولكن أيضا إلى تدعيم واجباته وأن الحكومات عليها أن تلتزم بواجبات تجاه المواطنين وأن يلتزم المواطنون خاصة في المجتمع الطبقي بالتزامات معينة لهذا فهي لم تصدق على الإعلان العالمي . كذلك لم تصدق السعودية من منطلق أن الشريعة الإسلامية هي التي تحدد العلاقة بين الإنسان والرب ومن ثم فهي كافية ، وما أتى من نصوص في القرآن الكريم والسنة النبوية والأحاديث الشريفة يكفي لترسيخ حقوق الإنسان وأن علاقة الإنسان ليست علاقة بين الإنسان والدولة وإنما علاقة بين الإنسان وغيره من مكونات المجتمع ويكمن ذلك في النصوص القرآنية والأحاديث الشريفة . وبالرغم من أن معظم الدول العربية فيما عدا السعودية صدقت على العهدين والإعلان وعلى الرغم من ذلك فالدول العربية تنتهك حقوق الإنسان بلا استثناء و بدرجة أو بأخرى بدءا من حرية الرأي والفكر والتعبير والمعتقد إلى حرية التنقل،فالبحرين مثلا تمنع دخول المواطن وهو قادم من الخارج وهذا حق لا ينازع أي إنسان فيه عودته إلى بيته إذا كان عليه شبهة نشاط في حقوق الإنسان تمنعه من دخول البلاد وتتركه فترة تطول إلى أمام طويلة على الحدود. والأخطر

من ذلك هو مسايرة لما حدث في القرن السابع عشر و الثامن عشر والتاسع عشر و نحن في نهاية القرن العشرين ، ولكن ما يحدث من تطور فكر حقوق الإنسان ينعكس أيضا على كل المجتمعات العربية وهو الاهتمام الأكبر بقضية الحقوق الفردية ، وحق التعبير وحق الفكر والمعتقد وإصدار النشرات وحق الاجتماع وحق تكوين المنظمات إلى آخره و الإضراب والاعتصام ... الخ .

وبالرغم من أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد صدر في ديسمبر 1948، وفي ديسمبر 1966 صدر العهدين في يوم واحد ، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلا أن نشاط حقوق الإنسان -وأنا أتصور أن الغالبية العظمى منهم لم تنشط بعد بدرجة كافية- ، فجميعهم أو أغلبهم ينشط في مجال الحقوق السياسية والمدنية المعروفة أما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي أتصور أنه في بلاد متخلفة نحن نقف منها على قدم المساواة ولا يمكن فصلها عن باقي الحقوق والأخذ بها مثل حق التعليم وحق السكن وحق العمل وحق الصحة كلها حقوق يجب أن يعمل نشاط حقوق الإنسان على الاهتمام بها لكنها لا تجد الاهتمام من المنظمات الدولية و لا تجد من نشاط حقوق الإنسان معايير محددة تستطيع أن تقدمها للحكومات وتحدد بها كيفية تقديم هذه الحقوق و أهميتها في الواقع . و النقطة الجديدة بالذكر أن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية قابلة للتقييم ولا يمكن تصور أنه ليست لها معايير وليست لها محددات للحكومات حتى تقوم بتفعيلها . وهناك مكمل هام يكمن في صدور إعلان حق التنمية في ديسمبر 1986 وما تلاه من متابعات وخاصة في 1993 حين صدر إعلان آخر هو إعلان إعمال الحق في التنمية وفي 1995 وفي المؤتمر الدولي للتنمية ناقش المؤتمر عملية ارتباط التنمية بقضايا أخرى هامة جدا مثل قضية الديمقراطية وقضية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وانه لا تنمية بلا ديمقراطية ولا ديمقراطية بلا تحقيق للتنمية في مجرياتها المختلفة .

والحقيقة أن الأخ عصام أشار إلى المعوقات التي تقف أمام نشاط حقوق الإنسان ولكن أشار وبشكل بسيط وغير مركز إلى مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وقال إن

الإعلام له دور هام وهام جدا في ترسيخ الوعي بهذه الحقوق وإن الصعوبات التي تقابلها منظمات حقوق الإنسان في ترسيخ هذا الوعي عديدة .

وفي بلاد متخلفة مثلنا وتعتمد على التمويل من الخارج، أنا لا أتصور أن يكون هناك أعمال للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فهو كما هو معروف وما ندره جميعا أن العولمة ومطالبها من رضوخ كافة المجتمعات تقريبا لها فرضت ما يسمى بتحرير الاقتصاد أو الاقتصاد الحر وغيره وما تبعه من إفقار متزايد وضمور للطبقة المتوسطة وارتفاع معدلات البطالة وفي ظل كل ذلك تزداد قسوة الحرمان والانتهاكات للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وإذا كان هدف العولمة تحقيق المجتمع الحر و تحرير الاقتصاد وتوسيع قاعدة الملكية وإعادة الملكية كل ذلك سيؤدي حتما إلى أثار معاكسة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسؤال كيف ينادى بترسيخ مجتمع له سمات معينة ويعمل في نفس الوقت على إرساء حقوق أخرى تتعارض مع واقع هذا المجتمع ؟ هذا يجعلنا على بينة إننا في موقف تحدى وموقف صعب ولا نطلق لأحلامنا العنان ولا نتصور إمكانية العمل بسهولة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأنا من المؤمنين أنه لا يجب العمل في مجال واحد من مجالات حقوق الإنسان ، لكن لابد من أخذها كحزمة متكاملة . المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مترابطة بالحقوق السياسية والمدنية وأيضا مترابطة بالإعلانات النوعية مثل التنمية والبيئة الخ .

أما تعليقي علي ورقة الأخ علاء قاعود والذي طالب بتأصيل ثقافة وقيم حقوق الإنسان من منطلقات ثقافية محلية والحقيقة ان للثقافة المحلية ضرورات وأهمية لمعرفة ليس فقط مداخل القضية بل معرفة معالجة القضية والتعامل معها والإعلام بها، وكما قال بالضبط عندما نتحدث مع الناس في موضوع حقوق معينة قد يكون المدخل دينيا وقد يكون المدخل إنسانيا .. إلخ . لكن ليس لتأصيل قيم محلية تتعارض مع حقوق الإنسان ، وكان لاتخاذ هذه القيم مدخلا للارتباط بقضايا حقوق الإنسان وتأصيل قضاياها .

ويكتسب الارتباط بين حقوق الإنسان وبين قضية الديمقراطية والتنمية بعدا هاما ، ولقد أشار الباحث إلي عدم وجود آلية لإعمال الحقوق الاقتصادية والثقافية وهو ما يجعلنا نقول إن علي نشاط حقوق الإنسان عليهم البحث عن آلية ويسبقها البحث عن معايير محددة

خاصة وأن المجتمع المصري الآن يوجد به تسعة ملايين شخص لا يشربون المياه النقية في القاهرة وحدها وما يقرب من مليون لا يسكنون مسكن بالمعنى المفهوم العلمى لكلمة مسكن فهناك أكثر من مليوني شخص يقطنون المقابر ومليونني شخص يسكنون فى عشوائيات و مليوني شخص فى سكن مشترك غير الأمية التى تصل إلى 60% والذين يعيشون تحت خط الفقر 48% إلخ أين إذن المعايير ؟ نقول للدولة التى وقعت على العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، نحن نريد تطبيقه نحن لا نريد جديد فأنتم الذين قلتم إنكم مع توفير هذه الحقوق .

أما الأخ وائل فاروق حين قال أن النشرات أدوات اتصال والحقيقة أنني سمعت منذ حوالي أربعين سنة عن حكاية المرسل والمستقبل والأداء وغيره ولكني أحلم بهذا الجهد البحثي الطيب لعمل شيء فى تحليل مضمون النشرات مثل نشرة المنظمة العربية لحقوق الانسان والتي تصدر كنشرة غير دورية وطبعاً تسمى كذلك للهروب من مسألة الرخصة والمجلس الأعلى للصحافة وغيره . هذه النشرة تتضمن انتهاكات فى الوطن العربى كله ومنه مصر وبها نداءات وأخبار إلى آخره . والنشرات الأخرى أشيد بتميز بعضها فى التخصص . وتحليل مضمون هذه النشرات قد يعيننا فى المرات القادمة عندما يتردد ذكر قضية معينة وفى أي مساحة يمكن دعم بحثي سواء كان إحصائى أو ميدانى أو تحقيق ، مثلاً عندما نتكلم عن التعذيب ، كم نشرة تحدثت عنه وبأى مساحات وبأى درجة تردد ؟ معروف تحليل المضمون إذا و ما فيه .

وأخيراً لابد من تكاتف كل قوى المجتمع المدني لمواجهة انتهاك الدولة لمؤسسات حقوق الإنسان وتضييقها على عملها حتى تستطيع القيام بالدور المنوط بها .

تعقيبات المحور الاول

2-د. محمد شومان

أستاذ الإعلام بكلية البنات-جامعة عين شمس

بداية أشكر الزملاء الباحثين الثلاثة على ما قدموه من جهد فى هذه الأوراق الثلاثة وسوف أتناول مجموعة من الملاحظات العامة ، وفي إطار هذه الملاحظات العامة المتعلقة بالإعلام وحقوق الإنسان فى مصر . سوف أعرج على بعض ما ورد فى الأوراق فى البداية ، الأوراق الثلاثة بشكل عام يربط بينها رابط أساسى وهو الطابع المسجى الرصدى للأداء الإعلامى لحركة حقوق الإنسان فى مصر ، وهذا الهدف ربما تمت معالجته بطريقة جيدة وخاصة وأن هناك خبرات عملية للباحثين الثلاثة فى هذا المجال ، ولكن ما كان ينقص الموضوعات الثلاثة ان موضوعاتها لم تطرح كيفية التفكير فى وسائل جديدة لتفعيل الأداء الإعلامى لحركة حقوق الإنسان ، أي ما هى مهام المستقبل لتفعيل الوسائل المتاحة و إبداع وسائل إعلامية جديدة وإبداع وسائل اتصال جديدة تتيحها ثورة تكنولوجيا الاتصال و ما توفره من تقنيات فى تصوري أنها رخيصة نسبيا مقارنة ببدائل يعتمد عليها الآن ولم يثبت أو تتأكد فاعليتها بعد .

وهناك ملاحظة عامة حول موضوع الندوة ، إنه من الصعب المقارنة بين إعلام منظمات حقوق الإنسان وبين الإعلام الرسمي فى مصر ، هناك حالة واضحة من عدم التوازن وتبدو المقارنة هنا صعبة لأن الإمكانيات مختلفة والوسائل أيضا مختلفة ، فبينما متاح للإعلام الحكومي الإذاعة والتلفزيون وهما من أكثر الوسائل الإعلامية جماهيرية والتي تصلا لغير المتعلمين ولكافة الطبقات ، بينما إعلام منظمات وجمعيات حقوق الإنسان هو إعلام نوعي محدود ، وبالتالي من الصعب أن نقارن بين الإعلام الحكومي وإعلام منظمات حقوق الإنسان ، ولكن علينا أن نضع فى الاعتبار دائما أن تكون المقارنة فى ضوء الإمكانيات والقيود كما أشار أ/ عصام الدين حسن وأيضا فى ضوء المستهدف . وذلك هو المدخل المنهجي فى تقييم أداء وسائل الإعلام المتاحة لجمعيات حقوق الإنسان

فى مصر ، رغم أن هناك إمكانيات كثيرة اتصالية وإعلامية لجمعية حقوق الإنسان لكن فى تصورى لا تستخدم أو بعبارة أخرى هناك إمكانيات إعلامية متاحة يتم إهدارها . كل ما أريد أن أؤكد عليه هو منهجية التقييم الخاص بالأداء الإعلامى لمنظمات حقوق الإنسان ويجب التركيز على الإمكانيات المتاحة والقيود والأهداف فى إطار الإمكانيات إن ما أتصوره أن هناك إمكانيات حقيقية متاحة ومتوفرة لجمعية ومنظمات حقوق الإنسان ولكن لا يتم استغلالها وتوظيفها بالطريقة المثلى لماذا؟ لأن الجمعية ليست لديها استراتيجيات واضحة للعمل الإعلامى ، لا يوجد حتى الآن فهم وإدراك لقطاعات الجمهور التى يجب أن تخاطبها ، هل نخاطب الجمهور العام ؟ أم نخاطب الجماهير النوعية ؟ أم النخب والمتقنين ؟ هل نخاطب الجمهور المحلى أم الجمهور الخارجى الدولى ؟ أيضا هناك إمكانيات وآليات أكثر حداثة تنتمى لعصر المعلوماتية ، أسائل كم جمعية مصرية لها موقع على الإنترنت ، هنا تتميز وسائل إعلام حقوق الإنسان بالتركيز على المطبوعات وبالتالي التركيز على قطاعات محدودة لديها الوقت لكى تقرأ ، وفى ظل ضعف الإمكانيات والقيود القانونية والتشريعية تتعرض هذه المطبوعات لعامل الموسمية وعدم الانتظام كذلك ما تعاني منه هذه المطبوعات من نقصى الحرفية فى تحريرها واستخدام لغة صعبة قد تتوفر حتى بعض المتقنين . و أنى اقترح لتفعيل إعلام حقوق الإنسان فى مصر أن يكون هناك شكل تجميعى ما بين الجمعيات المختلفة لإصدار أشكال واليات إعلامية مشتركة يعمل فيها الجميع ولها صفة أكثر انتظاما وأكثر فاعلية ولماذا لا يصدر مجلة باسم حركة حقوق الإنسان ، و هذا الاقتراح لا يتنافى ولا يتعارض مع تخصص كل جمعية فى مجالها . لكن ما سنفعله نوعا من أنواع تجارب المشاركة والتعايش المشترك فى وسيلة إعلامية واحدة .

كذلك فيما يتعلق بمراجعة الوسائل المتاحة أتصور أن إعلام حقوق الإنسان فى مصر يصدر فى إطار ما يسمى بالإعلام الموازى أو الإعلام المقاوم لإعلام الدولة أو الإعلام الحكومى الذى يهيمن من خلال وسائل الإعلام القومية المنتشرة ولكن هناك إمكانية لخلق وتفعيل إعلام موازى يركز على قضايا حقوق الإنسان وينشر ثقافة حقوق الإنسان ، هذه الآلية المقاومة لآلية موازية تحتاج كما أشرت إلى تضافر الجمعيات فإذا تعاونت بعض

الجمعيات ، يمكن ان تفكر في استئجار بعض الساعات فى القنوات الفضائية والتي ستصبح سلعة متاحة خلال سنوات قليلة كذلك البث التلفزيوني آلية يمكن التفكير فيها خلال سنوات قليلة وبتكلفة ليست كبيرة .

و فيما يتعلق بالخطاب المستخدم فى إعلام حقوق الإنسان في مصر ما أتصوره أن هذا الخطاب به قدر كبير من الغموض والتعقيد والبعد عن البساطة ، دائما كما أشار أ/ وائل فاروق هناك طغيان للمفاهيم القانونية والحقوقية ، الآن كيف يمكن أن نبسط هذا الخطاب ونوضحه ؟ وأن ننتج خطاب يعتمد على الصور والرموز ، وأن يهتم هذا الخطاب بأن تكون صياغاته مختلفة باختلاف قطاعات الجمهور بمعنى الرسالة أو أن الخطاب يختلف باختلاف الجمهور المستهدف ، هذا بدون الدخول في تفاصيل منهجية خاصة بدراسات الإعلام ، فلقد أصبحت هذه قضايا بديهية .

والقضية التي أشير إليها أيضا تناولتها ورقة أ/ علاء قاعود هي قضية العلاقة بين الخطاب الإعلامى المطلوب وبين الثقافة العربية أو الثقافة بشكل عام . الملاحظ أنه دائما فى إعلام حقوق الإنسان يتم إهمال الرابطة ما بين الإعلام والثقافة على الرغم كما هو معروف أن الإعلام يعمل فى إطار ثقافي ويخضع لشروط هذه الثقافة وأيضا يسعى لتغيير هذه الشروط ، فهناك تأثير وتأثر أو علاقة جدلية بين الإعلام والثقافة وربما كانت محاولة الأستاذ / علاء قاعود للدعوة لإعادة قراءة الثقافة العربية الإسلامية وتوظيف ما ورد فيها فى دعم الخطاب الإعلامى الحقوقي .. دعوة محمودة ونأمل طبعا فى إيجاد صيغ واضحة .. أى تتجاوز فكرة الدعوة ونصل إلى ما هي المشتركات فعلا أو ما هي الأسس التي يمكن ان ننطلق منها فى صدد تحقيق هذه الدعوة . وأيضا فى إطار العلاقة بين الإعلام والثقافة ، فان دعوة أ/ علاء قاعود فيما يتعلق بالثقافة العربية والإسلامية ووجود مورثات أو عناصر مختلفة ضمن الثقافة العربية والإسلامية، الحظ أن هذا التحليل ينقصه الربط ما بين الثقافة والصراع الاجتماعى ، فهناك بذور اجتماعية للأنماط الثقافية وحبذا لو كان هناك تميط ثقافي أي نتعرف على الأنماط الثقافية السائدة داخل الثقافة العربية الإسلامية و الجوانب الاجتماعية التي تستند إليها كل ثقافة من هذه الثقافات ؟ و كيف يمكن الاشتباك

مع الثقافة السائدة لإنتاج خطاب حقوق إنسان يعتمد على الموروث الثقافي و يحاول تطويره .

و قد يسمح لي أ / علاء قاعود بأن أختلف معه في قضية أعتقد إنها ليست صحيحة أن هناك انسجاما تاما ما بين الثقافة الغربية وبين حقوق الإنسان ، فهناك صراع ثقافي في بعض المجتمعات لكن هناك اتفاق على المبادئ العامة لقضايا حقوق الإنسان و لكن دائرة الاختلاف في هذه القضايا محدودة للغاية وهذه الاختلافات تطرحها فكرة ما بعد المجتمع الصناعي أو الانتهاء من مرحلة التحديث و الدخول في مجتمع ما بعد المجتمع الصناعي لكن هناك استقرار للحقوق الأساسية المدنية والسياسية ، هناك خلافات في قضايا أخرى كما قلت -مرتبطة بتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي .

وأخيرا فيما يتعلق بورقة أ / علاء حول عدم وضوح الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أو عدم الاتفاق الدولي عليها ، هذا صحيح و لكن ما يشبه الاتفاق أنه لا توجد إعلانات مقرر أو متفق عليها من أعضاء المجتمع الدولي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لكن هناك على الأقل هناك اتفاق على تقارير التنمية البشرية و المفاهيم المتفق عليها في الأمم المتحدة و بين أساتذة التنمية والاجتماع حول الحاجات الأساسية .

وأتوقف عند ورقة أ / وائل فاروق ، الورقة فيها جهد و لكن كنت أتمنى بدون الدخول أيضا في مناهج ونظريات الاتصال كنت أتمنى أن ينطلق من نموذج أحدث من نموذج " لاسويل " لأنه أصبح نموذجا قديماً ، وهناك نماذج كثيرة في الاتصال و الإعلام ظهرت فيما بعد وانتقدت هذا النموذج و انطلقت إلى نموذج أكثر حداثة .

أخيرا اشكر الجميع ، وأتصور أننا معنيين أو مطالبين ببذل مزيد من الجهد لتتسيط وتطویر الأداء الإعلامي لحقوق الإنسان في مصر ولإبداع وسائل جديدة لأن هناك صور سلبية منتشرة بين العامة والخاصة ، هذه الصور السلبية تتعلق بالناشطين في مجال حقوق الإنسان وفي جمعيات حقوق الإنسان وما هو مطلوب فعلاً أن نوسع دائرة اشتباكنا مع هذه القضايا ونسعى لتغيير هذه الصورة عبر إبداع وسائل إعلامية و اتصالية جديدة ربما لها تكون مكلفة وربما تكون متاحة في السنوات القادمة .

د/ حمودة فتح الرحمن

الأمين العام للمنظمة السودانية لحقوق الإنسان

الغرض من المناقشة هو أن نركز ونستخلص مؤشرات ما يمكن أن نسليه خطط استراتيجية مستقبلية لإعلام حقوق الإنسان ، و بالتالي لابد أن نركز على هذا الجانب أي لا يكفي الإشكاليات التي تواجه حركة حقوق الإنسان ، فليست هذه هي القضية المطروحة أمامنا في هذا المؤتمر القضية المطروحة أمامنا ما هي مهمتنا كنشطاء حقوق الإنسان في أن نضع مؤشرات العمل الإعلامي ؟ بمعنى ما هو موجود بالفعل الآن من مناهج وأساليب و مؤشرات .. الى آخره . و هل هذا يكفي وهل هذا يؤثر في مجتمعنا ؟ وما هي المعوقات الثقافية ؟ و هل من المناسب أن نتناول نفس القضايا بنفس الكيفية أو كما تري بعض الأوراق مثل ورقة أ / علاء قاعود أننا نحن بحاجة لخطاب يناسب الواقع الثقافي ؟ هاتين النقطتين يجب أن نركز مجمل نقاشنا حولهما . أيضا ما هو موقفنا من معالجة قضايا مثل الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية ؟ وكيف نطور علاقتنا بالإعلام العالمي ؟ بمعنى آخر حركة حقوق الإنسان العالمية . وأطرح أيضا هذا السؤال . هل حقيقة أن حركة حقوق الإنسان هي حركة ثقافية ذات موقف واحد أم نحن نحتاج لاستنباط خطاب مشترك ؟ أيضا توجد إشكالية مطروحة للنقاش هي هل من المفيد أن تخاطب حركة حقوق الإنسان في المجتمعات العربية الحكومات ؟ و هل موقف قوي المعارضة في الوطن العربي هو موقف متسق و موقف مبدئي أم هو موقف مؤقت ؟

د / إيمان يحيى

طبيب وناشط حقوقي

إشكالية وجود الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية بشكل أكبر داخل حركة حقوق الإنسان يجعل حركة حقوق الإنسان في مصر تتشابه مع الحركة السياسية . و لقد برزت حركة حقوق الإنسان في فترة كيدل عن الحركة السياسية . كذلك هل اتفق في خطاب حركة حقوق الإنسان في مصر على حق الرأي والدفاع عن الرأي و حرية العقيدة و كافة الحقوق الأخرى ؟ و هناك إشكالية أخرى في ظل تشردم حركة حقوق الإنسان أصبحت المصادقية مفقودة فما هو الحل المطروح اليوم أمامها لتدافع عن شرفها ؟ أما النقط

الأخيرة التى أثارها أ / علاء قاعود وهي نقطة الوسط الثقافي في الثقافة العربية لحقوق الإنسان فأنا اعتقد أن هذه إشكالية هامة جدا فى حركة حقوق الإنسان العربية .

د / كمال مغيث

الملاحظة الأولى تتعلق بورقة أ / وائل فاروق حيث قال أنه لن يقدم ورقة أكاديمية و على هذا الأساس اعتقدنا أننا إزاء ورقة شعبية وواقعية لكن ما قدمه ورقة شديدة الأكاديمية ، وكان المفترض أن يطبق منهجه على العديد من النشرات المختصة بحقوق الإنسان و مع توضيح النماذج المختلفة فمثلاً هذا نشرة تخاطب المثقفين .. وأخرى تخاطب هكذا أتصور أن الإثراء سيكون هنا بالفعل . انتقل بعد ذلك للأستاذ / عصام الدين حسن ، أنا أظن لو أنه اعتنى بالفكرة التي كنا نؤكد عليها في العمل السياسي وهي الدعاية والتحريض وأظن انه كان من المهم أن يضع هذا في اعتباره و هو يحلل الأداء الإعلامى و ما هو متصل بالدعاية وما هو متصل بالحركة اليومية المستمرة التي تهدف إلى تنوير الناس فلقد كان مفيداً التمييز بين الخاص بالدعاية والخاص التحريض .

انتقل للنقطة الأخيرة و التي أراها مهمة جدا و هي دعوة أ / علاء قاعود فى ضرورة أن يرتبط نشاط حقوق الإنسان بالثقافة المحلية والفكر الإسلامى لدينا هنا أكثر من إشكالية : الأولى أن هناك أجزاء أساسية في ثقافة حقوق الإنسان قائمة في مواجهة كل الثقافات المحلية وتواجهها بمعنى أنها ليست ضدها ولكن غيرها، الفكرة أساساً قائمة على أن حقوق الإنسان منظومة مكتملة بعيدة عن أي أشكال للتمايز للثقافات المحلية و هكذا فهذا الموقف كيف نحله؟ إذا كنا سنقول أن الإسلام مع ثقافة حقوق الإنسان أو ضدها أننا أرى أن هذا لا يعني أي شيء في النهاية . إلا أن يكون نوعاً من إرهابات التوفيق بين الفكر الإسلامى و حقوق الإنسان أو أن يخرج علينا رأى يقول لا حاجة لنا بثقافة حقوق الإنسان ، فقد عرفنا هذه الثقافة منذ أربعة عشر قرناً .

أ / حسن يوسف

محامي عضو المنظمة المصرية لحقوق الإنسان
لابد أن يكون هناك تأصيل لبعض المفاهيم التي يدور حولها خلاف ، فعلى اختلاف مراكز و منظمات وهيئات حقوق الإنسان فى الوطن العربي يوجد أيضاً اختلاف فى

المفاهيم ، لابد أن نسعى إلى توحيد المفاهيم الأساسية وأن يكون هناك اتفاق على حدود واضحة غير مسموح بالاختلاف حولها في قضايا حقوق الإنسان فعلي سبيل المثال قضية الخطاب التي تعرض لها الباحث - عصام الدين حسن - . هناك بعض المفاهيم في مسألة حقوق الإنسان مثلا عندما تقوم الجماعات الإسلامية بعملية إرهابية فهي تنتهك حقوق الإنسان وعندما تقوم الحكومة بالاعتداء على الجماعات الإسلامية هذا أيضا يمثل انتهاكا آخر ، أعتقد هنا أن المفاهيم ممكن أن تكون مختلطة و لابد أن نبحث عن مفهوم واضح. مسألة أخرى عمل الكوادر السياسية بمنظمات حقوق الإنسان فزعت الأحزاب والجماعات والتكتلات السياسية من كوادرها ورأي في هذه المسألة أن هناك ظلم للطرفين لنشطاء حقوق الإنسان و منظمات حقوق الإنسان و كذلك الأحزاب و الهيئات السياسية فهناك طرف من الأطراف الثلاثة هولا يعاني من الفشل أما إن الأحزاب قد فشلت في الاحتفاظ بكوادرها أو أن جماعات حقوق الإنسان قد فشلت في أن تجعل نشطاءها يهتموا بالحياة العامة و العمل العام ومن ثم يمكنهم أن يتصدوا لقيادتها أما أن يكون الطرف الثالث وهو النشيط ليس كفوًا في مجاله السياسي فأثر العمل في مجال حقوق الإنسان .

عصام الدين حسن

مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان

سوف أتحدث أساسا في موضوع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لأنه أثير من أكثر من متحدث توجد إشكالية حقيقية في دخول مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهي أن المعايير فيها غير واضحة مثل ما هي واضحة بالنسبة للحقوق المدنية والسياسية وفي كل البنود . أما بالنسبة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فمن المعروف أن الدولة تضع إمكانياتها لتوفير هذه الحقوق .. ولنعرف الحدود التي يمكن أن تقف عندها الدولة في توفير هذه الحقوق رغم أن ذلك صعب لكن لابد بشكل أو بآخر سندخل دائرة السياسة مثلا كيف توزع الميزانية ؟ ما هي الأولويات ؟ الخلافات السياسية ؟

لكن ما أحب أن أؤكد هنا أنه ليس لهذا علاقة بموضوع التمويل الخاص بمنظمات حقوق الإنسان بشكل مطلق فالحقوق الاقتصادية لم يكن هناك اهتمام بها من قبل منظمات حقوق الإنسان قبل الحصول على التمويل وأعتقد أنه بعد الحصول على التمويل أصبح

هناك اهتمام بدرجة أعلى فعلي سبيل المثال القضايا العمالية التي تبناها "مركز المساعدة القانونية" و لقد أنفقت عليها جهات التمويل، أنفقت على أكثر من أربعمئة قضية سنويا من فصل تعسفي إلى فصل جماعي وكلها إجراءات تمهد لنظام المعاش المبكر ، كذلك أعد "مركز المساعدة القانونية " دراسات عن التلوث البيئي في حلوان والحقوق المهذرة لعمال المناجم والمحاجر والحق في الإضراب كذلك هناك أيضا دراسة أعدت من قبل دار "الخدمات النقابية" حول الآثار الحقيقية للخصخصة و التكيف الهيكلي بالنسبة للعمال وذوي الدخل المنخفض وهذه أيضا تم تمويلها تمويلا غريبا . ما أقصده إننا لا نحاول أن نربط المسألة بموضوع التمويل . فالدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لها إشكاليات حقيقية علينا أن نتقدم في هذا المجال و نبتكر آليات مختلفة للتعامل معها .

أما بالنسبة لابتكار آليات عمل جديدة خاصة بالإعلام في مجال حقوق الإنسان ، فأننا ننفق و بشكل عام مع الأفكار التي قيلت و لكن طبعا توجد إشكالية في موضوع الأقمار الصناعية وتوجد إشكالية في موضوع الشركات المساهمة التي لا يسمح بإقامتها إلا بموافقة مجلس الوزراء . أعود الى موضوع التمويل بشكل عام فإذا كنا نريد فعلا أن نقيم أثر التمويل على أجندة حقوق الإنسان ومدى فاعليتها ، علينا أن نرى ذلك وبشكل موضوعي في أداء وعمل هذه المنظمات قبل 1993 و هي السنة التي حصلت فيها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان على تمويل خارجي ثم نقيم عملها بعد 1993 ونرى ما الذي تغير ، هل هناك فعلا قضايا تطورت وقضايا تخلفت أو قضايا استبعدت من الأجندة لصالح قضايا أخرى ؟ لأن هذا يمكننا من مواصلة المناقشة بشكل أكثر موضوعية .

أ / علاء قاعود

مركز القاهرة لحقوق الإنسان

أريد أن أطمئن د. كمال مغيث أنني لا زلت عند نفس موقفي فيما يخص الإشكالية الثقافية فنحن أمام واقع ، أمام مواطن كيف أنزل للشارع وأقول له الرجل والمرأة متساويين لأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يقول كذا وكذا ، إنى أطرح حل توفيقى كمدخل للرقى بقيم حقوق الإنسان .

أ / علاء بقاعود

مركز القاهرة لحقوق الإنسان

أريد أن أطمئن د. كمال مغيث أنني لا زلت عند نفس موقعي فيما يخص الإشكالية الثقافية فنحن أمام واقع ، أمام مواطن كيف أنزل للشارع وأقول له الرجل والمرأة متساويين لأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يقول كذا وكذا ، إنى أطرح حل توفيقى كمدخل للرقى بقيم حقوق الإنسان .

توجد نقطتان أتمنى أنه نتكلم فيهما من منظور أوسع بعض الشيء هما قضية التمويل وقضية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ،وأنى أتساءل لماذا نقف عند منظمات حقوق الإنسان بالذات ونتحدث عن التمويل ، الكل يعرف جيدا أن الدولة تحصل أيضا على تمويل .و المسألة الأخرى الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية أيضا كنت أتمنى أن ننظر إليها من منظور أوسع بعض الشيء وهو أن منظمات حقوق الإنسان ليس منوطا بها أن تقوم بكل شيء وكل العبء ، هذا منوط بحركة المجتمع ككل بشكل عام فى هذا الإطار ينبغي أن ندرك أن حركة حقوق الإنسان تستخدم قواعد المعاهدات الدولية والضمانات الدستورية لترى هذا الحق أو ذاك انتهك أم لا وفى نفس الوقت أعتمد على آلية النشر و مصر بها أكثر من 60 % أميين وكذلك هذه الحقوق حتى تلك اللحظة ليس لها تعريف محدد وواضح فحق التعليم مثلا ليس هناك تحديدا له ،حق السكن ، معظم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لا نصل فيها إلى تعريف محدد وواضح و الفكر الإنسانى لم يتطور فى هذه المساحة بالشكل الكافى . وأريد ان أتساءل أين دور الأحزاب والنقابات فى مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فإذا كان كما يقال أن منظمات حقوق الإنسان لا تعمل فى هذه الحقوق لأن الغرب و مؤسسات التمويل ترفض ذلك فأين الاحزاب والنقابات وهم ليسوا مقيدى بنفس القيود الموجودة لدى منظمات حقوق الإنسان إن صح هذا القول.

المحور الثاني

القوى السياسية وإعلام حقوق الإنسان

1- الحركة الإسلامية وحقوق الإنسان

منتصر الزيات

2- موقف حزب الوفد من إعلام حقوق الإنسان

سعيد عبد الحافظ

3- حقوق الإنسان بين الفكر والواقع من المنظور الناصري

فاروق العشري

المعقب

الأستاذ / نبيل عبد الفتاح

رئيس الجلسة المستشار / مرسى الشيخ

حقوق الإنسان في الإسلام

أ / منتصر الزيات

محامي ناشط بالحركة الإسلامية

حقوق الإنسان في الإسلام . موضوع حيوى يدور حول الضمانات الإنسانية للإنسان والتي أقرها الإسلام . ولعل لا أتجاوز الحقيقة إذا قلت أن الإسلام يسبق كل الشرائع والقوانين منذ أربعة عشر قرنا من الزمان مضت .. احترامه لحقوق الإنسان أو أدميته بوصفه إنسان " و لقد كرّمنا بنى آدم و حملناهم في البر والبحر " فالإسلام كرم الإنسان دون النظر إلى جنسيته أو قوميته أو أفكاره و معتقداته و حرص الشعوب على التعارف و التأخي فكان الإسلام صاحب أول المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان تسعى إلى تحقيق التعاون بين الشعوب و الدول .

قال الله تعالى في القرآن الكريم " يا أيها الناس إنا جعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا " وبعد ذلك بقرون طويلة عرفت الإنسانية عصبية الأمم ، والأمم المتحدة كمنابر لتجمع الإنسانية و تحقيق الأمن و السلم الدوليين .

و لذلك كان المعيار الوحيد للتفاضل بين الأمم و الأفراد هو بقدر الارتقاء الأخلاقي والاجتماعي " إن أكرمكم عند الله أتقاكم " . ولذلك فإن كل الأنظمة التي اعتمدت على الماديات وتنكرت للديان وأخمدت المشاعر و أطلقت الغرائز في مفاهيم إباحية شيوعية تساقطت ولم تقوى على الاستمرار لأنها قامت على غير أساس ركين .

والإسلام ضمن حقوق الأقليات في المجتمعات الإسلامية و لقد نقلت لنا كتب التاريخ بأحرف من نور المثل الساطع الذى ضربه حاكم المسلمين في مصر عمرو بن العاص حينما اعتدى ابنه على شاب نصراني من أقباط مصر ، فلقد قنن حق المسيحي في أن يقتص من المسلم و مكن الشاب القبطي من السوط ليجلد به ظهر ابنه و هو ابن الحاكم . ولقد رفض خليفة المسلمين وأميرهم على بن أبي طالب أن يقبل حكم قاض مسلم في نزاع بينه " أى الحاكم " و بين يهودى من الأقلية لأن ذلك القاضى مـيز بين الخصمين ، و انحاز إلى خليفة المسلمين وأجلسه و قال له تفضل بالجلوس يا أبا الحسن .

ما أروع هذه الأمثلة .. إننا نحاول أن نرفع الركाम عن جوهر الإسلام النظيف و ندفع عنه كل الاتهامات التي يكيلها له أعداءه من الشرق أو الغرب بل ندفع عنه أيضا حماقات بعض أبنائه ، و لقد ضمن الإسلام للأقليات المقيمة في المجتمعات الإسلامية حرية العقيدة. قال الله تعالى في القرآن الكريم :- " لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي " فكل مواطن في الدولة الإسلامية له كافة حقوق المواطنة . كما أوصى بذلك النبي محمد صلى الله عليه وسلم و خلفائه الراشدون " لهم ما لنا وعليهم ما علينا " .

و كل أصحاب الملل المخالفة للإسلام أحرار في اعتقادهم طلقاء في أفكارهم . فأين هذا مما تعامل به الأقليات المسلمة في المجتمعات الغربية ؟!

هاهو العالم كله تسلى بمشاهدة مذابح المسلمين في سرايفو و بلاد البلقان أن محاولات أئمة للإبادة .. إبادة شعوب بأكملها لا شيء إلا أنهم يخالفون أوربا العقيدة .

نحن نقول إن الإسلام يدعو إلي السماحة و إلى احترام الغير . هذه أدبيات حقيقية ليست مفتعلة .. و حينما ندعو إلى التآخي بيننا وبين أهل الكتاب فإن تعاليم ديننا تدعنا :-

1- لا عنصرية في الإسلام

2- لا قبلية في الإسلام

و حينما ثار نزاع بين عشيرتي الأوس والخزرج في حضور سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، قال لهم أبدوؤى الجاهلية وأنا بين أظهركم . و أوصى صلى الله عليه وسلم بأقباط مصر و تزوج منهم وبقى على عهده مع يهود المدينة حتى غدروا هم فعاقبهم بغدرهم . قال الله تعالى : " لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود و الذين أشركوا و لتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى ذلك بأن منهم قسيسين و رهبانا وأنهم لا يستكبرون " " المائدة الآية 82 " .

و اعتناء الإسلام بحقوق الفرد أن المجتمع عمد إلى عدم إيذاء جسد المطلوب توقيفه بأي صورة من صور التعذيب و إهدار كل أنواع الإكراه التي تعيب الإرادة و كل قول يصدر من متهم و هو مكره ماديا أو معنويا يهدر ولا يعول عليه . كان الإسلام أسبق في تقرير هذه المعاني من كل الشرائع أو القوانين المعاصرة .

و حينما اعترفت امرأة مسلمة بارتكابها جريمة الزنا محص رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الاعتراف وراجعها فيه و أفسح لها الوقت للتفكير و العدول عن الاعتراف .. هذا المبدأ الذي قننه الفقه المعاصر بأنه خير للعدالة أن تبرأ مدان من أن تدين بريئا و فتح الإسلام الطريق طويلا أمام العفو والتخفيف فقرر " خير للإمام إلي أن يخطأ في العفو من أن يخطأ في العقوبة " .

هذه ملامح لموضوع طويل عنى به الإسلام كثيرا و تناوله في أكثر من موضوع ففى مصادره القرآن والسنة و أقوال الصحابة و التابعين و فقهاء الأمة .

حزب الوفد وإعلام حقوق الإنسان

أ / سعيد عبد الحافظ المحامى

منسق حملة الرأي والتعبير بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان

مقدمة

لا شك أنه لا يمكننا أن ننكر الارتباط الشديد بين الليبرالية باعتبارها الإطار الفكرى لحزب الوفد ومنظومة حقوق الإنسان التى أرسى مبادئها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية و الحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

حيث تعتبر الليبرالية التى ترجع جذورها إلى بداية القرن السابع عشر دعوة لحرية الفرد بمعناها الواسع . بل فى واقع الأمر هي دعوة للفردية بما تحمله من احترام لحق الفرد فى الاستقلال والحرية بما لا يتعارض مع حقوق الآخرين وهى بذلك تعد قريبة إلى حد كبير من الضمانات والحقوق التى تضمنتها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان للفرد دون ما اعتبار للجنس أو العرق أو الدين حيث تتفق الليبرالية والمبادئ ذات الصلة بحقوق الانسان فى تقديس الفرد باعتباره اللبنة الأولى لبناء المجتمع .

ولا شك أن التراث الليبرالى لحزب الوفد قد ساعده بشكل كبير فى النضال من أجل إقراره الحياة الدستورية للبلاد وبناء هياكل من التشريعات والقوانين الوطنية وتطوير أشكال المشاركة العامة للمواطنين فى إدارة شئون البلاد . إلا أن ذلك بالطبع كان فى صورة علاقة جدلية بين حزب الوفد و المناخ السياسى القائم فى ذلك الوقت (الملك القصر أحزاب الأقلية) و سوف نتناول فى هذه الورقة المحاور الآتية :-

المحور الأول :- حزب الوفد النشأة التراث (1919 1955) .

المحور الثانى :- حزب الوفد الجديد (1978 1998) .

المحور الثالث :- موقف جريدة "الوفد" من إعلام حقوق الإنسان .

* - حزب الوفد النشأة والتراث (1919 1952)

بعد تصريح "تيودور ولسن" رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بحق الأمم في تقرير مصيرها و إصدار ما سمي بالمبادئ الأربعة عشر، قام سعد زغلول وكيل الجمعية التشريعية و عبد العزيز فهمي وعلى شعراوي بتكليف حسين رشدي رئيس الوزراء الاتصال بدار الحماية لتحديد موعد لمقابلة السير "ونجت" المعتمد البريطاني للحديث إليه في طلب التراخيص بالسفر إلى لندن لعرض مطالب البلاد على الحكومة الإنجليزية .. و تحدد يوم 13 نوفمبر 1918 موعد للمقابلة ودارت الأحداث دورتها التي نعلمها جميعا . إلا أنه سمح للوفد المصري بالذهاب لمؤتمر الصلح بباريس لعرض القضية المصرية في 11 / 4 / 1919 . وحدث الخلاف بين عدلي يكن وسعد زغلول أعضاء الوفد المصري ليعود سعد زغلول إلى مصر في أبريل 1921 ، و نفى سعد زغلول ورفاقه ، و يعودته في سبتمبر 1923 صدر قانون الانتخاب الذي صدر مع دستور 1923 و تحدد يوم 27 سبتمبر موعد لبدء إجراء الانتخابات على درجتين .

وأسفرت نتيجة الانتخابات لمجلس النواب عن فوز الوفد ب 90 % من المقاعد أسقطت الجماهير رئيس الوزراء في ذلك الوقت يحي باشا إبراهيم و في 28 يناير 1924 صدر المرسوم الملكي بتكليف سعد زغلول بتشكيل الوزارة الجديدة و التي سميت وزارة الشعب والتي ضم إليها سعد زغلول اثنين من الأقباط رغم اعتراض الملك (1924 - 1925) .

و يلاحظ على أن الفترة من 1924-1952 استطاع حزب الوفد تولي مقاليد الأمور في البلاد لفترة سبع سنوات متقطعة على مدار 28 عاما ارسى فيها حزب الوفد مجموعة من المبادئ ذات الصلة بالحقوق المدنية :-

1- التأكيد على حق المواطنة بصرف النظر عن الدين و هو ما تمثل في تشكيل الوفد المصري المسافرين إلى باريس وتشكيل وزارة الشعب في 1924 و مشاركة أقباط مصر بفاعلية في ثورة 1919 و تولي مكرم عبيد سكرتارية حزب الوفد حتى عام 1942 .

- 2- إيمان سعد زغلول رئيس الوفد حتى عام 1927 و الناس من بعده بحق الشعب فى تقرير مصيره والسعي لنيل استقلاله بكافة الطرق ، السلمية منها وعبر الكفاح المسلح فى القناة بعد إلغاء معاهدة 1936 .
- 3- المشاركة بفاعلية فى إقرار النظام الدستوري و الحياة النيابية فى البلاد و احترام الدستور والخضوع لأحكامه .
- 4- تشجيع المرأة للمساهمة فى النواحي الاجتماعية و التى بدأت بمساندة سعد زغلول لقاسم أمين فى قضيته من أجل تحرير المرأة وهو الذى حدا بقاسم أمين لإهداء سعد زغلول كتابه الثانى " المرأة الجديدة " .
- 5- تشجيع الملكيات والمشروعات الصغيرة و إفساح المجال أمام رأس المال الوطنى و الذى أسفر عن تأسيس بنك مصر .
- 6- إلغاء سخرة النيل عام 1936 و التى كان يساق فيها شباب القرى لحراسة جسور النيل أمام الفيضان .
- 7- إلغاء ضريبة الخفر سنة 1936 وهى الضريبة التى كان يتحملها أهل القرية الفقراء و حدهم .
- 8- إصدار قانون استقلال القضاء رقم 66 لسنة 1943 وبمقتضاه أصبح القضاء سلطة مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية و نظم القانون طريقة تعيين القضاء وترقيتهم و نقلهم و نديهم و عدم قابليتهم للعزل .
- 9- أ- إصدار قانون عقد العمل الفردى الذى نظم العلاقة بين العامل وصاحب العمل .
ب- قانون عقد العمل الجماعى
ج- قانون تحديد ساعات العمل الذى حدد ب 8 ساعات .
د- إصدار قانون النقابات العمالية 1943 و الذى أعطى العمال حق تكوين النقابات لأول مرة فى مصر .
هـ- إصدار قانون الضمان الاجتماعى .
و- إصدار قانون محو الأمية و قد تحددت فيه مدة 5 سنوات لمحو الأمية فى مصر .

ك- إصدار قانون إنصاف الموظفين الذي رفع مرتبات الموظفين والعمال و حسن من أجورهم .

10- إصدار قانون تخفيض ضريبة الأطنان الزراعية على صغار المزارعين و إعفاء من لا تتجاوز ضريبتهم المربوطة 50 جنيه من الضرائب .

11- إصدار قانون مجانية التعليم الابتدائي و الثانوي .
و لقد ظل حزب الوفد حتى عام 1952 حين أقيمت الوزارة الوفدية في 27 / 1 / 1952 بعد حريق القاهرة ، يعبر عن 80% من الشعب المصرى وهى ذات النسبة التى حصل عليها فى الانتخابات الأخيرة عام 1950 .

و صدر الإعلان الدستوري في يناير 1954 و بمقتضاه تم حل الأحزاب جميعا و صودرت جريدة المصرى لسان حال حزب الوفد فى ذلك الوقت بعد أن فشلت حركة يوليو في تنحية أحمد و حسين أبو الفتاح عن مساندة النحاس و مطالبة الجريدة لعامين كاملين بعودة الحياة النيابية للبلاد لتغلق صفحة الوفد من تاريخ مصر حتى عام 1978 .

ثانيا :- حزب الوفد الجديد 1978 1998

قامت بعض قيادات الوفد في مجلس الشعب في عام 1978 بتقديم طلب للجنة الأحزاب للموافقة على تأسيس حزب جديد باسم حزب "الوفد الجديد" و وافقت اللجنة و تأسس الحزب في 4 فبراير 1978 إلي أن أصدر رئيس الجمهورية في ذلك الوقت قانون حماية الجبهة الداخلية و السلام الاجتماعي فقام الحزب بتجميد نشاطه في يونيو 1978 ألا أنه عاد في عام 1984 ليستأنف نشاطه .

قام الحزب بإصدار جريدته الناطقة بلسان حاله في ذات العام برئاسة مصطفى شردى صاحب التاريخ الصحفي الطويل فضلا عن كونه منتما لحزب الوفد و لعائلة وفدية و استمر شردى لمدة 5 سنوات حتى وفاته في يونيو 1989 و قد كان شردى بسجله خير قائد لمسيرة الوفد في ذلك الوقت إذ خاض حزب الوفد معارك كثيرة طويلة في مجال الدفاع عن الحياة النيابية و التشريعية في البلاد وهو ما تمثل في معركة حزب الوفد وجريدته مع الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب ، و كذلك خاض الوفد وجريدته معارك ضارية في الدفاع عن حرمة الحياة الخاصة للمواطنين و الحق في سلامة الجسد ، و هو

ما تمثل في معركة الوفد مع زكى بدر وزير الداخلية الأسبق و التي انتهت بقيام طلعت رسلان عضو حزب الوفد بمجلس الشعب بصفحه أثناء إدلاء وزير الداخلية ببيان أمام المجلس.

ولا شك أن الخمس سنوات تلك قد شهدت نضالا لحزب الوفد و جريدته من أجل إقرار الحقوق المدنية و السياسية ، لكن عابها كما ذكرنا ارتباطها الشديد والوثيق بالمناخ السياسي القائم دون النظر لهذه الحقوق باعتبارها حق أصيل من حقوق الإنسان في المقام الأول ، و هو ما جعلها معركة سياسية بحتة ، حفزت الحزب و جريدته بعيدا عن المفهوم الضيق لحقوق الانسان ، و هو ما نعى به بداية ظهور جماعات منظمة لحقوق الإنسان في مصر في ذلك الوقت .

و بوفاة مصطفى شردى وتولى جمال بدوى رئاسة تحرير الوفد . و لا شك أنه يختلف كثيرا في نواحي عديدة في أفكاره مع الراحل شردى وهو ما انعكس بشكل كبير على قيام جريدة الوفد بتغطية نشاط حزب الوفد حتى يمكننا رصدته وتتبعه ، إلا أن الحزب ظل بعيدا عن الخوض بعمق في قضية حقوق الانسان الاقتصادية و الاجتماعية ، اللهم إلا الاهتمام الملاحظ بقضية البيئة الإهمال الطبي بالمستشفيات و التأمين الصحى و مساكن العشوائيات .

ورغم تعدد منظمات و مراكز حقوق الإنسان في مصر في ذلك الوقت ظل حزب الوفد رغم تراثه الليبرالي بعيدا عن الخوض بعمق في مجمل الحركة وأن ذلك لم يكن موقفا تجاه منظمات ومراكز حقوق الإنسان بقدر ما هو موقف تجاه القائمين على هذه الحركة حيث يعتقد قادة الحزب أن القائمين على هذه المنظمات و المراكز من الناصريين و الشيوعيين الذين لا يحق لهم الحديث عن حقوق الإنسان حيث كانت معظم القوانين المقيدة لحقوق الإنسان و الحريات والتي يطالبون اليوم بإلغائها قننت في الفترة التي ظل الناصريين يحكمون فيها مصر من 1952 1970 .

مثال :- قانون الطوارئ 162 لسنة 1958 ، قانون الجمعيات 32 لسنة 1964 ، قانون مباشرة الحقوق السياسية 73 لسنة 1956 و غيرها فضلا عن أن الشيوعيين تتناقض أفكارهم التي يعتنقونها مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ذاته .

وهذا الموقف من قبل قادة الحزب قد أثر و بشكل كبير على مجمل الحركة و أصابها بقدر من النقص نتيجة إحجام حزب الوفد بقيادته عن المشاركة بفاعلية فى حركة حقوق الإنسان فى مصر ، إلا أن ذلك لم يمنع انخراط بعض كوادر الحزب و قياداته فى العمل فى منظمات و مراكز حقوق الإنسان فى مصر ، و على سبيل المثال يضم مجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أربعة أعضاء من قيادات الوفد وهم : عبد العزيز محمد د. أيمن نور د. عاطف البنا المستشار سعيد الجمل و على مسافة قريبة يشارك الدكتور إبراهيم دسوقي أباطة فى مجمل نشاطات المنظمات و المراكز ، كما أنه عضو فى مجلس أمناء "مركز الأرض" ، فضلا عن وجود بعض الصحفيين المنتمين لحركة حقوق الإنسان و المتميزين بنشر كل ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان فى مصر فى جريدة الوفد ، و هم مجدى حلمى من خلال صفحة "النقابات" ، و محمود على من خلال صفحة " وطنى حبيبي" الأسبوعية .

ثالثا :- موقف جريدة الوفد من أعلام حقوق الإنسان

هل نمتلك آلية إعلامية لحركة حقوق الإنسان فى مصر بعد 15 عاما من ظهور مؤسسات حقوق الانسان فى مصر ، اعتقد أننا لم نحقق كثيرا فى هذا الشأن ، لكنها محاولات متناثرة من هنا وهناك . نتذكر فى المقام الأول الإعلام المقروء و حلقات النقاش و الموائد المستديرة و أخيرا استحدثت "مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان" الإعلام المرئي من خلال العروض الفنية التى يقدمها المركز من منظور حقوق الإنسان ، وتعد جريدة الوفد كسائر الجرائد الأخرى فى تعاملها مع إعلام حقوق الإنسان متسما بالانتقائية ، فالقضايا ذات الصلة بالحقوق المدنية و السياسية تفرد لها مساحات واسعة بينما تضيق هذه المساحات إذا كانت الموضوعات بعيدة عن توجهات الحزب وهو الأمر الذى تفعله جرائد المعارضة دون استثناء وعلى اعتبار أن الجرائد الحكومية لا تنشر أية موضوعات ذات صلة بحقوق الإنسان عدا بالطبع هجوم الوزراء و المسؤولين على منظمات ومراكز حقوق الإنسان فى مصر .

و قد كان لجريدة و حزب الوفد موقفا موضوعيا و بارزا من قانون العمل الموحد و هو الذى عبرت عنه الجريدة عبر شن حملة صحفية ضد القانون و التى استمرت لستة

أعداد و كذلك لا يمكن أن ننكر موقف حزب الوفد وجريدته من قانون الصحافة 93 لسنة 1995 الذى عرف إعلاميا "بقانون اغتيال الصحافة"، حيث قام حزب الوفد بعقد مؤتمر موسع ضم كافة زعماء الأحزاب و المستقلين فى مصر لإعلان اعتراضهم على القانون . و شهد عام 1996 اهتمام جريدة الوفد بمناقشة أوضاع الأطفال فى مصر الأحداث أطفال الشوارع التعليم فى المدارس و ذلك من خلال عدة تحقيقات صحفية بالجريدة . كما شهد عام 1996 ومنتصف عام 1997 اهتمام جريدة الوفد بقضية التعذيب داخل أقسام الشرطة واحتل الاهتمام بالأسرة المصرية على صفحات جريدة الوفد و ذلك تحت عنوان " الأسرة المصرية ماذا حدث لها " حيث نشر عدة تحقيقات حول أوضاع الأسرة " قانون الأحوال الشخصية الزواج التفكك الأسرى قانون الجنسية " .

خاتمة

مما سبق يتضح أن حزب الوفد فى الفترة من 1924 1952 قد أرسى مبدأ دعم الحقوق المدنية للمواطنين وشارك بفاعلية من خلال الفترة القليلة التى حكم فيها فى تطوير التشريعات التى تضمن للأفراد هذه الحقوق بينما اتسمت العودة الجديدة للحزب بخوض معارك سياسية لا شك أنها كانت غاية فى الأهمية إلا أنها كانت من وجهة نظرى على حساب قضايا أخرى لا تقل أهمية عن قضية الإصلاح السياسي . كما أن جريدة الوفد التى لم يسعنا الوقت لاستعراضها و تبويب أهم موضوعاتها من منظور حقوق الإنسان لاستخلاص مدى تعبيرها عن مجمل حركة حقوق الإنسان فى مصر وهو ما نتمنى أن نقوم به مستقبلا .

حقوق الإنسان بين الفكر والواقع

من منظور نصري

أ / فاروق العشري

عضو المكتب السياسي للحزب العربي الديمقراطي النصري

حقوق الإنسان بين الفكر والواقع

أصبحت قضية حقوق الإنسان تتمتع بأهمية كبرى بين الاهتمامات الفكرية منذ أوائل هذا القرن و بخاصة قرب الحرب العالمية الثانية حيث غدت حقوق الإنسان وحرياته الفردية والجماعية شأنًا عالميًا بعد أن ظلت في القرن الماضي شأنًا وطنيًا محصورًا أو يدور في عقول فئة من الثوريين أو قلة من المفكرين الإصلاحيين .

وقد انتقلت العناية بهذه الحقوق من ميدان المبادئ الأخلاقية والنظريات الفلسفية و الأيديولوجيات السياسية الاجتماعية إلى ميدان الممارسة الواقعية من جانب الأفراد والجماعات البشرية ، و بات التساؤل ليس عن تفنين الحقوق وإكسابها الشرعية الدستورية فحسب ، بل عن طلب الوسائل القانونية و الشرعية لضمان تطبيقها و على إنشاء آليات مناسبة لرقابة هذا التطبيق ولردع الانتهاك . و أصبح الفكر السياسي يربط بين مجموعة حقوق الإنسان المتكاملة (سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية) وبين نظام الحكم في الدولة والنظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في المجتمع . و اتجهت الأنظار في الوقت الحاضر إلى رصد الفجوة بين الإقرار بالمبادئ و الاعتراف بشرعية الحقوق والنص على ذلك في دساتير الأنظمة القائمة والمصادقة على المواثيق الدولية من جهة ، و تعطيل ممارستها و انتهاك هذه الشرعية خاصة في مجتمعات العالم الثالث من جهة أخرى .

و بينما تعتبر الأمية -خاصة في العالم العربي ودول العالم الثالث - من أكبر معوقات الإدراك والوعي ، كما أنها السبب الرئيسي في التأخر في مختلف مجالات الحياة ، و في مجال الممارسة السياسية ، حيث تفقد جانبًا هامًا من جدواها وتجعل المواطن الأمي غير متبصر بحقوقه ، بل لا يرقى إدراكه أن له على الحاكمين حقوقًا وأن له الحق في الخيار بين النخب الحاكمة و حق المشاركة في إصدار القوانين و تسبير الشئون العامة.

فإن التعتيم الإعلامي على التعريف بحقوق الإنسان ، أو الترويج الإعلامي لمجموعة من القيم والأفكار تحاول من جهة أخرى أن تسلب إرادة الجماهير في إدراك حقوقها و السعي من أجل المطالبة بها أو الدفاع عنها .

و من الملاحظ أن " حقوق الإنسان " أصبحت تستخدم الآن كورقة مطلقة بشكل واقعي في السياسات العالمية المعاصرة عندما تتميز هذه السياسات بنظام " الدولة الأمة " التي يجب أن تكون فيها الأولوية العملية الطاغية للدول هي أمنها ، وإلا توقفت عن الوجود . وفي سائر الدول أضحى مصطلح " حقوق الإنسان " يوحى بأن مثل هذه الحقوق ذات أولوية قصوى بالنسبة للسلطات العامة وإن اختلف الدافع والأغراض من دولة لأخرى، ومن جانب آخر فقد تبلور في نظر الأفراد ومن يدافعون عن حقوق الإنسان في سائر الدول ، أن الهدف النهائي من اللغة والممارسة بشأن " حقوق الإنسان " أن أمثال هذه الحقوق هي وسيلة لغاية هي الكرامة الإنسانية .

التطورات الحديثة في النظرة إلى حقوق الإنسان

أ / من الناحية القانونية

في أعقاب الحرب العالمية الثانية و ما ارتبط بها من فظائع و أهوال كان لها انعكاساتها على إهدار حقوق كثير من الشعوب والأفراد ، فقد تطلعت دول العالم إلى العمل على إنشاء نظام عالمي يهدف إلى سيادة الأمن و السلام بين الدول بما ينعكس على الشعوب في الرفاهية وتحقيق الرخاء .

ومن هذا المنطلق تضمن ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام 1945 في المادة "55" منه أنه " من أجل خلق ظروف من الاستقرار والرفاهية الضروريين للعلاقات السلمية والودية بين الأمم القائمة على الاحترام لمبدأ الحقوق المتساوية وتقرير مصير الشعوب فإن الأمم المتحدة سوف تعزز :-

مستويات أعلى من المعيشة و العمالة الكاملة ، و ظروف للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية .

حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية و الصحية الدولية و ما يتصل بها ، التعاون الثقافي والتعليم الدولي .

احترام عالمي لحقوق الإنسان و مراعاتها ، و حريات أساسية للجميع بدون تفرقة بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين .
وانبثاقا من تلك النصوص ، و تحقيقا لتلك الغايات صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948 الذي تضمن في جانب منه حقوقا ذات نطاق عام وغير عملي مثل " لكل شخص حق في نظام اجتماعي و دولي و الذي يمكن من خلاله تحقيق الحقوق والحريات الموضحة في هذا الإعلان بشكل كامل "

ومن الملاحظ أن الإعلان العالمي منذ ذلك الوقت الذي تقرر فيه كان ناقصا في ثلاث جوانب:- فهو لم يكن قانونا ملزما بل على الأصح توصية من الأمم المتحدة إلى الدول.
- وفي بعض جوانبه كان ذا طابع عام كالمادة (55) من ميثاق الأمم المتحدة ومثل ما ورد في المادة (3) التي تؤكد أن " لكل شخص الحق في الحياة و الحرية والأمن لشخصه " - ولم يقدم الإعلان أية وسائل للتنفيذ غير النية الطيبة للدولة . غير أنه في حين أن الإعلان لم يكن قانونا دوليا في عام 1948 فإنه مهم من الناحية القانونية لسببين :-
الأول :- هو أنه يعكس محاولة مستمرة للتحرك من الكلام الزائف إلى اهتمام حقيقي بحقوق الإنسان .

الثاني :- فإنه وإن لم يكن قانونا دوليا في عام 1948 - فإنه مهم من الناحية القانونية حيث اعتبر بمثابة بيان رسمي عن معنى المادة (55) و التي هي قانون . و قد أصبح الإعلان جزءا من القانون العرفي أو شبه قانون و قد أعيد تأكيد الإعلان العالمي بدون معارضة عدة مرات و أدمجته دول عديدة في دساتيرها الوطنية .
و بعد ذلك أسفرت جهود عشرون عاما تقريبا من المفاوضات في الأمم المتحدة عن معاهدين حول حقوق الإنسان ، تتعلق المعاهدة أو الاتفاقية الأولى بالحقوق المدنية والسياسية والثانية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تم إقرارهما و فتحت للتوقيع و التصديق والانضمام بقرار الجمعية العامة بتاريخ 16 ديسمبر 1966 واعتبارا من عام 1976 أصبحت المعاهدتان ساريتي المفعول قانونا بالنسبة للدول الملتزمة . و قد

تضمنت الدباجة في كل منهما النص على أنه " اعترافاً بأن هذه الحقوق مستمدة من الكرامة الفطرية لشخص الإنسان " .

و في نفس العام تم إقرار البرتوكول الاختياري للاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية الذي بدأ سريان مفعوله في 26 مارس 1976 ، والذي استهدف منه تعزيز تحقيق أغراض الاتفاقية المذكورة و تنفيذ أحكامها ، و ذلك بأنه من المناسب تمكين "لجنة حقوق الإنسان " والتي تضمن البرتوكول كيفية تشكيلها " ومن أين تتلقى التبليغات من الأفراد الذين يدعون انهم ضحايا انتهاكات لآية حقوق موضحة في الاتفاقية ، أي أنها تتلقى تبليغات تتعلق بدولة طرفاً في الاتفاقية إلى جانب أن تكون طرفاً في البرتوكول الاختياري حيث تنظر اللجنة التبليغات ، ثم تقوم بلفت نظر الدولة الطرف في البرتوكول بانتهاك أي نص في الاتفاقية على أن تقوم الدولة المتلقية خلال ستة شهور من إبلاغها ، بتقديم تفسيرات أو بيانات كتابية توضح المسألة و الإصلاحات إذا كانت قد اتخذت بواسطة تلك الدولة ، و تقدم لجنة حقوق الإنسان آراءها إلى الدولة الطرف المعنية و إلى الفرد ذاته .

و قد كان للحرب الباردة وما صاحبها من مجادلات أيديولوجية صلة بتطور قواعد حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ، كما انه يعد تغير عضوية الأمم المتحدة في أواخر الخمسينات والستينات وزيادة عدد الدول " غير الغربية " إلى التشديد على حقوق إيجابية واشتراكية و اجتماعية ، إذ بينما كان الميثاق والإعلان قد تأثرا بشدة بواسطة تشديد غربي على حقوق سلبية أو " معوقة " ، واصبح التأكيد البلاغي أو العام على " حقوق إيجابية " تعطى "الحرية إلى " شعوب وأفراد كانوا مؤهلين لحقوق إيجابية تلزم الحكومات بعمل أشياء معينة.

وهكذا وجد نوعين من التوترات الأساسية و المتصلة في تطور قواعد حقوق الإنسان، بين الحقوق المدنية - السياسية ،والحقوق الاجتماعية -الاقتصادية ، بين حكومات أكثر أو اقل . و قد تلى ذلك صدور معاهدات من الأمم المتحدة تتعلق بتكوين النقابات للعمال الزراعيين و القيود على عمال السخرة ، و حرية تكون النقابات و التنظيم ، وضد إبادة الجنس ، وحقوق الإنسان و اللاجئين والتفرقة العنصرية ، و غيرها . كما حصلت حقوق الإنسان

في الصراع المسلح على أكثر تطوراتها اتساعا في عام 1949 (اتفاقيات جنيف) التي عززتا عام 1977 بالمعاهدتين الإضافيتين وحتى منتصف التسعينات بلغ عدد ما صدر في هذا المجال 23 معاهدة لحقوق الإنسان و 13 إعلانا رئيسيا بشأن حقوق الإنسان .

ب في التطبيق

من الناحية العملية تفاوت مدى اعتبار حقوق الإنسان من جهة و مدى الحرص على توفير المناخ و الظروف الملائمة لضمان تحقيقها و ذلك من دولة لأخرى ، ففي أوروبا الغربية الديمقراطية يتوفر أعلى النظم تطورا للحماية الدولية لحقوق الإنسان ، حيث بدأ في عام 1953 سريان الاتفاقية الأوروبية بشأن حقوق الإنسان والتي تؤكد حقوقا مدنية و سياسية واسعة و لقد انضمت لها كل الدول الأوروبية الإحدى والعشرين الأعضاء في المجلس الأوروبي ، إذ تنشئ الاتفاقية جهازا للمساعدة في التنفيذ في صورة لجنة توفير و محكمة دولية ، ولم ترفض أى ديموقراطية أوروبية قط تنفيذ حكم ملزم من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان و هناك سلطة تتخطى الحدود بشأن حقوق الإنسان في أوروبا الغربية هذا ولم تتكرر تجربة أوروبا الغربية في إنشاء نظام دولي لحقوق الإنسان بصورة كاملة في أية منطقة أخرى .

و بالنسبة للشرق الأوسط و منطقة آسيا ، فإنه ليست هناك أية معاهدات إقليمية حول حقوق الإنسان . و إن كان هناك لدى الجامعة العربية فعلا لجنة عربية دائمة لحقوق الإنسان منذ عام 1968 ، وقد شكلت اللجنة وفودا وطنية و خطة عمل إقليمية ، و هي تعلق فعلا على تقارير حكومية و لكنها أعطت الأولوية في عملها إلى المسألة الهامة ولكنها محدودة لحماية حقوق في الأراضي المحتلة بواسطة إسرائيل .

و إلى الآن فإنه يلاحظ أنه في أجزاء من أمريكا اللاتينية تكاد تكون معاملة السكان الهنود الأصليين تقترب من إبادة الجنس . و كذلك ما جرى من إهدار لكافة حقوق الانسان وإلى انتهاكات صارخة لها على نطاق واسع يوميا في الأراضي المحتلة من الكيان الصهيوني .

ج- العملية التشريعية الأولية لحقوق الإنسان :- العملية التشريعية في مجال حقوق الإنسان ، هي دائما عملية سياسية . و الدول الخاضعة الوحيدة كلية للقانون هذه الدول ،

هى العامل الأول الذى يصنع القانون . و الدول هى حيوانات سياسية تعمل بوسائل سياسية .

ومما يثير السخرية أنه فى حين أن الحقوق تجرى دراستها غالباً بواسطة الفلاسفة و رجال القانون ، فإن معايير الحقوق تنتج بوضوح من عملية سياسية .

ولا يخفى إن القوة الفعالة وراء صنع كل الدساتير التى تحوى قوانين للحقوق أو نصوصاً عن حقوق الإنسان هى قوة سياسية فى المقام الأول . ومهما يبدو الدستور الوطنى ملتزماً بالتشريع باعتباره القانون الأعلى للبلاد ، فإنه يتعامل بصورة أساسية مع كل السياسات ، أى من يقود ؟ وبأية نية ؟ ولأى غرض ؟ وبأية وسائل ؟ وبأية قيود .

و قواعد حقوق الإنسان يفترض أن تؤثر على ممارسة السلطة ، و الدول دائماً تهتم بالسلطة ، و خاصة فى نظام الدولة أساساً حيث يعتمد أمنها على سلطتها .

وفى الوقت الحاضر أصبح من المرفوض فكرة أن الدولة فى التشريع يجب أن تسيطر فقط على العنف ، ولا تفعل شيئاً بشأن العدالة الاجتماعية و الاقتصادية ، و نفس الوضع ينطبق أيضاً على المستوى الدولى .

وصار الاهتمام بالعدالة بما تعنيه من الإشارة إلى الكرامة الإنسانية للأشخاص سواء كأفراد أو مجموعات أو شعوب .

و تطور حقوق الإنسان على المستوى الدولى ، يعكس تشديداً متزايداً على المسائل الاقتصادية والاجتماعية ، والانتقال من الحقوق المدنية والسياسية لإبراز الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية للفرد بشكل جلى .

وانتقلت المناداة إلى أنه لا معنى من كل تلك الحقوق، ولا تؤدي إلى الكرامة الإنسانية إلا إذا تجنب المرء بعض المواقف مثل الحروب الكبرى والفقر المدقع، والبيئة الملوثة وحيث يتردد التساؤل: " ما الفائدة على أية حال من حق الانتخاب إذا لم أجد ما يسد رمقي ؟ " .

ثالثاً حقوق الإنسان فى الوطن العربى

تعد قضية حقوق الإنسان بمفهومها الحديث من القضايا المستحدثة فى الفكر السياسى العربى ولا يزال معظم النظم العربية يقاوم الاعتراف بالفكرة ولا يزال إصدار مشروع ميثاق عربى لحقوق الإنسان يتعثر فى أروقة الجامعة العربية منذ عام 1970 .

ومن الملاحظ أن كثير من الدساتير العربية تحيل تنظيم الحريات و ضمانات حقوق الإنسان إلى القوانين، ولا تضع ضمانات كافية لهذه الحقوق ، وبعضها يتضمن مواد تخول الحاكم صلاحيات استثنائية كفيلة بهدم هذه الضمانات .

و فى كافة الدول العربية تخول قوانين الطوارئ والأحكام العرفية جهات الإدارة سلطات واسعة لا تخفى خطورتها على قضايا حقوق الإنسان .

ومن أبرز الانتهاكات فى مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التعديلات على حقوق العاملين فى المهجر العربي بدءا من نظام الكفيل وغياب الضمانات ، و الانتهاء بتخفيض الرواتب والطرده الجماعى .

و يقابل ذلك الوجه الآخر من زيادة الوعي المتنامي بين الأفراد فى أقطار الوطن العربي بقضية حقوق الإنسان ، إلا أنه يقف فى سبيل ذلك (كما ترصد تقارير المنظمين العربية والمصرية لحقوق الإنسان) حرمان المواطن العربي من ممارسة حقوقه السياسية وحرياته الأساسية ومنها حقه فى حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات بما فى ذلك الأحزاب السياسية وحقه فى المشاركة فى الشؤون العامة وفى ان ينتخب و ينتخب فى انتخابات نزيهة تجرى دورية بالاقتراع العام و بالتصويت السري و على قدم المساواة بين الناخبين .

وتزداد الصورة سوءا بسبب الانتهاكات التي يتعرض لها المواطن العربي كلما فكر أو رغب فى ممارسة أي من تلك الحقوق السياسية ، و عندما تتعرض حقوقه المدنية للانتهاكات الصارخة، إذ يحرم من حقه فى حرية الانتقال و الخروج من بلده أو العودة إليها ، و فى الأمان على شخصه و يتعرض للتوقيف أو الاعتقال أو الاختفاء و إلى سوء المعاملة أو التعذيب أو العقوبة القاسية أو الحاطة بكرامته وأحيانا كثيرة إلى حرمانه من الحق فى الحياة تعسفا ، كل ذلك دون اتهام معلن أو تحقيق قانوني أو محاكمة عادلة تجرى أمام قاضيه الطبيعي، وكثيرا ما تمارس تلك الانتهاكات فى ظل قوانين عرفية وطوارئ أو قرارات إدارية غير معلنه خلافا لإحكام الدستور المعنى أو الاتفاقيات الدولية الملزمة . هذا وتكشف الأحداث كل يوم مدى حجم الفجوة بين ما نتطلع إليه من حقوق للإنسان العربي من ناحية ، و بين الواقع الذي يعيشه من ناحية أخرى .

الجزء الثاني : حالة مصر

أولا :- الحقبة الناصرية

منذ قيام ثورة يوليو (1952) سعى النظام إلى إجراء تغييرات واسعة على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي استهدفت توفير مناخ وضمانات تكفل لأفراد المجتمع ممارسة الحقوق السياسية والمدنية على أساس من مضمون اجتماعي واقتصادي ، وقد تبلور هذا الاتجاه نظريا في ميثاق العمل الوطني الصادر عام (1962) في التعامل مع مجموعة حقوق الإنسان السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية ذلك من خلال المنطلقات الرئيسية التي تبلورت فيما يلي :-

- 1-إن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية .
 - 2-إن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات .
 - 3-إن الصراع الحتمي والطبيعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله أو إنكاره وإنما ينبغي أن يكون حله سلميا في إطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات .
- وأنه من الضمانات اللازمة لذلك :-

أ أن تقوم التنظيمات الشعبية السياسية بالانتخاب المباشر ، وأن تمثل بحق وبعدل القوى المكونة للأغلبية ووجوب ضمان نصف عدد مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها بما فيها المجلس النيابي باعتبارها الأغلبية التي طال حرمانها من حقها الأساسي في صنع المستقبل وتوجيهه .

ب- تأكيد سلطة المجالس الشعبية المنتخبة باستمرار فوق سلطة الدولة التنفيذية ، باعتبار ذلك هو الوضع الطبيعي الذي ينظم سيادة الشعب .

ج-إن تكافؤ الفرص هو التعبير عن الحرية الاجتماعية، و يتحقق لكل مواطن من خلال:-

حق كل مواطن في الرعاية الصحية بحيث لا تصبح هذه الرعاية علاجا ودواء ، مجود سلعة تباع وتشتري وإنما تصبح حقا مكفولا غير مشروط بثمن مادي . وأن تكون هذه الرعاية في متناول كل مواطن في كل ركن من الوطن في ظروف ميسرة وقادرة على الخدمة .

حق كل مواطن في العلم بقدر ما يتحمل استعداداه ومواهبه .
حق كل مواطن في عمل يتناسب مع كفاياته واستعداداه و مع العلم الذي تحصل عليه.توسيع نطاق التأمينات ضد الشيخوخة وضد المرض ليغطي الكافة من يستحقون هذا التأمين .

مساواة المرأة بالرجل .

حرية العقيدة الدينية بلا تمييز أو تعصب .

لا حرية للفرد بغير تحريره أولا من برائن الاستغلال .

د- حرية الكلمة هي المقدمة الأولى للديموقراطية وسيادة القانون هي الضمان الأخير لها، وأن أبرز مظاهر حرية الكلمة هو حرية الصحافة التي يجب أن تتوافر لها كل الضمانات .

ومن هذه المنطلقات كان الاتجاه خلال الحقبة الناصرية على تحقيق مجانية التعليم، وتكافؤ الفرص، وتطوير قوانين العمل، وتعزيز المراكز الاجتماعية للقوى المنتجة، وتحديد حد أدنى للكجور، و فرض حماية قانونية على مشاركة الفئات المهمشة في المجالس النيابية بتخصيص نصف مقاعدها للعمال و الفلاحين لتمثيل مصالحها بشكل فعال ، وحماية مكتسباتها الاجتماعية والسياسية و السماح بمشاركة المرأة في العمل السياسي لأول مرة وكفالة حقها في الانتخاب والترشيح في المجالس النيابية (دستور 1956) . كما عززت مبدأ الديمقراطية القاعدية بتعزيز المشاركة الشعبية في المحليات ، و مشاركة العمال في إدارة مؤسسات الإنتاج وتوسيع أسلوب الديمقراطية في الإدارة (بتشكيل اللجان الإنتاجية عام 1969) و مشاركة الفلاحين في التعاونيات ، وتعزيز العمل النقابي .

كما أنه في مجال اشتراك الجماهير في العمل السياسي، فإنه عوضا عن إلغاء الأحزاب عام 1953 اتجهت الممارسة إلى فتح الباب أمام الجماهير للمشاركة السياسية من خلال صيغة بدأت بائتلاف سياسي عريض عبر صيغة تحالف وطني شامل بدأ في مرحلة السعي لتحقيق استغلال مصر ، وانتهى إلى صيغة تحالف قوى الشعب العامل عام 1962 في مرحلة التحول إلى الطريق الاشتراكي .

ثانياً في مرحلة الردة

و بعد ما وقع من ضرب للتجربة الناصرية و الانقلاب عليها ، و استخدام سلطة الدولة ذاتها وأدواتها و أساليبها لتحقيق ذلك ، إلى جانب تكاتف قوى الثورة المضادة في الداخل والخارج بالإسهام في تحقيق هذا الغرض ، فإن الناصريين بعد دراسة المتغيرات التي استجذبت على الواقع و عملاً على استشراف رؤية واضحة للمستقبل ، واضعة في اعتبارها ثوابت التجربة و متغيرات هذا الواقع ، توصلوا إلى تأكيدات سلامة و ثبات المنطلقات التالية:-

أن ثوابت التجربة الديمقراطية في الربط بين الديمقراطية السياسية و الديمقراطية الاجتماعية كانت صحيحة ، ولا زالت صحيحة بكل المعايير وتظل مشروعاً للمستقبل .
وأنها بقدر التحرر من الاستغلال و تأكيد تكافؤ الفرص والتخلص من ضغوط العوز والحاجة هو السبيل إلى المشاركة السياسية الحقيقية .

إن كفالة حماية قانونية للمراكز التشريعية للقوى المنتجة من عمال وفلاحين أمر لا غنى عنه ليس فقط في حماية هذه الفئات التي يقوم على أكتافها الإنتاج وإنما أيضاً بحكم توافق أهدافها مع أهداف المشروع النهضوي الوطني في بناء التقدم على أرض الوطن .
إن الحرص على تحقيق حماية حقوق الإنسان و حرياته الأساسية في جميع المجالات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية هو أمر ضروري يربط بين الديمقراطية و حقوق الإنسان كوحدة لا تتجزأ .

التأكيد على أن حرية الإنسان الفرد هي أكبر حافز على النضال ، و على العمل وعلى الإبداع ، ويرتبط بذلك أن الإقناع الحر هو القاعدة الصلبة للإيمان ، و أن الإيمان بغير الحرية هو التعصب .

أن مطلب الدولة القوية ودورها المركزي لا يمكن أن ينفصل عن كفالة حقوق المواطن و حرياته الأساسية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع الأخذ في الاعتبار أن سلطة الدولة المركزية ليست ولا ينبغي أن تكون هدفاً في حد ذاتها ، لأنها قد تصبح قمعية إذا أفلتت من عقابها بحيث تصبح قوية بمواطن ضعيف .
ذلك " أن الإنسان الحر هو أساس المجتمع الحر وبنائه المقنن " .

الآلية الإعلامية لحركة حقوق الإنسان

إن سلطة المجالس الشعبية التي يتعين أن يتوفر لها الشروط والضمانات لتقوم على أساس من الانتخاب الحر المباشر يتعين أن تكون سلطتها باستمرار فوق سلطة الأجهزة التنفيذية .

وفى داخل المجتمع المصرى فإنه إزاء التعدد القائم بين أفرادها فى الاتجاهات وإزاء التطورات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على واقع المجتمع المصرى فى الفترة الأخيرة ، وما برز من تعدد فى الاتجاهات الفكرية والثقافية ، وزيادة حدة التفاوت الطبقي و بالتالى تعارض المصالح بين طبقات المجتمع ، و فى غيبة وجود مشروع وطنى للنهضة الشاملة يقوم على التخطيط القومي الشامل ، فإن وجود التعدد الحزبي تعبيرا عن كل ذلك ، و هو الوعاء المناسب للتعبير عن هذا الواقع المتضارب وأنه على الشارع السياسي يقع عبء تقرير المصير .

ج- في مجال الواقع

فقد صدقت حكومة مصر على مجموعة من الاتفاقيات الدولية فى مجال حقوق الإنسان منها:-

- *-الاتفاقية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية
- *-لاتفاقية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- *-الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .
- *-إعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة .
- و تطبق مصر الدستور الصادر فى 11 سبتمبر 1971 المعروف باسم " الدستور الدائم " وإن كان يشهد له البعض بأنه تقدم على غيره من الدساتير المصرية فيما يتعلق ببعض ضمانات حقوق الانسان فقد :-

- فيد سلطة الضبطية القضائية فى القبض على المتهم أو تفتيشه بحالة التلبس (م 34) .
- واستلزم أن يكون دخول المساكن وتفتيشها بأمر قضائي مسبب (م 44) .
- ونص على مبدأ افتراض براءة المتهم حتى تثبت إدانته (م 67) .
- على أن النقد الأساسي الذي يوجه لهذا الدستور :-

*- أنه يعطى لرئيس الجمهورية صلاحيات استثنائية لم يسبق لدستور سابق أن منحها لرئيس جمهورية ، وينصب النقد على المادتين (74 ، 108) . إذ تعطى المادة (74) لرئيس الجمهورية في حالة قيام خطر يهدد الوحدة الوطنية و سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري حق اتخاذ إجراءات لمواجهة هذا الخطر و استفتاء الشعب على ما اتخذته من إجراءات خلال 60 يوما ، كما تعطى المادة (108) للرئيس صلاحيات تشريعية واسعة بناء على تفويض مجلس الشعب .

و مما يذكر أنه استنادا لنص المادة (74) المذكورة أن أصدر رئيس الجمهورية-أنور السادات- قرارا بالقانون رقم 2 لسنة 1977 في أعقاب انتفاضة 18 ، 19 يناير 1977 ، بموجبه رفعت عقوبة التجمهر إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ، و كذلك الإضراب . وهى نفس الأفعال التي كان يعاقب عليها القانون حتى 3 فبراير 1977 بستة أشهر حبس. ومن أخطر القوانين جورا على حقوق الإنسان قانون الطوارئ الذي يكاد يكون مطبقا بشكل مستمر منذ عام 1939 ، وقد أعيد العمل به في عصر "الرئيس مبارك" منذ توليه السلطة في أعقاب اغتيال سلفه في السادس من أكتوبر عام 1981، و جرى من ذلك الحين تجديد فترة سريانه دوريا . و يمنح هذا القانون السلطة التنفيذية سلطات واسعة من بينها:- وضع القيود على حرية الأشخاص في الاجتماع و الانتقال والإقامة والمرور في أماكن أو أوقات معينة .

القبض على المشتبه فيهم من الخطرين على الأمن و النظام العام و اعتقالهم. الترخيص بتفتيش الأشخاص والأماكن دون التقييد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية . مراقبة الرسائل أيا كان نوعها و مراقبة الصحف والمطبوعات قبل نشرها و مصادرتها وتعطيلها و إغلاق أماكن طبعها .

إصدار أوامر تنفيذية من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه يلتزم الكافة بتنفيذها (وهى ما أصطلح على تسميتها بالأوامر العسكرية) و يجوز القبض فى الحال على مخالفيها و معاقبتهم بالعقوبات المنصوص عليها فيها ، والتي تصل إلى الأشغال الشاقة المؤقتة بناء على أحكام تصدر من محاكم أمن الدولة الجزئية والعليا ولا يجوز الطعن فيها بعد تصديق رئيس الجمهورية عليها.

جواز إحالة الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام بقرار من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه إلى محاكم أمن الدولة .

ومن الجلي أن الاختصاصات التي يخولها قانون الطوارئ للسلطة الحاكمة تجرد في- التحليل النهائي -شخص المواطن وكرامته و أسرته وإسراره و حرمة مسكنه ، وعمله من كل حرية أو ضمانة أو حماية معوقة بذلك أحكام الدستور المتعلقة بالحرريات العامة . إلى جانب ما صدر تباعا من العديد من القوانين الاستثنائية ، وما جرى من التوسع في مد نطاق اختصاص القضاء العسكري ليشمل كثير من الجرائم التي تخرج عن الجرائم العسكرية في مدلولها الصحيح .

و من الناحية العملية ما جرى التوسع فيه من حالات القبض العشوائي والاعتقالات في ظل العمل بقانون الطوارئ حيث يتمتع رئيس الجمهورية أو من ينوب عنه في حالات تعرض الأمن العام للخطر بسلطة الأمر باعتقال أي شخص يشتبه فيه أنه يمثل خطر على أمن الدولة، و يمكن في ظل العمل بقانون الطوارئ استمرار اعتقال أي شخص دون توجيه تهم محددة إليه و ذلك لمدة شهر قابلة للمد لفترة ستة اشهر ، ويكفل للمعتقل حق تقديم تظلم ضد أمر الاعتقال والمطالبة بالإفراج و ذلك بعد مرور فترة 30 يوم على تاريخ آخر تظلم ، و في حالة إذا ما أقرت المحكمة بطلب الإفراج فمن حق رئيس الجمهورية أو من ينوب عنه التصديق على قرار المحكمة أو رفضه و استمرار الأمر باعتقال المتهم لمدة 30 يوم أخرى ، و يكفل لرئيس الجمهورية ممارسة هذا الحق لمدة مرة واحدة .

التعذيب وسوء المعاملة

طبقا لتقارير منظمة العفو الدولية و ما تكشف من وقائع في قضايا تعذيب هامة كان التعذيب وسوء معاملة السجناء يمثل نمطا مستمرا يتم اللجوء إليه خاصة في القضايا التي اتهم فيها عناصر إسلامية ، و كذا بعض العناصر اليسارية .

قيود الاجتماعات وتكوين الجمعيات :-

بما يتضمنه قانون تأسيس الجمعيات رقم 32 لسنة 1964 بسلطة الجهة الإدارية في حل الجمعيات و التنظيمات الأهلية .

كما أنه يجوز للسلطات في مصر في ظل العمل بقانون الطوارئ تقييد الحقوق التي كفلها الدستور بشأن عقد الاجتماعات والتجمعات الجماهيرية . حيث يتعين الحصول على إذن مسبق من وزارة الداخلية لعقد مثل هذه الاجتماعات ، و ينطبق نفس الأمر على حدد تنظيم مسيرات الاحتجاج وغيرها من وسائل التعبير الجماعي . و كل ما تسمح به السلطات الحكومية لأحزاب المعارضة هو عقد الاجتماعات شريطة أن يتم ذلك داخل الأبنية والأماكن المغلقة .

د- مقتضيات تحقيق حقوق الإنسان في الواقع الراهن .

وجوب نشر التوعية بحقوق الإنسان على أوسع نطاق ، مع إدخالها كمادة رئيسية في مراحل التعليم المختلفة حتى المستوى الجامعي إلى جانب استخدام كافة وسائل النشر والإعلام في الدعوة لها على أوسع نطاق .

إن حرية كل فرد في صنع مستقبله ، وفي تحديد مكانه من المجتمع ، وفي التعبير عن رأيه ، وفي الانضمام إلى كل المؤسسات والمنظمات الشعبية السياسية وغير السياسية عبر مختلف الوسائل المشروعة ، و مع توفير الضمانات القانونية و الاعتبارات العملية اللازمة هي حقوق وحرث أساسية للإنسان ولا بد أن تصونها له القوانين .

لضمان حرية التعبير فإنه لا بد من إعطاء كافة القوى السياسية و الحزبية حقوقا متساوية لاستخدام أجهزة الإعلام المملوكة للدولة أو المجتمع ، من صحافة و إذاعة وتليفزيون باعتبار ذلك من متطلبات ترسيخ التعددية السياسية في الممارسة بما يقتضيه من احترام الرأي والرأي الآخر .

ضرورة إلغاء قانون التجمهر ، وقانون الحراسة ، وقانون المدعى العام الاشتراكي ، و قانون الحريات ، و قانون حماية الوحدة الوطنية و السلام الاجتماعي ، و قانون الأحزاب وكل القوانين التي تقيد حرية إبداء الرأي أو تكوين الأحزاب السياسية أو غيرها من القيود القانونية التي تحكم تأسيس المنظمات الشعبية والاجتماعية مثل قانون 32 لسنة 1964 .

أن يتم انتخاب شيخ الأزهر من بين هيئة كبار العلماء وكذلك أن يجرى انتخاب العمدة في القرى و عمدة الكليات من بين أساتذة كل كلية بدلا من أسلوب التعيين المتبع حاليا .

هـ- وفي مجال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية:-

فإنه مما يهدر حقوق الإنسان في مصر في المرحلة الحاضرة يكمن في المخاطر الحقيقية المحدقة بمبدأ تكافؤ الفرص " و هو التعبير عن الحرية الاجتماعية " بما يعنيه ذلك من تهديدات حقيقة لمتطلبات الاستقرار السياسي ، و بالتالي لمقومات الأمن القومي ، ذلك أن تكافؤ الفرص باعتباره يمثل الحرية الاجتماعية التي تعتبر بدورها قاعدة أساسية للحرية السياسية يمكن تحديده في حقوق أساسية لكل مواطن، ينبغي تكريس جهد الدولة لتحقيقها عبر الخطوات التالية :-

عدم التخلي عن الحد الأدنى لمستوى معيشة الفقراء الذين يبلغون 48% من تعداد الشعب المصري في الوقت الحاضر .

توفير الفرصة أمام كل مواطن في الرعاية الصحية بحيث تصبح حقاً مكفولاً غير مشروط بثمن مادي ، و لابد أن تكون هذه الرعاية في متناول كل مواطن في كل ركن من الوطن في ظروف ميسرة وقادرة على الخدمة ، ولابد من التوسع في التأمين الصحي حتى يظل بحمايته كل جموع المواطنين .

حق كل مواطن في العلم بقدر ما يتحمل استعداده و مواهبه دون أى معوقات أو عقبات تجعل هذا المجال عرضة لإهدار مبدأ تكافؤ الفرص .

حق كل مواطن في عمل يتناسب مع كفايته و استعداده و مع العلم الذي تحصل عليه ، وأن يكون هناك حد أدنى للأجور مناسب يكفله القانون .

وجوب التدخل بحكم العدل لوضع حد للتفاوت الاجتماعي الصارخ في الدخول على أنه تتكفل به الضرائب .

توسيع نطاق التأمينات ضد الشيخوخة و ضد المرض وضد البطالة المؤقتة أو الموسمية أو الدائمة .

إن ضمان سرعة العدالة وحصانة القضاء واستقلاله و كفالة مثول المتهم أمام قاضيه الطبيعي وقف عمليات التعذيب المختلفة يستوجب ما يلي :- دعم استقلال السلطة القضائية ، ومنع انتداب القضاة إلى أعمال غير قضائية ، ومنع توليهم أية مناصب إدارية أو سياسية خلال خمس سنوات من تركهم القضاء العادي ، وقصر رئاسة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على رئيس محكمة النقض .

إلغاء حق إيقاف الأحكام القضائية المخولة لبعض مستويات السلطة التنفيذية مثل اعتراض رئيس الجمهورية أو وزير الداخلية على الأحكام القضائية أو إلغاء أوامر الاعتقالات .

ج- إلغاء كافة المحاكم الاستثنائية و كل القوانين المقيدة للحريات .

د- يتعين إباحة حق التظاهر السلمي والإضراب دفاعا عن مصالح الفئات المظلومة في حالة ذبوع الاستغلال و الاضطهاد و عزز قنوات ووسائل التعبير المتاحة في الحصول على حقوق ضائعة ، أو في حالة الدفاع عنها . و هو ما يتمشى مع سياسة السوق والخصخصة التي تنتهجها الدولة في الوقت الحاضر .

و- ملاحظات حول بعض النصوص الدستورية المرتبطة بحقوق الإنسان :-

وفيما يتعلق بالنصوص الدستورية التي ترتبط بحقوق الإنسان في الدستور القائم فإنه:-
يتعين وضع ضمانات دستورية تكفل استقلال و حرية النقابات المهنية و العمالية والجمعيات التعاونية و عدم التدخل الإداري في شئونها ، ورفع الوصاية الإدارية عن الأندية و الجمعيات الثقافية ، و ضمان حرية حركة أعضائها دفعا للمبادرات الفردية و الإبداع .

يتعين تعديل بعض النصوص أهمها :-

إلغاء المادة (74) اكتفاء بالمادة (148) التي تعطى رئيس الجمهورية سلطة إعلان الطوارئ في غير حالة الطوارئ المقررة عرفا وقانونا ، لأنها تلغى سلطة الشعب و مؤسساته الدستورية ، و تجعل الرئيس قيما حتى على الدستور ، بما يتعارض مع الديمقراطية .

تعديل المادة (76) الخاصة بترشيح رئيس الجمهورية والاستفتاء عليه ، ليصبح رئيس الجمهورية ونائبه بالانتخاب الحر المباشر بين أكثر من مرشح وهذا التعديل يتفق مع نظام تعدد الأحزاب المأخوذ به كأساس للديموقراطية .

تعديل المادة (77) الخاصة بمدة رئاسة الجمهورية و تعديلها لتكون أربع سنوات بدلا من ست سنوات ولا يجوز تجديدها إلا لمدة واحدة فقط .

تعديل المادة (71) الخاصة بالاعتقال بإضافة ضرورة عرض من يعتقل على محكمة قضائية فور اعتقاله وإلغاء حق الاعتقال بالنسبة لجرائم الفكر السياسي و يرتبط بذلك ضرورة وضع السجون تحت رقابة قضائية فعالة ، واستحداث نظام قضائي للتنفيذ الجنائي لتعرض عليه شكاوى وتظلمات المسجونين ، و يراقب سلامة تطبيق القانون بالنسبة لهم .

وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية ، فإنه يتعين توفير الإشراف القضائي الكامل على كافة مراحل العملية الانتخابية و ليست على مستوى قمتها فقط مع ضرورة تنقية كشوف الناخبين دوريا (كل سنة) بما يضمن سلامة تلك العملية و تعبيرها عن الواقع و التحقق من شخصية كل ناخب قبل السماح له بإبداء رأيه و حظر تدخل أجهزة السلطة مع تجريم هذا الفعل بنصوص قانونية ترتبط بجزاءات رادعة .

وأخيرا فإنه من الملائم ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين أن تعلن مصر قبولها الدخول في البرتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، و الذي تم إقراره في 16 ديسمبر 1966 والذي بدأ سريان مفعوله في 26 مارس 1976 ، و الذي توافق بمقتضاه الدولة على تمكين لجنة حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الأمم المتحدة من أن تتلقى و تبحث التبليغات من الأفراد الذين يدعون أنهم ضحايا انتهاكات لأي من الحقوق المدنية والسياسية من المنصوص عليها في الاتفاقية كنوع من القبول بقدر من الإشراف الدولي لكشف حالات انتهاك حقوق الإنسان .

القوى السياسية المصرية وحقوق الإنسان

أ / نبيل عبد الفتاح

خبير بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بجريدة الأهرام
 ثمة ملاحظة أعتقد أنها ربما تكون هامشية هي التي تتعلق بالتنظيم الفكري للندوة و ما
 سمعته حتى الآن أكد لي أن ربما تكون هذه الملاحظة أساسية وليست هامشية .. أننا على
 هذه المنصة إزاء ثلاثة أصوات و ثلاث لغات سياسية و من ثم ثلاث إدراكات لموضوع
 الندوة ، ثمة تمايزا بين هذه الأوراق و بها بعض المشتركات تفسر ما أقصده بهذه
 الملاحظة. يبدو أن ثمة خلل منهجي في عملية تحقيق مشروع الندوة و يتعلق بالمفهوم
 (صديقك من صدقك) و يتعلق بالمفهوم المركزي الذي تنهض عليه محاورها أو محاور
 هذا الجزء الرئيسي من مشروعها و من ثم إشكالياتها الرئيسية و فرعتها ، أقصد تحديدا
 مفهوم الآلية الإعلامية في علاقتها بنظام حقوق الإنسان .

لم يبين أحد من المتحدثين ما المقصود هنا في الورقة الأساسية ما المقصود بالآلية
 الإعلامية ؟ تعبيرا رائد ضمن تعبيرات أخرى طرأ عليها الجمود في السنوات الأخيرة !.
 ما المقصود بحقوق الإنسان ؟ تعبيرا سائد ومهم في اللغة السياسية و لغة نشاط حركة
 حقوق الإنسان في مصر ؟ ، و لكن الدلالة أيضا عامة وربما أيضا تكون غامضة !.
 ويبدو الكلام هنا وكأنها محاولة للتعريف بأمر صارت مفهومة الدلالة و المعاني ، لكن
 فيما يبدو أن الأمر مختلفا و على غير هوى ما قصده المنظمون للندوة ، فمثلا حقوق
 الإنسان .. غالبا ما ينصرف ذهن العام إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وربما
 القريبين من حركة حقوق الإنسان ينصرف ذهنهم إلى الاتفاقيتين ، و بعض شبه
 المتخصصين قد ينصرف ذهنهم إلى جيل ثالث من العهود و الاتفاقات الدولية لحقوق
 الإنسان غير ملتفتين تماما إلى عمليات تشكيل جيل رابع و ربما خامس في المستقبل
 القريب من السنوات القليلة القادمة .

ولأن الدلالة المفهومية الغائمة أو الغائبة كثيرا ما نسمع عن تلك المزاجات أو
 التاليفات أو أشباهها حول نزع نظام حقوق الإنسان من منابعه المرجعية و الفلسفية

والسياسية وذلك ربما بهدف تحرير فريق سياسي أو ديني أو نظري للمزاوجة بين نظام حقوق الإنسان ، مثل هذه المحاولات التلقيفية التي تذهب سدي دوما ، وأمامنا تجربة النهضة المصرية في هذا المضمار حقوق الإنسان و التي سقطت صريعة مناورات نظرية وسياسية و ثقافية استنفدت مداها غالبا في العقدين الأخيرين .

هذه الملاحظة الافتتاحية عن الندوة أسوقها سريعا لأن اطلعا سريعا على الأوراق كما قلت تكشف عن فجوة بين موضوعها و بين خطابها الرئيسي النزعة واللغة ، إن لم نقل كليهما أقرب إلى الخطاب الأيديولوجي الدفاعي ، ولا بأس من ذلك .. شريطة أن يكون هذا موضوع الندوة ، و هو أمر طبيعي عندما يأتي من نشطاء أيديولوجيين أو سياسيين فليس مطلوبا منهم أن ينتجوا نصوصا أكاديمية محضة ، و لكن الموضوع في واقع الأمر كان ينبغي أن يتم تناوله تناولا أكاديميا حتى يمكن أن يستفيد النشطاء والسياسيون و الإيديولوجيون و نشطاء حركة حقوق الإنسان عموما من هذه الأبحاث .

و يمكننا إبداء عدد من الملاحظات في هذا الإطار:-

في البداية ، أن هناك فجوة في الأبحاث المقدمة بين السرديات النصوصية و السياق الاجتماعي والسياسي و الثقافي الذي أنتجت فيه هذه النصوص و من ثم تطبيقاتها المختلفة و لا سيما أن الظروف الموضوعية تؤثر على حركة النص وتفاعله في الواقع الاجتماعي والثقافي و الإنساني ، ومن ناحية أخرى هناك عودة للتاريخ أي تاريخ حزب الوفد وتاريخ الحركة الناصرية المصرية في محاولة لإثبات نسب كليهما إلى نظام حقوق الإنسان أو دفاعا عنه وقت ما كان كليهما حاكما في بلادنا ، مثل هذه المحاولة ، أيديولوجية بامتياز و ولأبأس في هذا أو دفاعية ولا بأس في هذا أيضا و تمثل محاولة لإعادة كتابة تاريخ كل منهما ولكن بعض هذه السياسات مثل موقف الوفد من تشريعات الإسكان و من قانون العمل الفردي كانت جزءا من خطاب تقليدي في الحركة السياسية المصرية في نظام شبه ليبرالي ، كان خطابا تقليديا لأي رئيس وزراء ، ليس وفديا فقط ، فلقد كان دوما خطاب الحكومة وأية حكومة تبدأ ستعمل حكومتي على القضاء على ثلاثية الحفاء والفقر والكساء .. الخ .

لقد كان السياق والإدراك السياسي خارج مسألة حقوق الإنسان وكان بعض المشاريع والأفكار بما فيها مثلاً فكرة الإصلاح الزراعي ومشروعات أخرى قدمت أصلاً باعتبارها حق من حقوق الإنسانية التي جاءت في الجيل الثاني أو الثالث من أجيال حركة حقوق الإنسان والحقيقة أن هذه الإصلاحات الاجتماعية وهذا الخطاب الإصلاحى الاجتماعى الوطنى المصرى لم يكن فى يوم من الأيام جزءاً من حركة حقوق الإنسان لأنها حركة تالية على ذلك .

كانت الناصرية دولة التعبئة فى الستينات تعمل أيديولوجيتها وقيمها السياسية والاجتماعية فى عالم وسياقات حرب باردة القيم والأفكار والمعاني والدلالات بين معسكرين وعالمين ، و كانت تقع ضمن حركة عالم ثالثة ، وكانت مصر تلعب دوراً رائداً فيها بعيداً عن أجواء حركة حقوق الإنسان ، وإن كان هناك ثمة اهتمام كبير بها بغض النظر عن اتفاقات وإعلانات دولية تم التوقيع عليها فلم يكن السياق ولا الفاعلية جزءاً من أجواء عالم حقوق الإنسان ، ربما كان بعضنا فى نزعة العدالة أو الاجتماعية ينحو صوب الحقوق الاجتماعية و لكن لم يكن جزءاً من مطالب لا الدولة الناصرية ولا من خطابها السياسى ولا من الماركسيين المصريين ولا القوميين المصريين أو العرب . وربما كان هناك صدق خافت ليبرالى النزعة والهوى يظهر حيناً ويضمحل حيناً آخر ، يتحدث عن مفهوم مثالى لحقوق الإنسان .. منطلقاً من فلسفة الحق الطبيعى ، هذا على الصعيد النظرى أو إن شئت الأيديولوجى .

أما الواقع ، فصحيح أن جمال عبد الناصر رجل الدولة الكبير كانت لديه آماله العدالة والاستقلالية وحق جزء منها و لكن هذه النزعة والأداء كانا يمارسان قدراً من الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان آنذاك ، لو طبقنا نظام حقوق الإنسان على بعض الممارسات التي كانت تتم فى هذه الفترة .

أيضاً بعض الممارسات التي كانت تتم مع حركة الإخوان المسلمين قبل 1952 على أيدي حكومة إبراهيم عبد الهادي وغيره -وبصرف النظر عن ممارستها لبعض أعمال العنف آنذاك -كانت تدخل ضمن انتهاكات حقوق الإنسان تجاه جماعة سياسية ومع ذلك لم يكن إدراك كلا الفريقين لنظام حقوق الإنسان لأنه كان يجرى فى أجواء مغايرة

تماما . و من هنا فإن الأوراق المقدمة قد تأسست على السرديات النصية والوقائع على نحو شكلي أكثر منه تطبيقات على العلاقة بين النص والواقع في ما يمكن تسميته بالنزعة الشكلية . كذلك لم توضح الأوراق ماهية علاقة الجماعة أو الحزب السياسي وإعلام حقوق الإنسان أمثلة على ذلك الورقة المتعلقة بحزب الوفد ورقة المنظور الناصري كليهما حصر علاقة اتجاهه السياسي بحقوق الإنسان في الصحيفة ، ولاشك أن الصحيفة محض أداة من الأدوات الإعلامية لكنها ليست كل الأدوات الإعلامية . بل هناك أدوات إعلامية أكثر نجاعة الآن من الصحيفة ، الإعلام المرئي على سبيل المثال ، الإنترنت إلى آخره . ومن ناحية ثانية لم تذكر ورقة "الحركة الإسلامية و إعلام حقوق الإنسان" أية إشارة أو إلمامة ولا حتى كلمة الزميل العزيز "منتصر الزيات" إلى ما هي الآليات الإعلامية التي توظفها الحركات الإسلامية السياسية المصرية في مجال حقوق الإنسان .

أود أيضا أن أشير إلى عدة أمور ثمة نظرة دعوية إن جاز التعبير أن الوجهة الأولى المرجعية لحركة حقوق الإنسان في جيلها الأول بدأت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، نحن هنا إزاء افتتاحية للجيل الأول لحقوق الإنسان حتى وصولنا إلى مشارف الجيل الرابع من مجموعات وأنساق الحقوق الفردية داخل هذا النسق الكبير المسمى حقوق الإنسان ، المطلوب هنا في ظني وأرجو ألا أكون مخطئا أن يدرس الباحث موقف الحركة الإسلامية وهنا لا بد من ضبط للمصطلح والتمييز عن غيره من المصطلحات الدائرة في فلكه ، أي حركة إسلامية ؟ ومتى وأين ؟ ومن ناحية أخرى ما هي الآليات الإعلامية التي تستخدمها هذه الجماعة ؟ أو تلك ؟ والغريب والمثير أيضا أن أكثر القوى السياسية المصرية الشرعية والمحجوبة عنها الشرعية القانونية توظيفا لآليات الحداثة الاتصالية هي الجماعة الإسلامية ، الجهاد ثم الإخوان المسلمين على الترتيب السابق ، من توظيف لآلية البيان والنشرات والفاكس والإنترنت والمجلات ، بل إنها استطاعت أن تستفيد استفادة كبيرة ربما أكثر من غيرها من الأحزاب السياسية والقوى السياسية الأخرى ، وكان لتواجد كوادر سياسية إسلامية في الخارج وفي دول لها بنية قانونية متقدمة جدا في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية جعلتهم يكتسبون حق الإقامة القانوني في هذه البلدان لفترة طويلة ، وربما أسبغت عليهم الحماية الأمنية أيضا لوجود هذه البنية الأساسية

القانونية وأعطاهم ذلك الحق في استخدام الآليات الإعلامية المتقدمة التي أشرنا أو ألمحنا إليها سلفا ربما مرجع ذلك أيضا أن هناك ثلاثة أجيال وربما رابعهم الآن من الحركة السياسية الإسلامية الراديكالية هم من أبناء المدارس والجامعات الحديثة ، فهم أقرب أو أكثر مناصرة لهذه الأجهزة الاتصالية المتعددة الوظائف .

أيضا الخطاب الانتقادي الذي وجه الأستاذ الفاضل / فاروق العشري لبعض الممارسات الانتهاكية المنظمة و الممنهجة لحقوق الإنسان لأبأس بها وأنا معه ولكن هذا يأتي في شأن ورقة بحثية خاصة بالقيود على الحريات العامة الأساسية في مصر ، و كل ما ذكره واقعي وحقيقي سواء انتهاكات تأتي في نصوص تجاوزها الزمن على مستوى البنية الدستورية أو على مستوى البنائات القانونية المختلفة ، ولكن نحن إزاء ورقة عن الآليات الإعلامية أو الآلية الإعلامية و مدى نجاحها في الإعلام بحقوق الإنسان ، و ماذا سافعل بالآلية الإعلامية ؟ فلها توظيفات مختلفة .. لها وظيفة إعلامية عن قيمة و نظام حقوق الإنسان و التطورات الحادثة ، كذلك عن أهم الدراسات والأبحاث الجديدة في مجال حقوق الإنسان ، عن حركات حقوق الإنسان سواء في هذا البلد أو في المنطقة المحيطة به أو في العالم .. إلخ و رصد انتهاكات حقوق الإنسان سواء في داخل هذا البلد أو في غيرها من البلدان الأخرى .. إلخ ، وهناك وظائف متعددة ليس فقط هو أن هناك شخص ذهب إلى قسم الشرطة فضرب على وجهه وهذا لا يجوز مثلا أو أن متهما في قضية سياسية قد مورس انتهاكا لسلامة جسده بالتعذيب هذا شيء ضمن أشياء كثيرة طبعنا نحن باعتبارنا قريبيين من الحياة العامة و قريبين من حريات الفكر و التعبير نرى ذلك جرما كبيرا لكن هناك آخرون ربما يعانون من انتهاك للحقوق الاجتماعية أكثر إحساسا بالألم من النشيط سياسيا الذي يهدف إلى تغيير النظام السياسي وتغيير النخبة السياسية و الوصول للحكم سواء بمشروع سياسي غير مشروع أو سواء بمشروع سياسي لا يجد سبيلا إلا أن يمارس دوره وفاعليته السياسية في الإطار القانوني متاح .

حقيقة الآلية الإعلامية سواء للناصرين أو للوفدين أو حزب العمل أو غيرهم هي الصحيفة والصحف المصرية وأنا أعمل في صحيفة قومية و يسرى في شأنها ما يسرى أيضا على هذه الصحف الأخرى المعارضة و غير المعارضة أو القومية كل هذه

الصحف تنتهك الحقوق والحريات العامة وعلى رأسها حرية التعبير ، الجميع يطالبون بحرية الصحافة والإعلام والتعبير في خطابهم السياسي ولكن واقع الممارسة فى هذه الصحف مفارق تماما لخطابها سواء كان خطابها الحزبى أو خطابها المعلن و يمكنك أن تجد خطابا بالسب والقذف العلنيين لآخرين ، لأنهم مخالفين فى الرأي والرؤى ، فى كل الصحف المصرية على اختلافها بما فيها الصحف القومية سواء لزملاء لهم فى المهنة أو رجال يعملون بالعمل العام فى مصر أو مهنيون مناقسون .

إذا كان موقعنا يقتضى أن ننظر بموضوعية لكل هذه الممارسات لا بد أن نضع ملاحظة وأن نضع تحتها عشرة خطوط ، أننا نحن أول ما ينبغي علينا أن نحترم قاعدة القانون وسيادته فى هذا البلد ونحترم ما نطالب به من حقوق الإنسان فلنحترمه نحن أولا قبل أن نطالب الآخرين باحترامه . هنا للأسف الشديد تستخدم الصحف المصرية على اختلافها وتوظف فى انتهاكات متبادلة بين أبناء المهنة الواحدة ، وأيضاً بين سياسيين مختلفين يستخدمون هذه الصحف فى انتهاك حريات التعبير فى هذا البلد .

يمكن القول بإيجاز أيها الإخوة والأصدقاء أن أغلبية القوى السياسية المصرية الشرعية و المحجوب عنها الشرعية لا تلقى عناية كبيرة لما يسمى حركة حقوق الإنسان و أن هناك انتهاك لقواعدها فى الممارسة إلا إذا كان أمر الانتهاك ناتجاً من ممارسة حكومية أو إدارية أو أمنية على وجه التخصيص هنا تبدأ العناية بمثل هذه الانتهاكات . وللأسف نحن جزء من هذه الانتهاكات و أنا لا أبرئ نفسي من ذلك ، إن انتهاكات قوى مدنية لحقوق الإنسان إزاء الآخرين وخارج القانون ، ربما لا تلقى عناية من إعلام هذه القوى والأحزاب السياسية الرسمية التى لا توظف سوى صحفاً فقط ، حتى قيل أنها صحف تصدر أحزاباً ! ويبدو أيضاً أن سيطرة جرحى الحياة السياسية المصرية والمحجوبة عن الشرعية على حركة حقوق الإنسان عموماً فهم رواد الحركة رسداً ورقابة وبحثاً جعل آخرين فى الحياة السياسية يتوجسون و يشكون و ربما دعم ذلك الحديث المبالغ فيه عن التمويل و الانحرافات إلى آخر هذه الاتهامات الملقاة على عواهنها ، كلها هواجس تصدر عن التفاعل وتحول دون الشفافية وتدفع إلى النكران .

و صحيح القول الذي ذهب إليه الأستاذ / سعيد عبد الحافظ بأنه ثمة انتقائية فى مجال الإعلام عن حقوق الإنسان فى صحيفة الوفد لكنها سمة عامة تنطبق على جميع الصحف المصرية إجمالاً قومية و معارضة إن أغلبية الصحف فى موضوعاتها الخاصة بحقوق الإنسان تصدر بوصفها مشاكل اجتماعية وليس عن تبلور ووعى نقدي بحركة وقيم ومبادئ وقواعد حقوق الإنسان . كل هذه الموضوعات تصدر وتكتب باعتبارها مشاكل اجتماعية وليس باعتبارها تمثل انتهاكات للحقوق الاجتماعية مثلاً أو الحقوق الثقافية أو حرية التعبير الخ .. وربما يبدو هنا مفيداً إجراء بحث عن الوعي بحقوق الإنسان لدى الصحفيين والإعلاميين المصريين والأرجح أننا سنخرج بنتائج تذكرنا بالكتيب ذائع الصيت الذي صدر منذ أكثر من عقدين بالجهل بالقضية الفلسطينية لدى الجامعيين العرب , ربما كان الكتيب الجديد الجاهل الفاضح بحقوق الإنسان لدى الإعلاميين والسياسيين المصريين.

مجدى حلمى

صحفي بجريدة الوفد ومحرر باب النقابات

أولاً: الصحافة القومية والحزبية تعتبر صحافه ضد حقوق الإنسان ، ولن أقول أن الصحفيين لديهم خلط في فهم حركة حقوق الإنسان بل أقول 99 % لديهم جهل بحركة حقوق الإنسان وهم يعتبروا أن حركة حقوق الإنسان هي حركة سياسة معارضة للحكومة، وربما إن 99 % من الصحفيين في مصر يعملوا في الصحف القومية التي تمتلكها الدولة والحكومة فهم يعتبرون منظمات حقوق الإنسان المعارضة السياسية التي يجب وأدها.

ثانياً: لماذا لا تهتم الأحزاب بحقوق الإنسان ،حزب الوفد مثلاً حزب ليبرالي يهتم بكل ما هو متوافق مع فكره ، الحزب الناصري حزب اشتراكي يهتم بكل ما هو متوافق مع فكره وهذا حق ، هذه الأحزاب لها برنامج سياسي وتحاول دوماً التذليل على صحته يدعمها في ذلك منظمة حقوق الإنسان أهلاً وسهلاً جاء الدعم للبرنامج من أمريكا أيضاً أهلاً وسهلاً جاء من إندونيسيا لا بأس ومن حق أي من الأحزاب أن يختار ما يتوافق مع وجهة نظره السياسية ، أنه يطوع حركة حقوق الإنسان لوجهة نظره لكن لا يمكن أن يتبنى أهداف ومبادئ حركة حقوق الإنسان بكاملها .

وعلى هذا فلا بد من البديل وهو أن تطرح منظمات حقوق الإنسان المصرية صحيفة بلغة بسيطة للجمهور العادي لتعليم قيم ومبادئ حقوق الإنسان وتتعامل مع حقوق الإنسان دون أي متحيزات سياسية فأيا كان الانتهاك وأيا كان مصدره ، وستكون هذه الصحيفة متخصصة في ذلك لأنها تصدر عن متخصصين بحقوق الإنسان .

ثالثاً : توجد مشكلة تفقد الصحفيين حماسهم في الترويج والدفاع عن منظمات حقوق الإنسان في مصر ذلك كما ذكر أ / نبيل عبد الفتاح الصراع السياسي داخل هذه المنظمات وهذا مرجعه إن معظم الرواد والنشطاء الأوائل في حركة حقوق الإنسان في مصر وفي الوطن العربي من القوى المحجوبة سياسياً أو قوى معادية أصلاً لحقوق الإنسان ،ومع

احترامي للكلام الذي قاله أمنتصر الزيات عن الإسلام دين حقوق الإنسان .. نحن لا نناقش هنا الإسلام ، لكننا نناقش من يدعون أن معهم تفويضا إلهيا ويتحدثون باسم الإسلام، إن افطع انتهاكات حقوق الإنسان كانت ترتكب كل يوم من قبلهم حتى في أو بيئاتهم التي كانت تصدر في الثمانينات في جامعات مصر وجامعة أسبوط بالتحديد وعلى سبيل المثال "مجلة الحق" التي كانت تبيح قتل النصارى وتعتبرهم من أعداء الله كذلك مجلة "الدعوة" الناطقة باسم الإخوان المسلمين و "اللواء الإسلامي" التي سحب ترخيصها وصحيفة "الشعب" التي نشرت نص الحوار بين القاضي والشيخ الغزالي في فتوى تكفير فرج فوده ، هذه الانتهاكات هي ما نناقشه وليس الإسلام . إن أكثر من 90% من مواد المواثيق الدولية لحقوق الإنسان أخذت من الأديان . حتى أن عبارة سيدنا عمر رضى الله عنه (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم إحرارا) وضعت في ديباجة الميثاق العالمي لحقوق الإنسان ، لكن نحن نناقش الذين يدعون أنهم موفدون من قبل الرب للحديث باسم الإسلام .

أريد أن أقول شيئا متعلق بصحيفة الوفد هو أنني صحفي بصحيفة الوفد وأريد أن أدافع عن المكان الذي أعمل به وهذا حقى،لقد تحامل أ سعيد عبد الحافظ وكذلك تحامل أ/ نبيل عبد الفتاح أكثر على صحيفة الوفد والحقيقة أن صحيفة الوفد هي الصحيفة الوحيدة التي يكتب بها صحفيون مؤهلون علميا في مجال حقوق الإنسان . ودافعت عن جميع قضايا الرأي بما فيها قضية التنظيم الشيوعي المسلح وتنظيم ثورة مصر ، ودافعت عن "محمد إبراهيم فزاع" يوم أن انتهك حقه في ألا يدخل مجلس نقابة المحامين وعندما حاولوا أن يزوروا الانتخابات ضده .

أريد أن أقول للأستاذ/ نبيل عبد الفتاح أن استخدام وسائل اتصال حديثة بالنسبة للأحزاب أمرا غير قائم فالإعلام المرئي محتكر لدى الدولة ولا يجوز لحزب أن ينشئ قناة تلفزيونية ومعروف أن هناك دعوى رفعها د. ابراهيم الدسوقي بأباطة بهذا الشأن، كذلك دخلت الصحف على الإنترنت ، والإنترنت لتدخل له لابد من الحصول على إذن من مجلس الوزراء فهناك ما يسمى المناطق المغلقة ولا يجوز لأي مصري أن يدخلها في الإنترنت . وأريد أن أقدم هنا اقتراحا للبرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان بأن ينظم

ندوة حول إشكاليات منظمات حقوق الإنسان منها مصداقية المنظمات الحقوقية والتي بدأت تفقد مصداقيتها ، وسوف أعطيكم مثالا أرجو ألا يغضبكم ، لقد أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بيانا منذ أربعة شهور أعلنت فيه أن هناك سبعة من المعتقلين لازالوا معتقلين وأنهم يتعرضون لتعذيب وحشي داخل السجن وقامت بعض الصحف بنشر هذا البيان ، وعندما وصلني هذا البيان رفضته لأنني أعرف أن هؤلاء السبعة خرجوا منذ شهر إلي بيوتهم ، عندئذ اتصلت بالمنظمة وطلبت أن يتصلوا بهؤلاء الأشخاص في بيوتهم وفعلنا تم ذلك ولم تكلف المنظمة المصرية لحقوق الإنسان نفسها عناء إصدار بيان اعتذار ، في حين أنه في العام الماضي حين أذاعت منظمة العفو الدولية خبرا وكذبتة الحكومة المصرية وتأكد أن تكذيب الحكومة صحيح. أصدرت منظمة العفو الدولية على الفور اعتذارا دوليا ، وهذا الفرق بين منظمة دولية ومنظمة محلية .

أما عن الصراع السياسي داخل المنظمات لابد أن نفصل ما بين النشاط السياسي ونشاط حقوق الإنسان من يريد أن يعمل نشيطا في حقوق الإنسان ، فليستقبل من حربه السياسي أولا فأنا لست حزبيا وأشير إلى مثالا هنا الأستاذ محمد فائق عندما تحدثوا معه في هذا المجال أقدم على الاستقالة من رئاسة مجلس إدارة صحيفة العربي وكذلك استقال من الحزب الناصري وظل أمينا للمنظمة العربية لحقوق الإنسان.

إشكالية أخرى هي الشفافية فكثير من المنظمات تغيب عنها الشفافية ولم تصدر أي تقارير عن النشاط وأوجه الميزانية المختلفة إلا عن منظمتين هما مركز المساعدة القانونية وجماعة تنمية الديمقراطية.

في نهاية حديثي أتقدم باقتراح محدد، أني اطلب من المنظمات العاملة في حقوق الإنسان بتكوين شبكة لتدريب وتعليم الصحفيين حقوق الإنسان بالاتفاق مع نقابة الصحفيين ، ولعلكم لا تعرفون أن اتحاد الصحفيين العرب لم يجد أي منظمة يعقد معها اتفاقية لتدريب الصحفيين العرب في مجال حقوق الإنسان حتى اتفق مع المعهد العربي لحقوق الإنسان على أن تكون أولى الدورات في شهر سبتمبر 1998 بالقاهرة ، وعلينا نحن أن نشرع في تنفيذ هذا الاقتراح لخلق جيل من الصحفيين على وعى ودراية بحقوق الإنسان .

كمال مغيث

أستاذ جامعي مركز البحوث التربوية

لي عدة ملاحظات سريعة ، الأولى تتعلق بالملاحظة الحقيقية للصدى العزيز أ. نبيل عبد الفتاح حول هيكل الندوة وأنا معه ، ولكن أيضا أحب أن أوضح أن حقوق الإنسان بطبيعتها تستدعى كل شئ ممكن ، ممكن أن يكون الحديث عن الحكومة وحقوق الإنسان لكننا لا نستطيع أن نوقف مجدى حلمى حينما يتحدث عن الشفافية ، أو شخص آخر يتحدث عن الإسلام وحقوق الإنسان وهكذا فالقضية بطبيعتها هكذا هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نحن دعونا أساتذة أفاضل لا أستطيع أن أقول للأستاذ منتصر الزيات أن هذا ليس من صميم الموضوع لكن ما أعتقد أنه تحدث في الموضوع إلى حد كبير ولذلك ملاحظتي الأولى والخاصة بالأوراق المقدمة ستتعلق به

قال منتصر الزيات أن الإسلام أقر حقوق الأقليات وحقوق المرأة والحق في حرية العقيدة وبالتالي أنا أسأله من أين تأتي المشكلة إذا بهذا الشكل ؟ لكن ما أتصوره أننا نستطيع أن نقول أنه أقر هذه الحقوق بشكل تاريخي وفي ظروف تاريخية معينة ، وعندما تتغير الظروف التاريخية نحن نصبح في حاجة لنظرة جديدة إلى هذه الحقوق ، ولذلك سوف أسأل سؤال محدد هل نقبل أو هل يقبل الإسلاميون في هذا الزمان أن تكون المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات في هذا الوطن ؟ وأن يكون من حق أي مصري أن يكون رئيسا للجمهورية ؟ ومن حق كل مصري أن يعبر عن رأيه وفكره وعقيدته ؟ هكذا يكون الكلام المحدد في الموضوع المحدد.

أما الأستاذ سعيد عبد الحافظ فلقد كنت أود أن يقدم مراجعة سريعة لفكره الليبرالية وعلاقتها بحقوق الإنسان ، فلقد كنت أتصور أن الوفد أكثر حزب سياسي له علاقة وطيدة بحقوق الإنسان وخاصة أنه حزب الليبرالية المصرية من الناحية التاريخية ، ولكن في الحقيقة عندما يراجع المرء موقفه من قضية مثل قضية د. نصر حامد أبو زيد وموقفه من علاء حامد وموقفه من فرج فوده وفصله من الحزب لخلافه في قضية التحالف مع الإسلاميين ، يجد المرء نفسه أمام علامة استفهام كبيرة !

وعلى ذلك فإن المسألة هنا لا يمكن أن تكون بالشكل الذي قدمه الأستاذ / سعيد عبد الحافظ أما أستاذي فاروق العشري ، أحب أن أقول له هل يمكن في هذا الوقت إعادة النظر في الثوابت الناصرية ؟ هل من الممكن فض الاشتباك مثلاً بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية ؟ وخاصة أن الحرية السياسية أصبحت الآن التزاماً حزبياً حتى لو لم تكن مرتبطة بالحرية الاجتماعية ، فلقد أصبحت هامة وضرورية ، وهذه مسألة أرى أننا بحاجة إلى إعادة النظر فيها .

أ / ممدوح نخلة :

محامي مدير مركز الكلمة لحقوق الإنسان
أولاً: أوجه الشكر للبرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان على إتاحة الفرصة للمشاركة في هذا العمل .

ثانياً: أشيد بالأستاذ منتصر الزيات لأنه أصبح هادئ النبرة ومعتدلاً إلى حد ما ولقد تحدث عن سبق الإسلام والمساواة بين المسلمين وغير المسلمين، وأشاد بموقف التيار الذي ينتمي إليه بالمساواة بين الأقباط والمسلمين ، إلا أنني أعتب على سيادته لأن التيار الذي ينتمي إليه الزميل منتصر الزيات لا يزال يرى حتى الآن أنه على الأقباط أن يدفعوا الجزية وهم صاغرون ، التيار الذي ينتمي إليه أ. منتصر حتى الآن هو المسؤول عن مصرع ثلاثة عشر في أبو قرقاص وأربعة عشر في القوصية وسبعة في امبابية وأربعة عشر في الزاوية الحمراء واثنين في الإسكندرية ، وواحد في أسبوط بسبب انتمائهم فقط ، والتيار الذي ينتمي إليه أيضاً هو المسؤول عن عملية التهجير الواسعة التي تتم في المنيا وأسبوط واشد كثيراً مما يحدث في البوسنة والهرسك .

والزميل منتصر الزيات أيضاً يعتب على القوى الوطنية دفاعهم عن جميع الفصائل السياسية فيما عدا الفصيل الإسلامي ، الذي أعتقد أيضاً الفصيل الوحيد الذي يتبنى العنف كمنهج له ولا يرى غير العنف أما إذا تبني هذا الفصيل الفكر فقط فإن جميع الجماعات والقوى الوطنية ستدافع عنه كما دافعت عن مجدى أحمد حسين وعن سيادته أيضاً إذا ما اعتقل غدا فسوف أكون أول المدافعين عنه.

كلمة قانونية للزميل سعيد عبد الحافظ هو الذي يقول إن الوفد وراء إلغاء ضريبة الخفر ولكن ضريبة الخفر معمول بها منذ 1932م وحتى اليوم ولقد رفعت دعوى لشخص من أجل ضريبة الخفر وأمس فقد أخذت حكما على شخص لم يسد ضريبة الخفر .

أما الأستاذ فاروق العشري يقول أيضا أن الحزب الناصري قام برفع دعوى دستورية أمام المحكمة الدستورية العليا لإلغاء الخصخصة أنا أيضا أرى أنها لم تصل حتى الآن إلى المحكمة الدستورية .

وأضمت صوتي لصوت الأستاذ مجدي حلمي أن تصدر كل منظمات حقوق الإنسان صحيفة مبسطة لرجل الشارع بدلا من مخاطبة الصقوة .

محمد ابراهيم فزاع

محامي عضو مجلس النقابة العامة للمحامين

تكلم الأستاذ ممدوح نخلة باعتبار ان تيار منتصر الزيات مسؤولا عن الاغتيالات التي تمت للأقباط وخاصة في أسيوط وأنا أساسا من أسيوط وأقول أن المشكلة ليس في تيار منتصر بل في التيارات الدينية جميعها فهي المسؤولة عن الاغتيالات سواء بالمساعدة أو المشاركة أو التحريض وهي مسألة خطيرة أن ننسب لتيار أو فصيل معين من التيارات الإسلامي مسؤولية اغتيال الأقباط ، فأنا أعتقد أن كل التيارات الدينية في مصر سواء المعتدل أو المتشدد مسئول عن اغتيال الأقباط وغير الأقباط.

بالنسبة لمصطلح حقوق الإنسان أتحدث عن حق الأقلية وحق الأغلبية ، وهذا غير جلائز الحق متساو للجميع ، حق الإنسان في الدفاع عن نفسه في جميع الشرائع وفي جميع القوانين ويساوى حقه في الدفاع عن الآخرين وحقه في حرية العقيدة واحترام حقه في العمل واحترام حقه في الحياة واحترام حقه في أن يعيش عيشة كريمة واحترام حقه في الدفاع عن نفسه والآخرين .

وعلى الرغم من أننا على مشارف القرن الواحد والعشرين إلا أن بعض الدول العربية تعتمد نظاما سيئ للغاية الآن تعتمد نظام الكفيل في السعودية والكويت هذا النظام مقنن في السعودية والكويت فعلينا جميعا أن نطالب بإسقاط نظام الكفالة في هذه الدول سواء كان ذلك بالحوار مع السفارات لهذه الدول أو توجيه خطابات مباشرة للسلطات الحاكمة في هذه

الدول ، فما معنى أن يكون هناك كفيل على إنسان ؟ إذا كان نظام العمل في هذه الدول يقر حق العمل فيجب أن يكون هناك تنظيم لهذا الحق بعيدا عن نظام (الكفالة) . أما بالنسبة لما ذكره الأستاذ منتصر الزيات حول مسألة منع الأحزاب الدينية أريد أن أقول له ماذا لو أتيح حق إنشاء الأحزاب الدينية ترى كم حزب إسلامي سيكون بالنسبة للتيار الإسلامي ؟ وكم حزب مسيحي أيضا ؟ فأنا شخصا ضد هذه الأحزاب ولأن كل حزب سيعتبر نفسه هو المعبر الوحيد عن الدين من وجهة نظره ولأن كل فصيل من الفصائل الإسلامية أو من الفصائل المسيحية أو الفصائل اليهودية سيرى أنه المعبر الوحيد عن الدين والجميع على خطأ ألا ترى أنها مسألة في منتهى الخطورة بالنسبة للأحزاب الدينية هذه ستشكل خطورة سياسية وإذا كانت الأحزاب الدينية هذه تستطيع أن تقدم برنامجا محدداا فلتطرحه على الناس وليحدد الناس مصير هذه الأحزاب ، لابد من طرح برنامج سياسي حتى يكون الاحتكام حوله .

وبدلا من طرح مسألة الأحزاب الدينية ، لتتفق جميعا على اختلاف دياناتنا وعلى اختلاف رؤانا السياسية على أن ندافع عن حق الجنين أن يحيا حياة كريمة في بطن أمه؟ لماذا لاندفع عن حق المرأة في العمل وحققها في أن تعيش حياة كريمة ، فنحن نتمسك بالمواثيق فقط ، وللأسف لو أن كل منظمة من منظمات حقوق الإنسان تتبنى حقا محددا وتعمل مع الجماهير ، لكن ما نشاهده هو تواجد منظمات حقوق الإنسان في المنتديات السياسية فقط .

المسألة الأخيرة والتي أثارت كثيرا في الجلسة السابقة هي الحديث عن التمويل يكفي أن تبتعد المنظمات المصرية عن التمويل من خلال منظمات صهيونية أو تتعامل مع إسرائيل وهذا في رأي كافي ، فمن يستطيع أن يمد المنظمات بأي دعم فعلى للمنظمات أن تقبله شريطة أن تنظم برنامجا يخدم المجتمع المصري والشعب العربي ويدافع عن حقوق الإنسان .

محمود على

صحفي بجريدة الوفد و محرر باب وطني حبيبي

في البداية أنا مختلف مع الفكرة التي يقول بها البعض أو ينادى بها البعض في مسألة الفصل بين السياسة وبين فكرة حقوق الإنسان ، لأنني أتصور في مثل هذا الواقع الذي نعيشه في المجتمع المصري لابد أن ترتبط قيم وأفكار حقوق الإنسان بالروى والموقف السياسي ، من هنا أعتقد أن القوى السياسية بشكل عام تحتاج إلى حالة من حالات المراجعة لموقفها أو أطروحتها التي تطرحها في مواجهة أفكار حقوق الإنسان .

ثانيا: لي عدة ملاحظات على الآلية الإعلامية التي تحدث عنها أ. نبيل عبد الفتاح وهو في حقيقة الأمر تحدث عن آلية إعلامية في مجتمع مفتوح به معارضة حقيقية وبه اتصال بال جماهير وبه زخم في الشارع وهناك تنوع ثقافي وفكري ومن هنا تكون لدينا آليات إعلامية مختلفة وواسعة وتؤثر فيهم وتشكل وجدانهم وتطرح صياغات حقوق الإنسان لكن هذا ليس صحيحا ، لأن المجتمع المصري مازال مجتمعا مغلقا ولا يوجد تداول حقيقي للسلطة ، وبالتالي لا توجد حالة من حالات الحراك بالشارع المصري.

وفيما يتعلق بالعنوان الرئيسي الخاص بمسألة الإعلام، يجب أن نتحدث في مسألة الإعلام وحقوق الإنسان وأنا بصفتي الحزبية أو بصفتي صحفي أو محرر في صحيفة الوفد أعتقد أنني أستطيع وبشكل سريع جدا أن أتناول موقف الحزب أو موقف صحيفة الوفد ووسائل الإعلام الأخرى المختلفة والتي يمكن أن تتم مثل المؤتمرات الجماهيرية أو الندوات أو الإصدارات الصحفية المختلفة وأنا أعتقد أننا لو تحدثنا بشكل موضوعي عن حقوق الإنسان يمكن أن نقسمها إلى ثلاثة أقسام أو أربعة محاور ، المحور الأول هو فكرة تداول السلطة والمشاركة الشعبية وأعتقد أن حزب الوفد سواء كان حزبا أو صحيفة هو من أكثر القوى السياسية وضوحا وتحديدا فيها ، وكفى أن هناك قضايا كان مسكوتا عليها ولم تطرح إلا عبر صحيفة الوفد مثل قضية منصب رئيس الجمهورية ومثل موقف الوفد لمبدأ التجديد الدائم لرئيس الجمهورية وأعتقد من وجهة نظري أن هذه القضايا أكثر أهمية للشعب من قضية نصر حامد ابوزيد رغم أنني متعاطف تماما مع قضية نصر حامد

أبو زيد وكان موقفي مختلفا ولكن ما أعتقد أنه هناك قضايا أساسية مثل قضية تداول السلطة ومسألة المؤسسة الحاكمة فهي القضايا الأحق.

وعلى مدار سنوات طويلة يبنى حزب الوفد مواقف محددة وواضحة مثل موقفه ضد قانون الأحزاب السياسية وضد تزوير الانتخابات وتزيف إرادة الشعب وقاطع الانتخابات أكثر من مرة سواء كانت انتخابات محلية أو انتخابات مجلس الشعب كما حدث 1990م.

المحور الثاني هو مسألة الحق في المحاكمة العادلة وأنا أعتقد أن موقف الوفد أيضا كان واضحا لا لبس فيه سواء فيما يتعلق هذا بمحاكمة ناصريين أو محاكمة شيوعيين أو محاكمة تيارات دينية ، فالوفد موقفه واضح فيما يتعلق بالمحاكمة العادلة أو المحاكمة المنصفة والوفد ضد المحاكم الاستثنائية كما أنه ضد المحاكم العسكرية ومع وجود كافة الضمانات لقضاء مستقل وقضاء محترم .

وفيما يتعلق بالمحور الثالث والخاص بالحريات العامة والحق في التنظيم والحق في التجمهر والحق في التظاهر والحق في التعبير أعتقد أن موقف الوفد كحزب أو كصحيفة من أقوى المواقف الموجودة على الساحة وأنا ما زلت أتذكر أن عمال الحديد والصلب وقعوا مذكرة شكر فيها الآلاف من العمال صحيفة الوفد لموقفها من إضرابهم والأحداث التي تلت الإضراب عام 1989 وأعتقد أن هذه المذكرة لم تقدم إلا لصحيفة الوفد بالرغم من أنها صحيفة ليبرالية ووفقا للمفهوم السياسي ربما تتعارض وتتناقض أحيانا مع بعض الحركات العمالية وهذا غير صحيح ، والموقف من أحداث عمال المحلة وكفر الدوار وهناك العديد من المواقف التي كان الوفد واضحا ومحددا ، لقد تبنى الوفد في النهاية بغض النظر عن القائمين على هذه الأحداث وأيضا كان الاختلاف الايديولوجي معهم تبنى الوفد الموقف الواضح المحدد لمفهوم الحريات بشكل عام .

والمحور الرابع هو مسألة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وهذه مسألة مهمة للغاية وذلك باعتبار ان الوفد حزب ليبرالي وبالتالي فهو معادى لمسألة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وبالعكس من ذلك فإن القوانين التي أصدرتها حكومات الوفد المختلفة فيما يتعلق بمجانية التعليم وفيما يتعلق بحقوق العمال . وحاليا في الواقع أن صحيفة الوفد هي الصحيفة الوحيدة التي شنت حملة متواصلة ومتتالية وجاءت بنص المشروع الأساسي

لقانون العمل الجديد وشنت حملة صحفية ضد سلبيات القانون أكثر بكثير من صحيفة "العربي" وصحيفة "الأهالي" اليساريين.

١/أماني عثمان

عضو الاتحاد النسائي - السودان

بداية أريد أن أسأل الأستاذ منتصر الزيات الذي تكلم عن الأقليات المسلمة ومعاناتها أسأله ما رأيه في الإرهاب الذي يمارسه الإسلاميون سواء أكان في الجزائر أو في السودان أو في أفغانستان حيث منعت النساء من حق التعليم والعمل وأجبروا على ارتداء النقاب وكذلك محنة الإنسان في السودان ومحاولة الزج بالطلاب صغار السن في حرب الجنوب مما دفع الطلاب في الأسبوع الماضي للتمرد وحرق المعسكر الذي يحتشدون فيه . إن الذي يحدث في السودان باسم الإسلام هو لا يمت للإسلام بصلة وهو انتهاك واضح لحقوق الإنسان .

١/سامي الأكياي

عضو أمانة التدقيق الحزب الناصري

للأسف الشديد وجدت فرق سياسية هامة داخل عالم حقوق الإنسان هذه بداية تعقيبي على الأستاذ سعيد عبد الحافظ الذي عرض لنا عرضا تاريخيا لحزب الوفد من العشرينات للثلاثينات وأغفل الأربعينات والحركة الوطنية في الأربعينات وحقوق الإنسان التي أهدرت في الأربعينات وكانت حكومة الوفد موجودة. أما عن حزب الوفد الجديد فقد كانت فترة المرحوم مصطفى شردي هي العصر الذهبي لصحيفة الوفد في الدفاع عن حقوق الإنسان , بعد ذلك لم أرى لصحيفة الوفد موقفا للدفاع عن حقوق الإنسان كما يجب . بالنسبة لورقة أ. فاروق العشري والتي تعرضت للمرحلة الناصرية واكتفت حتى سنة 1971م ولكن كانت هناك حركة ناصرية بعد ذلك ، لكنه لم يتعرض لها ، ولقد اهتمت صحيفة "العربي" بحقوق الإنسان بسبب وجود الأستاذ محمد فائق أمين المنظمة العربية لحقوق الإنسان في مجلس إدارة الصحيفة مما دفعها إلي أن تكون قضية حقوق الإنسان موضوعا للاهتمام. وأنى أرى أن كل الحاضرين مهتمون بحقوق الإنسان ومؤتمرنا هذا

متخصص جدا في هذا المجال وعلينا أن ننسى الحزبية التي تعتبر من أهم الأسباب التي تؤدي إلى ضعف تأثير ثقافة حقوق الإنسان في مصر .

تعقيب الأستاذ منتصر الزيات

محامي ناشط بالحركة الإسلامية

النقطة الأولى : طبعاً لن نرد على البعض أو نتجادل مع البعض لأننا نسمع بعض وهذا يمكن أن يكون مقولة صحيحة .

النقطة الثانية : أنا أعتذر بشدة لعدم الإعداد بما يتناسب مع الموضوع والحضور ، لكن عزائي أن الوقت كان ضيقاً جداً فلقد كانت في البدء مداخلة ففوجئت بها تنقلب إلى مشاركة أو ورقة مكتوبة من قبلي في خلال الثماني والأربعين ساعة الماضية . والحقيقة أني أرى أن أ. نبيل عبد الفتاح جبر النقص فعلاً، وما أرجوه من المنظمين للندوة أن استرد الورقة وأطلع عليها لاحقاً.

الحقيقة أني استفدت من المعلومات القليلة التي ذكرها الأستاذ ممدوح نخلة وكثيراً مما كتبه في مقال طويل في صحيفة "الحياة اللندنية" ولكني أسأل سؤالا ربما يكون رداً على سؤال الدكتور "كمال مغيث" "أنا أريد أن أفهم حقيقة ، هل يناط بحركة حقوق الإنسان تغيير النمطية السائدة للمجتمعات الدولية ؟ أو مطلوب من حركات حقوق الإنسان أن تعمل على قلب النظام السياسي والاجتماعي والدستوري في المجتمعات ؟ هذا سؤال أرد به على سؤال د. كمال مغيث .

أما بالنسبة لأخي أ. ممدوح نخلة فالإحصائية التي ذكرها صحيحة وأنا سألت منظمات حقوق الإنسان وحصلت على تلك الإحصائية الشهر الماضي وسألت أيضاً هل هؤلاء القتل من الأقباط بسبب عقيدتهم الدينية أى بسبب دياناتهم ؟ فأجابني أ. محمود قنديل مديو وحدة العمل الميداني في المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أنه ليس كل هؤلاء القتل بسبب دياناتهم منهم من قتل عشوائياً ومنهم من ليس لأنه قبطي إنما لكونه يتعامل مع الحكومة كمرشد مثل المرشدين المسلمين وليس ما أقوله مبرراً . فأنا بصفتي الشخصية وبصفتي أنتمى لهذا التيار والذي أعتد بالانتماء إليه ، وأحاول بهذا الاعتزاز وبهذا الانتساب لهذه الحركة أحاول أن أغير فيها من الداخل ، هذا دور الرواد أو دور المفكرين

داخل الحركة الإسلامية أن يغيروا ما فيها هكذا فكل حوادث القتل أدينها دون غضاضة في ذلك كما أدين حوادث القتل للشرطة .

وأطمع لتحقيق التآخي بين الأقباط والمسلمين وأنا ممن يرون عدم تحديد نسب الأقباط في مشاركتهم في الحياة السياسية وأنا ممن يرون أن على الأقباط أن يعملوا ويشمروا السواعد ويشغلوا بالحياة السياسية ويحصلوا على حقوقهم وعلى مناصبهم الوزارية باعتبارهم مصريين ، ولا غضاضة عندي في ذلك على الإطلاق، ومسألة الأقليات والأغلبية بالمناسبة مصطلح ذا اعتماد دولي وليس من عندي ورغم أننا نطمح في مصر إلغاء هذا التقسيم فعلا وليس من قبيل المزايدة السياسية ، فأنتم تعرفون من أكون كما أنني أعرف أغلب الحضور .

ولا أريد العودة للتأكيد عليه أن هذا التقسيم بين الأقلية والأغلبية هذا تقسيم دولي معروف ونحن هنا في مصر لا نعتمده و مشاركة الأقباط في الحياة السياسية بوصفهم مصريين أكبر حماية ودافع لهم إلى نيل كل ما يرغبون فيه وكسر الجمود الذي يحيط تمثيلهم وأريد أن أقول إن جرائم القتل التي وقعت ضد الأقباط لا تخرج في معظمها عن محافظتي المنيا وأسيوط بما يعنى أن أكثر أحداث القتل هذه لاعتبارات اجتماعية وتأريية أكثر من كونها اعتبارات دينية ولقد تم إدانتها من قبل الجماعة الإسلامية نفسها عقب أحداث أبو قرقاص ، فلقد أصدرت الجماعة الإسلامية بيانا أدانت فيه الحادث وتغافلت وسائل الإعلام عن الإشارة إليه وأدنت أنا الحادث في مقال في صحيفة الشعب وفي مقال آخر في صحيفة أفاق عربية وكلها قريبة من الإسلاميين أدنت الحادث بشدة . وحينما سافرت إلى لندن العام الماضي ، وقابلت هناك بعض قيادات الجماعات المقيمين في الخارج أطلعوني على بيان أرسلوه ألي كل وكالات الأنباء والصحف يشجبون فيه هذا الاعتداء الذي حدث ولم ينشر من قبل أي من وكالات الأنباء أو الصحف . الجماعة الإسلامية شجبت الحادث وشجبت القائمين به حتى ولو كانوا من العناصر المنتمية للجماعة .وعندما نقول نحن نحب الأقباط ، نقول والله نحن نحب الأقباط ونحب النصرارى لأنهم جيراننا وأهلنا من زمان .

أما مسألة احتكار الحديث عن الإسلام أريد أن أؤكد هنا أن الكثير من حقهم أن يقولوا نحن مسلمين وأنا أقول أنت مسلم أو نصراني تعتمد منهجا سياسيا معيناً . أنت مسلم تقول أنا مسلم .. لكن أنا ليبرالي النظرية والمنهج والأستاذ فاروق العشري مسلم لكنه يعتقد النظرية الناصرية مثلاً فمن حقي أيضاً دون أن أنفي عليك إسلامك أو أنفي عليه إسلامه أن أقول أيضاً أنني اعتمد النظرية الإسلامية لحل المشكلات دون احتكار الحديث باسم الإسلام .

تعقيب الأستاذ فاروق العشري

عضو المكتب السياسي للحزب العربي الديمقراطي
"أولاً موضوع ورقتي "علاقة الحزب الناصري بحقوق الإنسان ، وفي إطار ذلك أعددت الورقة المقدمة .

ثانياً أنا لا أقيم أبداً فترة الثورة، وقد يكون من يراها من منطلقات حقوق الإنسان أو غيرها وهذه قضية أخرى يمكن فيها بحث طويل ومتصل .

ثالثاً ملاحظتي حول ماورد علي لسان أحد الزملاء من المتحدثين والذي قال :على النشاط في حقوق الإنسان أن يستقبلوا من حزبهم وأنا أقول بصراحة أنا ضد هذا الكلام ، فالحزب يعبر عن فكر أو أيديولوجية أو نظرية سياسية أو أهداف سياسية أو خطة عمل ، فما هو وجه التعارض بين هذا وبين أن أقول أن الإنسان ولد حر ويجب أن يتمتع بحرياته من الميلاد حتى الممات ؟ أنا لا أرى تعارضاً ومن هنا أنا ضد أن يستقبل نشاطاً حقوق الإنسان من أحزابهم .

وقضية أخرى في تعليق الدكتور كمال مغيث حيث رأى أنه ليس بالضرورة الربط بين الحقوق السياسية والحقوق الاجتماعية وأنا الآن كحزب ناصري وواحد من أحزاب المعارضة وأرى كل شيء يهدر سياسياً واجتماعياً واقتصادياً ، فالحقوق المدنية والسياسية غائبة ونحن حالياً مع تدعيم الحريات السياسية والمدنية إلى أبعد مدى فهذا يعتبر مكسب أما توليف الإثنين معاً الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية فهذا شيء طيب لكن تظل قضية منطق وتعامل مع الواقع .

النقطة الأخيرة لقد كنت واضحا في عرضي كله بدءا من نقطة أساسية تدور حول ما هي الناصرية اليوم من أجل رؤية مستقبلية وإن كنت قد بدأت بالمنطلقات لأنني أعتبر أن الناصرية كفكر أو كتجربة تتضمن أيديولوجية ولم أسرد تاريخ الناصريين لأقف عند فترات معينة إنما كنت أتحدث من ثوابت ومنطلقات لأصل في النهاية إلى كيف يمكن أن تكون هناك حقوق إنسان ؟ وما ضماناتها ؟ وعددت هذه الضمانات باعتبارها رؤية للواقع وانطلاقا للمستقبل .

تعقيب أ. سعيد عبد الحافظ

صحفي بجريدة الوفد ومنسق حملة حرية التعبير بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان قال د. كمال مغيث إن موقف صحيفة الوفد من نصر حامد أبو زيد وعلاء حامد واستقالة فرج فودة منافيا لحقوق الإنسان وأريد إن أقول أن مسألة د. نصر حامد أبو زيد كانت قضية قانونية في المقام الأول وحزب الوفد لا ينظم حركة الأفراد المنتمين له أو للمجتمع ، نحن لا نقول لأحد ماذا تأكل أو ماذا تشرب ، فالناس من حقها أن تفعل ما تريد هذا مذهب ليبرالي أصيل ، فقضية نصر حامد أبو زيد كانت قضية قانونية وأنا أرى أن الذي أضر د. نصر حامد أبو زيد ليس الذين رفعوا عليه قضية بقدر التعامل الإعلامي الفج مع قضية أبو زيد والبوستر التي كانت تعلق ، وتركوا ساحة القضاء حتى صدر حكم محكمة النقض بالتفريق بين د. نصر أبو زيد وزوجته ، ولا أعتقد أن حزب الوفد له علاقة بهذه المسألة . يقول أ. سامي الأكياي أنني أغفلت الحركة الوفدية في الأربعينات .. أنا لم أكن أتحدث عن الحركة الوفدية فلقد كنت أكرس لفكر الحقوق المدنية السابقة على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وهي قديمة جدا منذ الماينا كارتا والسابقة أيضا على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي هي "حركة حقوق الإنسان" بالمعنى الضيق . فقد حاولت أن أرصد إذا ما كانت الوفد لديه فكرة عن الحقوق المدنية سابقة بفترات على المواثيق الدولية .

تعقيب أ. نبيل عبد الفتاح

خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام
أبدأ تعقيبى بملاحظة أن بعض الزملاء في القاعة وكذلك عدد من المثقفين يطرحون
فكرة إزاء فكرة أخرى ورأى إزاء رأى آخر ، المشكل أننا نتعامل مع الموضوع على أنه
موضوع دفاعي ربما لأننا نشطاء سياسيين ولنا نشاط حقوق الإنسان . نحن هنا في
عمل بحثي وليس عمل سياسي فالمناقشات حول الموضوع الذي كنا نطرحه إنما تفتح
الباب على مصراعيه ونناقش كل الأمور ، كأننا جماعة سياسية وثقافية عشوائية . أيضا
العلاقة بين النشاط في الحركة الدولية لحقوق الإنسان ، في كل بلد من بلدان العالم هم
نشاط لا علاقة لهم بالأحزاب السياسية .. هذه نقطة أساسية فالموضوع في مصر والعالم
العربي مختلف وهذا موضوع آخر .

هناك آليات متعددة ، ولكن ينبغي أن نخرج من إطار الحواجز السياسية ونزيل
الغمامات من على أعيننا ، الإسلاميون استخدموا الكاسيت في السبعينات ثم استخدم أيضا
الإسلاميون الراديكاليون ، وأسأل هذه ليست آلية ؟ هي آلية خطيرة جدا وهي البداية في
ثورة الاتصالات الحديثة ، الكاسيت أداة اتصالية للمصريين الذين يعيشون في أوروبا
والخليج وبين أهاليهم هنا ، أي استخدام أوسع ، وأهم من التليفون وأهم من الإنترنت
وكذلك أرخص .

نأتي إلى العلاقة بين السياسة والسياسيين في مصر وحركة حقوق الإنسان ، أنا في
رأى أنها علاقة فاعلية بمعنى إذ وجد النشاط السياسي سواء كان فردا أو نشاطا في
مجموعات فإن السلطة السياسية أو الحزب السياسي في بلد ما غالبا ما ينتهك حق من
حقوق الإنسان ، هذا شكل أما الشكل الآخر أن النشاط أيضا يتمتعون بالحقوق السياسية
ويمارسونها ولكن إذا الحزب الذي ينتمي إليه النشاط وصل إلى السلطة وتولى موقعا من
مواقعها ففي هذه الحالة عليه أن ينسحب من الحركة حتى إذا عاد إلى المعارضة وأراد ألا
يعارض سياسيا ويمارس دوره في حركة حقوق الإنسان بالمعنى الذي نعرفه في كل الدنيا
باستثناء المكان الذي نعيش فيه مصر وبعض البلدان حولنا فقط .

الإعلام عن حركة حقوق الإنسان .. لابد أن يكون هناك إعلام عن الواقع الفعلي
الموضوعي لحركات حقوق الإنسان .

المحور الثالث

1- حقوق الإنسان في الاعلام القومي

د. محمد شومان

2- آليات إعلام حقوق الإنسان واشكالياتها بالتطبيق على بعض الحقوق

النوعية في مصر

د. كمال مغيث

تعقيب : د. احمد عبد الله

رئيس الجلسة : أ. ماجدة مورييس

حقوق الإنسان في وسائل الإعلام القومية

ملاحظات أولية

د. محمد شومان

أستاذ الإعلام بكلية البنات جامعة عين شمس

هذا البحث يفترض فيه إجراء مسح لمواقف ما يعرف بوسائل الإعلام القومية من صحافة وإذاعة وتلفزيون إزاء حقوق الإنسان ، وذلك للتعرف على مدى اهتمام الإعلام القومي بهذه القضايا ، والسؤالان يتضمنان بالضرورة أبعادا كمية وكيفية تتصل بقضايا التطور الديمقراطي في مصر وحرية الصحافة ووسائل ، وأوضاع العاملين في وسائل الإعلام ، علاوة على رؤية الدولة لمثل هذه القضايا باعتبار أن الإعلام القومي هو في التحليل الأخير إعلام الحكومة المصرية .

واعتقد أن إنجاز مثل هذا البحث يتجاوز قدرات الباحث الفرد ، ويتطلب قيام فريق بحثي يجمع باحثين من تخصصات مختلفة يقومون بتحليل مضمون وتوجهات الإعلام القومي من قضايا حقوق الإنسان بهدف التعرف على مكونات خطاب حقوق إنسان في الإعلام القومي ، والمحددات السياسية والأيدولوجية والمهنية التي يخضع لها هذا الخطاب . أي ظروف إنتاج هذا الخطاب ، بالإضافة إلى التعرف على مدى واقعيته وفاعليته من وجهة نظر منتجي هذا الخطاب (القائمون بالاتصال في الإعلام القومي) من ناحية ، وجمهور هذا الخطاب أي الذين يتلقوه من ناحية أخرى .

ومثل هذا البحث المسحي الشامل يمكن أن يتناول فترة زمنية ممتدة أو أن يقتصر على سنة واحدة بحيث تكون ضمن إطار تقرير حالة عن حقوق الإنسان في مصر يصدر سنويا ، ويشتمل على قسم خاص بحقوق الإنسان في وسائل الإعلام القومية والصحافة الحزبية .

وإلى أن يتبنى أحد مراكز البحوث المستقلة هذا الاقتراح أتصور أن هناك مجموعة من الفروض والملاحظات التي يمكن طرحها للنقاش حول خطاب حقوق الإنسان في وسائل

الإعلام القومية ، تمهيدا لتطوير الموضوع وبلورته في سياق مشروع بحثي طموح .
الفرضية الأولى :

أن وسائل الإعلام القومية تقدم خطابا متبلورا لحقوق الإنسان ، يتجلى كرسالة من مرسل إلى متلق بغرض التأثير في الأخير ، أي أنه خطاب أيديولوجي عرضي يتم إنتاجه ، ويمكن قراءته في ظروف مادية ومعنوية محددة، الأمر الذي يشير إلى أهمية دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بمثل هذا الخطاب بوصفه حدثا تاريخيا (1)

والمفارقة أن تبلور واكتمال خطاب حقوق الإنسان في الإعلام القومي يتنافى وحيز المسافة أو الوقت المحدود الذي يخصص لحقوق الإنسان بالمعنى الشامل في وسائل الإعلام القومية ، وكذلك فإن التناقض الظاهري لأهداف هذا الخطاب من الصعب أن تخفى حقيقة أهدافه الأيديولوجية وتكاملها ، والتي يمكن رصدها وتحليلها فضلا عن تحليل الملامح الأساسية لهذا الخطاب
الفرضية الثانية :

أن خطاب حقوق الإنسان في وسائل الإعلام القومية يقدم مفاهيم زائفة وسطحية لمبادئ حقوق الإنسان ، ويسئ لكثير من جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان المصرية المستقلة حيث ينظر إلى أنشطتها باعتبارها خصما للسلطات الحكومية ، وبالتالي يناصبها العداء أو على الأقل يتجاهل وجودها ، الأمر الذي يلحق الضرر بحركة حقوق الإنسان في مصر ، خاصة في ظل ضعف ومحدودية ما أطلق عليه الإعلام الموازي أو المقاوم ، وعدم قدرته على الوصول إلى الجماهير الواسعة التي تستهلك ما تقدمه وسائل الإعلام القومية ، إن المقصود من الإعلام الموازي أو المقاوم هو مجمل الأنشطة الاتصالية والإعلامية التي تقوم بها الأحزاب والحركات الاجتماعية والمنظمات والجمعيات غير الحكومية المستقلة عن الإعلام الحكومي .

الفرضية الثالثة :

رغم محدودية وضعف خطاب حقوق الإنسان في الإعلام القومي ، إلا أن حضوره وقوة تأثيره النسبيين يرتبطان بضعف إعلام أحزاب المعارضة ومنظمات حقوق الإنسان ،

وبصفة عامة فإن الإعلام الصادر عن المنظمات غير الحكومية لا يعد سوى هامشا ضئيلا يكافح من أجل البقاء بجوار الدولاب الإعلامي الجبار للدولة ، وما يشيعه من تقاليد الإنتاج والاستقبال ، وتحنكر الدولة وهيئاتها العامة أهم المؤسسات الإعلامية وخاصة الإذاعية والتلفازية احتكارا تاما وتمنع قانونا إنشاء مؤسسات إعلامية خاصة في هذين المجالين بل وفي قانون الصحافة المطبوعة (2).

و في ضوء الفروض الثلاث السابقة يمكن إثارة مجموعة من الملاحظات الأولية حول خطاب حقوق الإنسان في وسائل الإعلام القومية ولا تدعى هذه الملاحظات تقديم قراءة تحليلية لبنية هذا الخطاب ، فهي مجرد قراءة عامة وأولية تنسم بقدر كبير من التعميم خاصة ومثل هذا الخطاب العريض والممتد عبر وسائل الإعلام القومية من صحافة وإذاعة وتلفزيون يختلف في تكتيكاته ووسائله باختلاف هذه الوسائل ، وتباين هامش الحرية المتاح أمام القائمين بالاتصال (الصحفيون والإعلاميون) ، فالصحافة القومية تفسح قدرا أكبر بكثير من حرية تناول قضايا حقوق الإنسان مقارنة بالإذاعة والتلفزيون اللذين يخضعان لرقابة صارمة وفق نظام بيروقراطي صارم ، ربما ذلك لإدراك الحكومة بقدرة الإذاعة والتلفزيون على التأثير في الجماهير العريضة بدرجة تفوق الصحافة القومية التي ينحصر تأثيرها عادة في جمهور المتعلمين والذي يتسنى له قراءة الصحف .

وتغطي الملاحظات المقدمة في هذه الورقة ثلاثة موضوعات أساسية ترتبط بخطاب حقوق الإنسان في وسائل الإعلام القومية أولا: أهداف خطاب حقوق الإنسان ، وسماته الرئيسية ، ومستقبله.

أهداف خطاب حقوق الإنسان في وسائل الإعلام القومية :

يمكن القول أن تبعية وسائل الإعلام القومية للحكومة والتزامها بالأيديولوجية السائدة وعملية التضليل الإعلامي وتزييف الوعي تضمن اتفاق منتجي خطاب حقوق الإنسان في الإعلام القومي على مجموعة من الأهداف ، وهذا الاتفاق يتم تأكيده وضمنان استمراريته من خلال آليات ملكية الحكومة لوسائل الإعلام القومية وإشرافها المباشر وغير المباشر على تعيين القيادات الإعلامية ، وفرض نظم للعقاب والثواب .

وتتلخص أهداف خطاب حقوق الإنسان في وسائل الإعلام القومية في:

التوظيف السياسي لحقوق الإنسان أي لخدمة أهداف السياسة الرسمية ، أي أن نشر أو بث الأحداث والقضايا الخاصة بحقوق الإنسان المدنية والسياسية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عبر وسائل الإعلام يخضع لاعتبارات سياسية محدودة وقصيرة النظر ولا يستهدف بالتالي تعميق الوعي بقضايا حقوق الإنسان ، وقد برز هذا التوظيف السياسي في كثير من المناسبات وتجاه أحداث داخلية محلية أو عربية أو دولية ، اتخذ هذا التوظيف السياسي أنماطا عديدة منها نمط الاتفاق مع خطاب حقوق الإنسان الذي تقدمه جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان المصرية والعربية والدولية ضد العمليات الإرهابية للجماعات الإسلامية ، أو ضد الختان ، وفي سياق هذا النمط تسمح وسائل الإعلام القومية بنشر التصريحات أو بيانات جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان المستقلة .

في المقابل هناك نمط الاختلاف مع خطاب أحزاب المعارضة وجمعيات ومنظمات حقوق الإنسان المستقلة المصرية والعربية والدولية كما حدث بالنسبة لقضايا التعذيب ومعاملة السجناء والمحتجزين ، وانتهاكات حرية الفكر والتعبير ، وفي هذا النمط يتم تجاهل وعدم نشر أو بث أي معلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان في مصر وكذلك تجاهل خطاب منظمات حقوق الإنسان المستقلة والهجوم على مصداقية ما تقدمه من تقارير والتشكيك في مشروعيتها وجودها وعملها .

وترصد "أمني قنديل" ثلاثة دوائر أو مستويات لاهتمام الصحافة المصرية بقضايا حقوق الإنسان هي العالمية والإقليمية والمحلية ، وعلى سبيل المثال فإن قضايا حقوق الإنسان في الدول العربية تحدها توجهات الدولة السياسية (3).

(3) والملاحظ على خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الحكومي خاصة في الإذاعة والتلفزيون أنه يركز على المستوى العالمي مقارنة بالمستويين العربي والمحلي .

2/ الهجوم على منظمات حقوق الإنسان المصرية والدولية والتي تقدم تقارير مستقلة تتعارض والسياسة الرسمية

ويتخذ هذا الهجوم أساليب وتكتيكات دعائية مثل الكذب ، والتشويه المتعمد والمبالغة ، والربط الزائف والتشكيك وخلق صور نمطية سلبية ، في هذا الإطار تثار مخاوف الاختراق الأجنبي ، والمؤامرة الدولية للنيل من الاستقلال الوطني والتدخل في الشؤون

الداخلية ، ويجرى تضخيم مسألة الدعم والتمويل الخارجي ، والإشارة إلى نشطاء حقوق الإنسان في الداخل كمرتزقة يعملون من أجل الحصول على التمويل الأجنبي ، كما تصور منظمات حقوق الإنسان المستقلة على أنها كيانات غير قانونية . وتجمعات نخبوية محدودة ليس لها تأثير جماهيري ، كما ترتبط بالخارج وبأولويات القضايا التي تخدم مصالح القوى الكبرى ، كذلك يوظف الخطاب الإعلامي الرسمي بطريقة دعائية مبتسرة بعض مقولات الحفاظ على الهوية الحضارية الإسلامية للحفاظ أو رفض المواثيق والإعلانات الدولية لحقوق الإنسان .

على مستوى آخر فإن حداثة نشأة جمعيات حقوق الإنسان وغياب تقاليد الحل السلمي للصراعات وضعف قيم التعايش والمشاركة قد أدى إلى نشوب خلافات وصراعات على أسس سياسية وشخصية كما حدث في المنظمة المصرية لحقوق الإنسان 1993م (4). وقد استغل الخطاب الإعلامي الحكومي هذه الصراعات لتحقيق أهدافه في التشكيك في مصداقية وشرعية هذه الجمعيات ، حيث جرى تصويرها على أنها تجمعات لعناصر في المعارضة تستغل وتوظف مبادئ حقوق الإنسان لتحقيق أهداف سياسية .

3-خلق بدائل ترتبط بالحكومة وتعمل في مجال حقوق الإنسان مثل الجمعية المصرية لحقوق الإنسان ، وجمعية أنصار حقوق الإنسان ، حيث تعمد الخطاب الحكومي تضخيم دور الجمعيتين وتلميع قياداتها وذلك في محاولة لتأميم حركة حقوق الإنسان في مصر . على مستوى آخر يركز الخطاب الإعلامي الحكومي على أنشطة بعض الهيئات الرسمية أو المرتبطة بالحكومة التي تتطرق لبعض جوانب حقوق الإنسان والتي لا تتناقض والسياسة الرسمية مثل بعض حقوق المرأة والطفل .

ثانيا : سمات خطاب حقوق الإنسان في وسائل الإعلام القومية

حددت أهداف خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الرسمي ملامح وسمات هذا الخطاب والتي يمكن رصد أهمها في :

1-محدودية وموسمية التناول : يخصص الإعلام الحكومي مساحة محدودة في الصحافة ، ووقت محدود للغاية أيضا في الإذاعة والتلفزيون لتناول حقوق الإنسان ، وتتركز هذه التغطية في مواسم معينة كالاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان ، أو

لمتابعة حدث أو تطور داخلي مثل الرد على تقرير دولي يرصد الانتهاكات لحقوق الإنسان داخل مصر ، أي أن الخطاب الحكومي ينحصر في دائرة رد الفعل ، أو الدفاع السلبي ، كما يركز الخطاب الحكومي على الأخبار والتقارير حول حقوق الإنسان في الخارج والتي يعتقد حارس البوابة أو المسيطر على دولا العمل الإعلامي الحكومي أنها أبعد ما تكون عن قضايا وأولويات حقوق الإنسان في الواقع المصري .

2-سطحية وجزئية تناول : لا يهتم الخطاب الحكومي بتأصيل حقوق الإنسان أو توضيح أبعادها ومكوناتها باستثناء بعض مقالات الرأي في الصحافة القومية ولا تقدم برامج أو مضامين لتعريف وشرح المواثيق والعهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان ،فضلا عن علاقة حقوق الإنسان بقضية الديمقراطية والتنمية ،وأعتقد أن غلبة التوظيف السياسي لهدف رئيسي لمثل هذا الخطاب تدفعه دائما للانتقاء غير الأمين لقضايا حقوق الإنسان ،والتركيز على أحداث أو قضايا هامشية غير واقعية يعمد إلى عدم الربط بينها أو تقديم تحليل لأبعادها ، أن السطحية هنا تقود إلى تبسيط وتجزئة للقضايا ،ومن ثم غياب رؤية كلية لحقوق الإنسان وعلاقتها بالواقع الاجتماعي والسياسي سواء على الصعيد العربي أو الدولي أو المحلي . وفي هذا السياق يهمل الخطاب الحكومي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ويهتم فقط بالحقوق المدنية والسياسية ، وقد رصدت دراسة سابقة عدم توازن معالجة الصحف المصرية خاصة الصحف الحزبية لقضايا حقوق الإنسان حيث ركزت أساسا على الحقوق المدنية والسياسية والتي تشمل الحق في الحياة والحرية والسلامة للفرد والتحرر من التعذيب والعبودية والمشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير والفكر والضمير والدين (5).

3-نفى الآخر المخالف للتوجهات العامة للسياسة الحكومية تجاه حقوق الإنسان ، ورفض الدخول في حوار حقيقي معه أي خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الحكومي هو خطاب مغلق ، ذو طابع انعزالي يرفض الاعتراف بالآخر أو التعايش معه ، كما يرفض المشاركة وأيضا الحل السلمي للصراع ، من هنا لا يناقش منطق أو حجج المخالفين له ، وإذا تعرض لها فإنه عرض يتسم بالتشويه والإنكار .

4- التناقض والغموض : يحرص القائمون على إنتاج خطاب حقوق الإنسان في الإعلام الحكومي على تهميش قضايا حقوق الإنسان ، والبعد عن توضيح أبعاد ومكونات حقوق الإنسان ، والتركيز على التفاصيل والأحداث التي تقع عادة خارج حدود الوطن ، ومع ذلك فإن هذه السمات والقيود تضيف على الخطاب نوعاً من الغموض والتناقض في أحيان كثيرة فعندما تقدم الأحداث بدون شرح تبدو المفاهيم غامضة ، كذلك فإن إنكار حدوث تجاوزات لحقوق الإنسان في مصر ، واتهام القائلين بغير ذلك ، والمبالغة في تشويه صورتهم تسم الخطاب بالتناقض والذي يساعد قطاعات من الجمهور على إدراك أن ثمة أموراً يجري حجبها ، بل والخوف من نشرها ، وبالتالي قد يسعى قسم من الجمهور لمعرفة الحقائق عبر وسائل الإعلام الأجنبية كالإذاعات الأجنبية الناطقة باللغة العربية .

إن الغموض والتناقض كسمتين مرتبطتين بخطاب الإعلام الحكومي تجاه حقوق الإنسان تقلل من فاعلية تأثير هذا الخطاب ، وأعتقد أن القائمين على إنتاج الخطاب الحكومي لا يدركون حقيقة هذا الوضع ، ربما بحكم اعتمادهم على قوة انتشار وسائل الإعلام الحكومية وهيمنتها على المجال الإعلامي ، وربما أيضاً لعدم وعيهم بحقيقة ما وفرته ثورة الاتصالات والإعلام من وسائل جديدة ورخيصة أمام الجمهور ليتلقى المعلومات والتدقيق في صحة ما يقدم منها .

ثالثاً : مستقبل خطاب حقوق الإنسان في وسائل الإعلام القومية

يمكن القول أن اندماج خطاب حقوق الإنسان في الإعلام القومي بالمؤسسات الإعلامية المهيمنة للدولة المصرية يمنحه قدرة على الانتشار والوصول إلى جماهير واسعة ، بل ربما يمنحه قوة تأثير ، لكن ربما لا يمنحه مصداقية كافية ، بل ويهدد وجوده واستمراريته في المستقبل ، خاصة في ظل ما تقدمه ثورة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في بدائل وخيارات عديدة أمام الأفراد والجماعات والحكومات .

أن هذه الفرضية ترتبط بحقيقة أن الإعلام أحد عمليات الصراع من أجل الهيمنة في المجتمع بالمفهوم الجرمشي للهيمنة (6) . من هنا فإنه يرتبط بالأيديولوجية السائدة وعمليات التضليل وتزييف الوعي ، ولقد أصبح التضليل الإعلامي هو الأداة الأساسية للهيمنة الاجتماعية ، ولكي يؤدي التضليل الإعلامي دوره بفاعلية أكبر لابد من إخفاء

شواهد وجوده أي أن التضليل يكون ناجحا عندما يشعر المضللون بأن الأشياء هي على ما هي عليه من الوجهة الطبيعية والحتمية ، باختصار كما يقول شيلر "أن التضليل الإعلامي يقتضي واقعا زائفا هو الإنكار المستمر لوجوده أصلا " (7) . لقد نجح الإعلام الحكومي في هذه المهمة لسنوات طويلة ، وكان الإصرار على استخدام مفهوم الإعلام القومي بمثابة أحد آليات التضليل حيث جرى تصور الصحف الحكومية والإذاعة الحكومية والتلفزيون الحكومي على أساس إنها هيئات قومية ، تجسد المصالح العليا للمجتمع ، وتتجاوز حقائق الصراع الاجتماعي والسياسي .

على أن التحولات المتسارعة في البيئة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، وما تطرحه من تحديات علي الأصدقاء الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية في إطار عملية العولمة يفرض على الحكومات ذات النظم الإعلامية السلطوية ، ومنها الحكومة المصرية مراجعة وظائفها وأدوارها الخاصة بتنظيم بيئة الإعلام وممارسة وظائفها .

لقد أدت ثورة تكنولوجيا الاتصال إلى ترابط وتكامل مجالات الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية وكذلك تعاضمت على نحو غير مسبوق قدرة وسائل الإعلام والاتصال والمعلومات على تجاوز الحدود السياسية والنفوذ عبر الثقافات ، كما تزايد التداخل بين الاقتصاد والإعلام والاتصال والمعلوماتية ، وأصبح الإعلام بهذا المعنى قطاعا مؤثرا في الاقتصاد العالمي يمثل 40% من الإنتاج العالمي (8) ، وتلعب فيه الشركات متعددة الجنسية دورا مركزيا، من هنا تزايدت الضغوط الدولية والمحلية على الحكومات لخصخصة قطاع الإعلام والاتصال والمعلوماتية وتقليص قدرة الحكومة على مراقبة المتدفقات الإعلامية والمعلوماتية أو حتى تنظيم بيئة الاتصال والإعلام .(9)

وقد بدأت الحكومة المصرية الاستجابة لهذه التحولات والتكيف معها فشرعت في خصخصة قطاع الاتصال (الهاتف) وأجرت الحكومة خصخصة الهاتف المحمول ، كما أن معظم شركات الكمبيوتر وخدمات الإنترنت والمعلومات تابعة لشركات قطاع خاص ، ومن المتوقع في ظل ضغوط داخلية وخارجية ، أما الدفع باتجاه خصخصة بعض وسائل الإعلام الحكومية القائمة أو السماح للأفراد والشركات بإصدار صحف ومجلات وتأسيس محطات إذاعية وتلفزيونية .

أن عدم أخذ الحكومة المصرية بأحد البديلين أو هما معا ، بما يستتبعه من تغيرات قانونية وتنظيمية تكفل حرية إصدار الصحف وإنشاء محطات الإذاعة والتلفزيون يقود عمليا وخلال السنوات العشر القادمة إلى قيام بعض الأفراد والشركات أو حتى الأحزاب والجمعيات الأهلية لاستئجار قنوات فضائية أو موجات إذاعية تبث من الخارج ، وتصل إلى المواطنين في الداخل بسهولة وبتكلفة محدودة تتيحها تكنولوجيا الاتصال . إن هذه البدائل تطرح إشكاليات عديدة لعل أهمها حرية الإعلام في ظل الملكية الخاصة لوسائل الإعلام والتركيز والاحتكار و سطوة الإعلان ، وعلاقة الداخل بالخارج ، وحدود الإعلام المحلي والدولي ، ولكن في المقابل فإن هذه البدائل تتيح قدرا اكبر من حرية الإعلام ومن فرص نمو المجتمع المدني ، الأمر الذي يعنى تحولا في حالة اللا توازن بين خطاب حقوق الإنسان في إعلام الحكومة وإعلام فعاليات المجتمع المدني ، أي الإعلام الموازي أو المقاوم ، وما يقدمه من خطاب عن حقوق الإنسان .

المراجع

- 1- محمد شومان : تطور فكرة القومية العربية في الصحافة المصرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة 1990 ، ص 8 .
- 2- محمد السيد سعيد : الإعلام وثقافة المجتمع المدني ، المؤتمر الثاني للتنظيمات الأهلية العربية ، القاهرة 17،-19 مايو 1997 ، ص 31-32 .
- 3- أماني قنديل : حقوق الإنسان في وسائل الإعلام ، الدراسات الإعلامية، يوليو - سبتمبر 1987 ص 30-36 .
- 4- محمد السيد سعيد : مرجع سابق ص 26 .
- 5- أماني قنديل : مرجع سابق ص 40 .
- 6- فرديريك هـ جارو : تحليل جر امشي للتخصصات في علم الاجتماع ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية مايو 1993 ص 151-159 .
- 7- هيربرت شيللر " المتلاعبون بالعقول " ترجمة عبد السلام رضوان -عالم المعرفة -العدد 193- يناير 1995 ص 15-16 .
- 8- المهدي المنجرة " الحرب الحضارية الأولى : مستقبل الماضي وماضي المستقبل - الدار البيضاء - عيون -1991 ص 179 .

William A. Hatchen. The world news prism, changing media of international.Communication , IWOA

State University press 1995 pp. . 163-173

آليات إعلام حقوق الإنسان وإشكالياتها بالتطبيق على بعض الحقوق النوعية في مصر

د. كمال مغيث

أستاذ جامعي مركز البحوث التربوية

تعد قضايا حقوق الإنسان من القضايا التي ارتبطت بنشأة الفكر الإنساني نفسه ، فحول حق الإنسان في الحرية والعدل دار الصراع ، هادنا تارة وعنيفا ودمويا تارة أخرى ، بين الطبقات والفئات الاجتماعية التي تتفاوت في مصالحها وثقافتها وأهدافها .

ورغم ذلك الصراع فإن مسيرة الحقوق الإنسانية راحت تتعزز باستمرار وتكسب أرضا جديدة كل يوم حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، ففي العاشر من ديسمبر سنة 1948 صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نقل حركة حقوق الإنسان من حيز الثقافة النظرية إلى الحيز القانوني والإجرائي والذي لا يحدد ماهية الحقوق الإنسانية فحسب ، بل يحدد كذلك الخطوات والإجراءات التنفيذية لوضع تلك الحقوق موضع التطبيق .

وبصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان انتقلت معارك حقوق الإنسان نقلتة جديدة وأصبحت تلك الحقوق ميدانا للصراع السياسي والاجتماعي والاقتصادي ساهمت فيه الدول والتنظيمات السياسية والأحزاب والنقابات .

وقد فطنت القوى المناصرة لحقوق الإنسان إلى أهمية الآلية الإعلامية في الترويج لمبادئها وكسب الأنصار وتشكيل قوى الضغط وزيادة الوعي بين الجماهير بتلك الحقوق مما يمد السبيل لإجبار القوى المعادية على الاعتراف بتلك الحقوق ووضعها موضع التطبيق .

وقد تعددت وسائل ووسائل تلك الآلية الإعلامية . فمنها مراكز ومعاهد أنشئت في أماكن متفرقة من العالم للترويج لثقافة حقوق الإنسان .

كما سعت القوى المناصرة لحقوق الإنسان إلى الدعوة لوضع تلك الحقوق في مناهج التعليم الوطنية لكي ينشأ الأفراد مؤمنين بحقوق الإنسان كقيمة من القيم التي ينبغي الدفاع

عنها . وفي نفس الوقت تدعو تلك القوى إلى وجود برامج ومناهج لتلك الحقوق بين مقررات ودراسات التعليم العالي والجامعات.

كما ظهرت العديد من الصحف التي تهتم أساسا بحقوق الإنسان في أجزاء متفرقة من العالم . أما في مصر فإن الصحف المتخصصة في حقوق الإنسان تكاد تكون مقصورة على مراكز ومنظمات حقوق الإنسان في مصر ، وإن كان قد غلب على تلك الصحف والإصدارات اهتمامها العام بحقوق الإنسان ، دون العناية بتحديد منهج معين للتعامل مع قضايا حقوق الإنسان ، وهو الأمر الذي ترتب عليه عدم زيادة المهتمين بحقوق الإنسان زيادة تتناسب مع حجم الزيادة في نشأة تلك المراكز وزيادة إصداراتها ونشراتها.

ومع غياب ذلك المنهج في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان ، يكاد يغيب غياباً تاماً الاهتمام ببعض القضايا النوعية لحقوق الإنسان في مصر كقضية الأقباط ، وقضايا المعوقين ، وقضايا السجناء والمعتقلين .

وتهتم هذه الورقة بإبراز أهم ملامح آليات إعلام حقوق الإنسان بالتطبيق على القضايا الثلاث المشار إليها .

أولاً: إعلام حقوق الإنسان وقضايا الأقباط:

لقد صدر الإعلان الدولي بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد من الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر 1981م، ولقد نص على " أن إهمال وانتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية ولاسيما الحق في حرية التعبير والتفكير أو الوجدان أو الدين أو المعتقد أياً كان، قد جلب على البشرية بصورة مباشرة أو غير مباشرة حروباً وآلاماً بالغة ، خصوصاً حين يتخذان وسيلة للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول الأخرى (1)

ولقد عاش الأقباط في مصر في العصور الوسطى وتحت حكم دول الأمويين والعباسيين والطولونيين والإخشيديين والأيوبيين والمماليك والعثمانيين في ظل ما يسمى " بشروط "الذمة" والتي فرضت عليهم دفع جزية مالية للحكام في كل الأحوال وفي أحوال أخرى وحين يتسم الحاكم وحاشيته بالتعصب كانت شروط الذمة تلك تتسع بحيث تشمل

ألوان الملابس، وعدم اقتناء الخيول أو العبيد وعدم الصباح على الموتى والتضييق في بناء الكنائس .

ومع بداية عهد الدولة الحديثة في مصر، راحت تلك الشروط تزول شيئاً فشيئاً ، حتى انتهت بإقرار الدساتير المصرية أهمها دستور سنة 1923م الذي أقر بالمساواة بين المصريين جميعاً أمام القانون دون تمييز بسبب النوع أو الدين (2) .

وعلى الرغم من هذا فما زال هناك العديد من المشكلات التي تحيط بالأقباط وتلقى بظلال قاتمة على حقوقهم الإنسانية والتي كفلها لهم الدستور والقانون .

وأول ما يعترض الباحث في مشكلات الأقباط في مصر قضية تعدادهم وما يرتبط به من إحصاءات حيوية . وعلى الرغم من مرور ما يقرب من مائتي عام على معرفة أهمية تعداد السكان وإجراءاته في مصر ، فما زال تعداد الأقباط يحيطه الغموض ويضرب فيه الجميع بالظن أو التخمين أو بالغرض السياسي .

ومن هنا فإن المبالغين في تعداد الأقباط يرتفعون بهذا التعداد إلى ما يزيد عن 15 مليون نسمة باعتبار أن نسبتهم إلى العدد الكلي للسكان في مصر تصل إلى 25% . أما المقلين فأنهم لا يتجاوزون بتعدادهم ما يصل إلى 3 مليون نسمة باعتبار أن نسبتهم لا تتجاوز 5% من السكان .

وعلى الرغم من أننا لا نذهب إلى مثل ما يذهب إليه البعض من اعتبار أن مشكلات الأقباط في مصر هي لون من ألوان مشكلات الأقليات كما لا نذهب إلى ما يروج له البعض في الداخل أو الخارج من معاناة الأقباط من الاضطهاد الديني، إلا أننا في نفس الوقت نرى أن هناك العديد من المشكلات التي تعترض الأقباط في مصر كما أشرنا سابقاً- والتي ينبغي مواجهتها بصراحة وبوازع من المسؤولية الوطنية والإنسانية في نفس الوقت ، كما سبق أن أشار إليها الباحثين "مصطفى كامل السيد" وأحمد عبد الله" في مناسبات متعددة .

ففي مجال الإعلام المرئي والمسموع نلاحظ أن المكون الديني والثقافي القبطي يكاد يكون غائبا غيابا تاما إلا من بعض المناسبات السنوية كعيد الميلاد وعيد القيامة في الوقت الذي يفخر فيه وزير الإعلام بزيادة البرامج الدينية في وسائل الإعلام إلى ما يعادل 28%

من مجموع ساعات الإرسال ، هذا فضلا عن كثير مما يذاع في وسائل الإعلام مما يعد من قبيل الأفكار المتطرفة التي تدعو للعنف وتحض على الفتنة والتي لم يتورع شيوخ أجلاء ذاتعي الصيت عن إذاعة مثل هذه الأفكار المتطرفة .

أما في مجال التعليم فقد أشارت بعض الدراسات إلى هيمنة خطاب ديني إسلامي مترمتم ومنغلق على الكثير من المناهج الدراسية كما تزخر المدارس نفسها بالعديد من الممارسات الطائفية التي تميز بين أبناء الوطن الواحد كمحاولات فرض الحجاب على الجميع ، وهى المحاولات التي تسعى وزارة التعليم إلى التصدي لها في عناء ومشقة (3). وفى المجال السياسي فالملاحظ أن نسبة تمثيل الأقباط في المجالس النيابية كمجلس الشعب والشورى أقل بكثير مما ينبغي، بل إن هذا العدد القليل من النواب هو نتيجة التعيين بقرارات جمهورية. وقد لاحظ المراقبون أن الحزب الوطني الديمقراطي وهو حزب الأغلبية الحاكم لم يرشح على قوائم الانتخابية في انتخابات مجلس الشعب الأخيرة 1995 "قبطي واحد" وهو ما كان مثار العديد من التعليقات والتساؤلات .

ولنا بعد ذلك أن نلاحظ مثل تلك الملاحظات فيما يتعلق بمناصب المحافظين والوزراء وعمداء الكليات ورؤساء الجامعات وغيرها . ومع كل هذا تظل هناك العديد من المشكلات التي تتعلق ببناء وترميم الكنائس والتي ما زال ينظمها حتى اليوم - قانون يعود في أصوله إلى القرون الوسطى .

هذا ويضاف إلى بعض الممارسات التي كانت تفرضها بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة كفرض الجزية على الأقباط ، أو إجبارهم على دفع "الإتاوات" و"الفرد" وغيرها من ممارسات انتشرت طويلا في بعض قرى ومدن الوجه القبلي .

تلك هي بعض المشكلات التي تحيط بالأقباط في مصر . وليس المقصود من عرضها في هذا الموجز إعطاء القارئ فكرة عنها أو محاولة وضع تصور لعلاجها ومواجهتها وإنما الهدف هو مجرد التأكيد على أن هناك قضايا حقيقية للأقباط تستحق المكافحة والنقاش والتناول من منظور حقوق الإنسان .

ولا شك أن إعلام حقوق الإنسان في هذا المجال كان بإمكانه تسليط الضوء على تلك المشكلات ووضع تصورات متنوعة لكيفية مواجهتها وتحديد حجمها النسبي وما يعد منها

مشكلات اجتماعية عامة تتعلق بالوضع الديني والفنوي للأقباط، وطرح وجهات النظر المتباينة في هذا الأمر .

وفى الحقيقة فإن الإعلام بقضايا الأقباط من منظور حقوق الإنسان ليس غائبا تاما . ويمكننا هنا التمييز بين الإعلام الداخلي والإعلام الخارجي ، ففي المستوى الداخلي نلاحظ أنه باستثناء صحيفة "وطني" فليس هناك صحيفة متخصصة في الهموم القبطية ، إنما تأتي الهموم القبطية مرتبطة بالمناسبات والأحداث الطارئة ، وتتبنى الصحف القومية رؤية تجعل من مناقشة الهموم القبطية شقا لوحدة الصف الوطني وتدعما لدعاة الفقرة بين المواطنين ، ولا تختلف صحف المعارضة كثيرا مع هذه الرؤية وإن كان من الممكن ملاحظة أن الصحافة اليسارية والليبرالية أكثر تعاطفا مع الهموم القبطية رغم أن هذا التعاطف يتسم بالانتقائية الشديدة وبالكثير من الموازنات والاعتبارات التي تحول دون موقف مبدئي محدد .

أما الصحف ذات التوجه الإسلامي واليميني فإنها تكاد تتجاهل الهموم القبطية تجاهلا تاما ، بل إنها تروج بصفة مستمرة أنه ليست هناك مشكلة على الإطلاق ، وأن الزعم بوجود هذه المشاكل هو نوع من المؤامرات الغربية والصهيونية التي تسعى للفرقة بين أبناء الوطن الواحد كما أشرنا من قبل .

يأتي بعد ذلك دور منظمات ومراكز حقوق الإنسان . ولا شك أن هناك العديد من المراكز التي تهتم بمثل هذه الهموم ، كما أن لتلك المراكز إصدارات إعلامية متميزة . ولقد كان من الممكن أن تلعب مراكز حقوق الإنسان دورا أكثر فعالية في مسألة الهموم القبطية غير أن إنعدام التنسيق فيما بينها وكثرة الخلافات واختلاف أولوياتها قد حال دون أن تلعب تلك المراكز ذلك الدور الفعال . يبقى بعد هذا الملاحظات الأمنية التي تطارد مثل هذا الاهتمام بالتحديد .

أما إذا انتقلنا إلى مشكلة الهموم القبطية في الإعلام الخارجي ، فسوف نلاحظ أن التعقيم الرسمي أو تجاهل المشكلة القبطية تماما ، وعدم إتاحة الفرصة لمناقشتها باعتبارها قضية وطنية تهم أبناء الوطن جميعا ، كل هذا قد أدى إلى سعي أقباط المهجر إلى الاستفادة من مناخ الحرية المتاح في الدول الأوروبية وفي الولايات المتحدة الأمريكية

بالتحديد ، فضلا عن الاستفادة من وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات والنشر إلى الحد الذي جعل خطاب أقباط المهجر يتسم بسمات متعددة أهمها :

المبالغة الشديدة : فكثيرا ما يلجأ أقباط المهجر إلى تضخيم معاناة أقباط مصر ، إلى حد الزعم بتعرضهم لاضطهاد ديني قانوني وسياسي وثقافي من قبل الحكومة ومن قبل الشعب على السواء ، وهو الأمر الذي يتنافى مع واقع الحال ، فالبناء القانوني المصري يساوى بين المواطنين جميعا في جميع الحقوق والواجبات ، كما أن واقع حياة الملايين من الأقباط المصريين وتاريخ تلك الحياة الممتد والطويل يؤكد مجافاة فكرة الاضطهاد لكل منطق سليم ، وإنما الحقيقة أن ما يعانيه الأقباط هي مشكلات محددة بإطار ممارسات الجماعات الإسلامية المتطرفة في صعيد مصر ، وأصحاب الخطاب الديني المنغلق والجامد في مجالات متعددة .

كما يتسم خطاب أقباط المهجر بالنزعة الطائفية الشديدة وروح العدا الطائفي : التي لا تهتم بما قد يترتب عليها من تأجيج نار العدا بين أبناء الوطن الواحد والسعي الدؤوب للبحث عن مساحات الخلاف وأسبابه بين المسلمين والأقباط وتوسيع تلك المساحات بدلا من البحث عن كل ما هو إيجابي وجميل في الحياة المشتركة بين المواطنين المصريين من المسلمين والأقباط .

ويترتب على كل ما سبق أن هذا الخطاب يتسم بمجافاة حقوق الإنسان بسبب هذا الانطلاق من وجهة نظر طائفية بالأساس .ومن هنا ليس هناك بديل سوى مناقشة هموم الأقباط في بلدنا ومن منطلقات وطنية وإنسانية وبروح من التسامح والصراحة التي تسعى جاهدة لتخليص الوطن من مشكلاته والانطلاق به إلى آفاق العصر الرحبة .

ثانيا : حقوق المعوقين :

الإعاقة هي العيب الذي يصيب الإنسان في جزء من جسمه أو أطرافه أو عقله مما يجعله لا يستطيع أن يؤدي وظائفه بالكفاءة اللازمة .

ولا شك أن هناك ارتباط بين مستوى المعيشة ودرجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعوب ، ودرجة انتشار الإعاقة بين أفرادها . فكلما ارتفعت درجة التقدم الاقتصادي

والاجتماعي للبلدان كلما قلت درجة الإعاقات المختلفة بين أبنائها ومن هنا فإن الإعاقات تنتشر بصورة كبيرة بين أبناء الشعوب الفقيرة والمتخلفة .

وفي مصر هناك العديد من أنواع الإعاقات، فقد تكون الإعاقة درجة من درجات التخلف العقلي وانخفاض درجة الذكاء انخفاضاً غير طبيعياً . وهناك إعاقات الصم والبكم ، كما تنتشر إعاقة فقدان البصر انتشاراً كبيراً وخاصة في الأحياء والبيئات الفقيرة في مصر ، وهناك إلى جانب هؤلاء الأفراد الذين أصيبوا بإعاقات متعددة .

ومع اهتمام الأمم المتحدة بمختلف الحقوق النوعية أصدرت إعلان حقوق المعوقين في ديسمبر 1975 م وهو الإعلان الذي ينص على أنه "يقصد بكلمة معوق أي شخص عاجز عن أن يؤمن بنفسه ، بصورة كلية أو جزئية ضروريات حياته الفردية أو الاجتماعية بسبب قصور خلقي أو غير خلقي في قدراته الجسمية أو العقلية " (3) .

وقد أقر الإعلان المذكور حقوق المعوقين في التمتع بنفس الحقوق الإنسانية التي يتمتع بها الأفراد الأسوياء تماماً ، ومن هنا فقد أقر حق الأطفال منهم في التعليم المجاني وحققهم في التمتع بالرعاية الصحية الكاملة ، وتوفير الغذاء الكافي ، وحققهم في عدم الإيذاء البدني أو المعنوي ، وغيرها من الحقوق .

وبالنسبة للبالغين منهم فقد أقر إعلان حقوق المعوقين مختلف الحقوق المدنية والسياسية وتشكيل الأحزاب والانتماء إليها وحقوق الترشيح والتصويت في الانتخابات العامة ، وحق تكوين المهن والنقابات والروابط للعاملين منهم .

ولا شك أن درجة تمتع المعوقين بحقوقهم التي نص عليها إعلان الأمم المتحدة تختلف من بلد إلى آخر .

وأول ما يصادف الباحث عن حقوق المعوقين في مصر من مشكلات ، هي المشكلات التي تتعلق بأعدادهم ، وتوزيعهم الجغرافي ، وما يرتبط بذلك من تحديد أعداد المصابين بإعاقات مختلفة والدرجات المختلفة لتلك الإعاقات .

وتتوزع المسؤولية في عدم وجود بيانات إحصائية كاملة ودقيقة عن المعوقين في مصر ، بين الدولة والأسرة.

فغالبا ما تتجاهل الإحصائيات الشاملة التي تجريها الدولة كل عشر سنوات وآخرها الإحصاء القومي الشامل سنة 1996م . التأكيد على أعداد المعوقين في الاستثمارات المعدة لتلك الإحصاءات .

ولا شك أن الأمر هنا أخطر من أن يتحرك لأجزاء هامشية من الإحصاء القومي الشامل بل لابد من النظر في أمر وجود إحصاء قومي خاص بالمعوقين تشترك فيه كليات الطب ومكاتب وزارة الصحة، والإدارة المحلية ووزارة الشؤون الاجتماعية.

أما مسؤولية الأسرة فهي تتعلق باستتكاف الكثير من الأسر إعلان أن لديها ابن أو ابنة من المعاقين ، انطلاقا من النظرة التي ترى في هؤلاء المعاقين كما مهملا لا فائدة ترجى من وراءه ، أو الخوف من النظر إلى الأسرة باعتبارها أسرة تحمل "مرضا وراثيا" مما ينعكس بشكل سلبي على موقف أبناء وبنات الأسرة في حالات الزواج والمصاهرة .

أما إذا انتقلنا إلى تحديد أعداد المعوقين في مصر فسوف نلاحظ أن تقدير الباحثين لتلك الأعداد يتفاوت تفاوتاً كبيراً في غيبة الإحصاء القومي الدقيق كما سبقت الإشارة وغالبا ما يلجأ الباحثين إلى تقدير نسبة المعوقين بالمقارنة بالأعداد الكلية للسكان ومن هنا يمكن القول أن أعداد المعوقين تتراوح بين 6مليون معوق إذا اعتبرنا أن نسبتهم تبلغ 10% من أعداد السكان ، أو بين 3.5 مليون معوق إذا اعتبرنا أن نسبتهم 6% من أعداد السكان ، وهو أقل تقدير لعدد المعوقين في البلاد.

ويرتبط بتلك الأوضاع السياسية والاجتماعية للمعوقين ضعف الإعلام المتعلق بهم والمرتبط بهم وبقضاياهم ، فهو في الغالب إعلام لا بريق له ، ولا يحظى بالدعم المناسب سواء من مراكز حقوق الإنسان المحلية أو العالمية ، وخاصة إذا قورن هذا الدعم بالدعم الذي يوجه إلى قضايا العنف والختان على سبيل المثال .

كما يفقد ضعف إعلام حقوق الإنسان المتعلق بالمعوقين إلى ضعف إمكانيات المعوقين أنفسهم المادية والتنظيمية.

ولعلنا لا نذكر أن هناك مركزا واحدا من مراكز حقوق الإنسان التي قامت في مصر والتي تصل إلى ما يقرب من العشرين مركزا، قد قام على أساس الدفاع عن حقوق المعوقين والإعلام بتلك الحقوق .

بل لعلنا لا نبالغ إذا قلنا أن مركزا واحدا من المراكز القائمة لا يضع إعلام حقوق المعوقين ضمن اهتماماته أصلا .

ولا يهتم في مصر بالدفاع عن حقوق المعوقين سوى "رابطة متحدى الإعاقة" التي يرأسها الدكتور أحمد يونس ، وبعض جمعيات المصابين من المحاربين القدماء ولقد ارتبط بغيبة إعلام حقوق الإنسان المرتبط بالمعوقين، أن غياب المعوقين من وسائل الإعلام غيابا يكاد أن يكون تاما . وكادت تعدم البرامج الإعلامية الموجهة لخدمتهم أو التي تتناول قضاياهم ومشاكلهم ، وأصبحت تقتصر على مناسبات خاصة كفوز أحد المعوقين في إحدى المسابقات الرياضية أو الفنية أو غيرها .

كما ارتبط بغيبة ذلك الإعلام الخاص بالمعوقين الذين ينتظموا في مؤسساتهم التعليمية التي يطلق عليها مدارس التربية الفكرية 145,428 تلميذا وتلميذة في سنة 1991م ، وزادت تلك الأعداد لتصل إلى 235,740 تلميذاً وتلميذة سنة 1997م ، وهي نسبة تقل كثيرا عن 1% من أعداد المعوقين إذا وضعنا في اعتبارنا أقل تقدير لأعدادهم كما سبقت الإشارة .

ومع كل ما سبق يعاني المعوقون من قلة اهتمام البحث العلمي في الجامعات ومراكز البحوث بقضاياهم والدراسات العلمية التي تعينهم على التعايش مع الظروف القاسية التي يحيطونها كما يعاني المعوقون من قلة مراكز التدريب المهني التي تمكنهم من مواجهة الحياة بالعمل الذي يتناسب وإعاقتهم المختلفة .

وفي النهاية فإن المعوقين في ضوء كل الظروف السابقة لا يزيد وضعهم عن كونهم "رهائن لدى المجتمع" .

ثالثا : حقوق السجناء والمعتقلين:

- أقرت الأمم المتحدة اتفاقية حماية الأشخاص الخاضعين للحبس أو السجن في سنة 1977م (5) والتي حفظت لهؤلاء الأشخاص عددا من الحقوق الإنسانية منها :-
- فصل المحبوسين احتياطيا عن المحكوم عليهم والذين أدينوا بالفعل أمام القضاء
 - توفير الإضاءة والتدفئة والتهوية للسجناء .
 - تمكين السجناء من القراءة والكتابة وممارسة الأنشطة .
 - توفير إنشاءات الاستحمام والاعتسال .

- توفير الأطباء والملابس والطعام المناسب .

- تمكين السجناء من التمتع بزيارات منتظمة وتلقي وإرسال الرسائل .

ومرة ثالثة نعود- بعد الأقباط والمعوقين- إلى مشكلة الأعداد والحصص الدقيق وخاصة للمعتقلين السياسيين، فحتى الآن لا يستطيع باحث حقوق الإنسان أن يجد حصرا دقيقا لتلك الأعداد. وغالبا ما تتراوح التقديرات لأعدادهم بين 38 ألف إلى أكثر من 80 ألف، تبعا للجهة التي تقوم بالتقدير إذ تتحاز تقديرات وزارة الداخلية إلى الأعداد الأقل بينما تتحاز تقديرات التنظيمات الإسلامية إلى التقديرات الأعلى وخاصة أن معظم المعتقلين يعانون من العناصر النشطة من الجماعات الإسلامية .

وهناك الكثير من المشكلات التي تتعلق بالأوضاع العامة للسجناء والمعتقلين في مصر فإن الكثير منهم غالبا ما يحاكمون أمام المحاكم العسكرية بحجج واهية تحول دون حصولهم على حقوقهم التي كفها القانون بمحاكمتهم أمام قاضيه الطبيعي ، كما أن كثير من المعتقلين قد تم اعتقالهم بناء على قانون الطوارئ الذي يتيح الاعتقال بلا محاكمة لمدة تصل إلى ستة شهور يمكن تجديد أمر الاعتقال بعدها لمرات كثيرة تصل إلى سنوات عديدة .

وتنتشر في المعتقلات الكثير من الأمراض والأمراض الصدرية بسبب تدهور أحوال النظافة والازدحام الكبير ، وقد نشرت صحيفة الأهرام أخيرا خبرا عن وفاة عدد من المسجونين بسجن بورسعيد بسبب وضع أعداد كبيرة من السجناء في زنازين معدة لأعداد صغيرة منهم . وقد أشارت العديد من تقارير منظمات حقوق الإنسان إلى تعرض الكثير من السجناء والمعتقلين إلى التعذيب والضرب المبرح للحصول على اعترافاتهم (6) كما أشارت التقارير إلى عدم استدلال أهالي المعتقلين إلى محابستهم وعدم وجود أسمائهم بين أسماء المعتقلين والمحبوسين ، ويعود السبب في تلك الظروف القاسية التي يعانيها المعتقلين والسجناء إلى أمرين : الأول: عدم الإشراف الكامل والمباشر من وزارة العدل على جميع السجون والمعتقلات في مصر .

والثاني : رؤية الدولة لاعتبارات الأمن على أساس أنها تفوق أي اعتبارات أخرى .

ويعانى إعلام حقوق الإنسان الخاص بالمعتقلين والسجناء من العديد من المشكلات منها: موسمية النشاط ، فغالبا ما تنتشط الدعوة إلى حماية حقوق السجناء والمعتقلين في المناسبات كتجديد قانون الطوارئ مثلا. ومنها إعلاء اعتبارات الأيدلوجية السياسية على اعتبارات حقوق الإنسان، ومن هنا يسعى كل فريق سياسى إلى الدعوة لحقوق المعتقلين المنتمين أو المتعاطفين معه ، دون النظر إلى تلك الحقوق باعتبارها حقوق إنسانية ينبغي الدفاع عنها بصرف النظر عن الانتماء السياسي والأيدلوجي لهؤلاء المعتقلين .

ويبقى في النهاية قلة الاهتمام المتخصص بحقوق السجناء والمعتقلين ، فعلى الرغم من أن كثرة النشاط في مجال حقوق الإنسان في مصر من خريجي كليات الحقوق ومن العاملين بالقانون إلا أنه لم ينشأ سوى مركز واحد للدفاع عن حقوق هؤلاء السجناء المعتقلين .

وإذا كنا قد اعتبرنا أن المعوقين رهائن لدى المجتمع ، فإننا هنا لا يسعنا سوى اعتبار أن السجناء والمعتقلين رهائن لدى وزارة الداخلية .

هوامش :

- (1) الإعلان العالمي بشأن القضاء على أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد سنة 1981م .
- (2) انظر إلى الدستور المصري سنة 1923م ، الهيئة العامة للاستعلامات سنة 1990م .
- (3) إعلان حقوق المعوقين ، والأمم المتحدة ، ديسمبر 1975م .
- (4) وزارة التعليم ، الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلي ، إحصاءات التعليم من سنة 1990م الى سنة 1997م .
- (5) الأمم المتحدة : اتفاقية حماية الأشخاص الخاضعين للحبس أو للسجن . سنة 1977م
- (6) انظر في ذلك رواية : حمدى البطران يوميات ضابط في الأرياف ، دار الهلال القاهرة . سنة 1998م .

تعقيبات الجلسة الثالثة

د. احمد عبد الله

مدير مركز الجيل للدراسات الشبابية والإجتماعية

الزملاء الأعزاء نحن نتحدث عن موضوع بعينه في لحظة بعينها ويلزم لذلك تصنيف الموضوع وجزئياته ، لكن دعوني أولاً أن أشير إلي مغزى تلك اللحظة التي نتحدث عنها من خلال الإشارة إلي بعض الدلالات الرمزية ، اكتفى هنا بدليلين رمزيين ، الدليل الأول: أنه بينما نتحدث الآن في نفس اللحظة يوجد عدد من الصحفيين في السجن وقد يلحق بهم عدد آخر ، وهذا في حد ذاته مؤشر لنوع اللحظة التي نحيها في رسالة العلاقة بين الإعلام وحرية التعبير وحرية العمل وخصوصاً حرية التعبير الصحفي ولأن أغلب الحضور هنا من الصحفيين فهي لحظة مؤلمة ومريرة أتوقع أن تزداد سوءاً في الفترة القادمة ولفترة من الزمان ، ثم ستتقلب الأمور وتأتي لحظات انفراج من تلك التي عرفها التاريخ البشري دائماً. الدلالة الرمزية الثانية: هي أنه عقد اجتماع منذ أسابيع قلائل "اجتماع للخمسة عشر الكبار في العالم الثالث" (مجموعة 15) وقد تحدثوا في قضايا التنمية وميزان القوى الاقتصادي السياسي ما بين القوى المتمركزة في السوق العالمي ودول العالم النامي البائسة ، وبدا الأمر كأنهم يدافعون عن الفقراء وهذا صحيح إلى حد ما لكنهم أضافوا إلي جدول الأعمال الحديث عن تدخل الغرب في الشؤون الداخلية بذريعة الدفاع عن حقوق الإنسان وهذا أيضاً صحيح ، فالغرب يتدخل في الشؤون الداخلية لكل شبر من الكرة الأرضية ليس فقط بذريعة حقوق الإنسان ، وإنما بكل الذرائع دفاعاً عن مصالح محددة ولكن إشارة حكام العالم الثالث إلي هذه النقطة هي أقرب إلى كلمة حق يراد بها باطل لأن فحواها الدفاع عن طغيانهم الخاص باعتبار إن معظمهم أن لم يكن كلهم من الطغاة المستبدين وحتى أدعياء الديمقراطية منهم فهم في نهاية المطاف حكام مستبدين ، وسجل حقوق الإنسان لديهم في غاية السوء ولو وقفوا أمام العدالة حقاً لسجنوا بدلاً من الذين يسجنونهم ففي حقيقة الأمر وفي معظم دول العالم الثالث اختلط

الأمر لدى هؤلاء الطغاة الكبار -الصغار بين الدفاع عن الفقراء والعالم النامي والدفاع عن أنظمتهم السياسية المستبدة وحين طرحوا موضوع حقوق الإنسان بدأ الأمر تهيو لهجوم مضاد سوف يقومون به ضد حقوق الإنسان إجمالاً وبدأ هذا نذير بأوضاع أسوأ بالنسبة لحقوق الإنسان ممارسة ونشاطاً داخل بلادهم . ولولا أن العناية الإلهية والإرادة البشرية أنقذتنا بأن أكبر هؤلاء الرؤوس الخمسة عشر قد طار ، فقد سقط سوهارتو . ولأنه أطولهم عمراً وأكبرهم مقاماً وأكثرهم حنكة في التجربة الإندونيسية بما قدمه من إنجازات اقتصادية هائلة لا يمكن إنكارها ، ولكنه أيضاً في نفس الوقت قدم الطغيان السياسي والاحتكار السياسي وانتهاك واسع لحقوق الإنسان الإندونيسي فما إن وقع سوهارتو قلت الحمد لله إنه طابور وسيقع الجميع طالما أن البداية كانت لأكبر الرؤوس ، فمن كان أصغر من هذا الرأس الكبير سيظهر هو أيضاً ، والحمد لله ، الله عرف بالعدل ، والإرادة الإنسانية إذا تمثلت مشيئته فإن شاء الله كل هذه الشعوب ستتخلص من الطغاة الذين يتحكمون في مصائر البشر .

هاتان الدالتان اللتان وددت الإشارة إليهما فيما يخص وضعنا في مصر حيث أن هناك بعض نشاطات الحياة العامة ونشاطات الحياة السياسية موجودين في السجن بالفعل وحيث أنه على مستوى العالم الثالث طار الرأس الأكبر فالبقية تأتي . إذن التفاعلات حول الموضوع ما زالت قائمة والأرض ليست ساكنة وإنما تحت الرماد جذوة النار بالطبع .

الموضوع المطروح لهذه الندوة هو " حقوق الإنسان والإعلام " ، ولدينا كلمتين حاكمتين كما يقولون كل واحدة منهم تبسيطها لثلاثة ، الإعلام : المكتوب ، والمسموع ، والمرئي وهناك حقوق الإنسان : المفاهيم ، والمواثيق والنصوص ، والممارسة ، أن كانت إيجابية أو سلبية ، احتراماً أو انتهاكاً .. وهناك النشاط الإنساني حول قضية حقوق الإنسان : أي منظمات حقوق الإنسان ، وتقاريرها ، ومتابعتها إلى آخره ، أذن لدينا تسعة موضوعات نتحدث فيها وكل ما أستطيع أن افعله بالتواصل مع كلام الزميلين د. محمد شومان ود. كمال مغيث العزيزين ، أن أفكر بصوت عال بشأن بعض النقاط المطروحة مع الحفاظ على التوازن بين الأمرين ، لأنه لا أستطيع أن أتحدث فقط عن قضية حقوق الإنسان ولا أستطيع أن أتحدث فقط عن قضية الإعلام ولكن الربط بينهما هو في حد ذاته أمر يستلزم

شيئا من التوازن المنهجي ، على سبيل المثال الموضوع الذي تناوله الأخ /كمال مغيث وهو قضية الفئات ذات الضعف الخاص الذي يستوجب الأنصاف الإنساني وأن يكون هناك معاملة خاصة وحماية خاصة بإعمال حقوقها الإنسانية .

المشكلة في تصوري ليست فقط أن عرض شأن هذه الفئات في وسائل الإعلام عرض ضعيف أو مبتور أو غير موجود في بعض الحالات أو مشوه في حالات أخرى ، المشكلة عمق من ذلك وهي أن هذه الفئات تعيش أوضاع سيئة في واقع الممارسة ، في البنية التحتية قبل أن يكون سينا في البنية الفوقية إذا جازت لنا الاستعارة الفلسفية لهذه المصطلحات والتي من بينها بنية الإعلام . أي مثلا نأخذ موضوع الأقباط كقضية حقوق إنسان ، كمفاهيم حقوق إنسان ، كممارسة حقوق إنسان كنشاط وانعكاس في وسائل الإعلام، لهذا كله فأن إشكالية الأقباط في مصر أعمق من أن تكون إشكالية طائفة دينية ، وهي فرع من إشكالية المواطنة في مصر فالمواطن العادي في مصر لم يصبح مواطنا عاديا بعد نحن شعوب متخلفة لم ندخل بعد عصر الحضارة الحديثة الذي جزء منه مفهوم المواطنة ، وسأعطيكم مثالا بسيطا لذلك ، عندما كان الدكتور احمد فتحي سرور وزيراً لوزارة التعليم سبني في "الأهرام" لأني تجاسرت وناقشت قضايا التعليم في إحدى المعارك الفكرية في جامعة القاهرة ، وأنا غير متخصص في قضايا التعليم أدعكم من المسائل المعلوماتية الخاصة بأن رسالتي للدكتوراه اقرب إلي قضايا التعليم من رسالته للدكتوراه هو شخصيا لكن هذا معناه أن الرجل لديه تشوه في المفاهيم ، إنه لا يفهم أنه يكفيني المستوى الدولي . وليس حقي كمواطن لمناقشة أي من قضايا الوطن ولقد وقفنا منذ سنوات ننهب لهذه المسألة في ندوات ومؤتمرات ، كذلك دائما كنا نقول أن الكارت القبطي سيتم اللعب به ، تنبهوا فالمصلحة الوطنية تفترض التيقظ لهذا الموضوع ، إذ لم نصلح المشكلة الطائفية داخل مصر سوف تستخدم من قبل الكثيرين خارج مصر ، ونفاجأ بأن الكونجرس أصدر قراره الأخير ووضعنا في مشكلة ، مصر اليوم في إشكال حقيقي في علاقاتها بالولايات المتحدة ، بينما لا زالت لقمة عيشنا تعتمد على المعونة الأمريكية والتي تتأثر بسبب الموضوع القبطي ، وطبعاً ممكن أن يكون أيضاً جزء منه كلمة حق يراد بها باطل ، لكن لا يوجد دخان بدون نار ، يوجد في مصر إشكال طائفي لا توجد حرب أهلية

حتى الآن والحمد لله لكنها ليست بعيدة لو تفاقمتم الأمور فمصر ليست لديها مناعة كما يعتقد المصريون ضد الكوارث الطبيعية وضد الایدز وضد الحروب الأهلية ، ولأننا شعب مثل أي شعب إما أن نحسن إدارة أمورنا أو نترك إدارة أمورنا لغيرنا ، والمقدمات تقود إلي النتائج . والموضوع القبطي نحن الذين أوصلناه لذلك ، وأنا في الحقيقة عندما يسألني أحد عن رأي في موقف الكونجرس الأمريكي من موضوع الأقباط أقول لهم لا بد وأن أقول رأيي في الموضوع بأكمله ولن أعلق على الذي فعله الكونجرس فحسب ، لأننا نحن الذين جئنا به لأنفسنا ، فالكونجرس الأمريكي عندما سأل كمال الشاذلي الأمين العام المساعد للحزب الوطني عن الانتخابات البرلمانية الأخيرة ولماذا لم يرشح أقباط على قائمة الحزب الوطني ، فكانت إجابته أننا "ننزل" مرشحين يحصلوا على أصوات !! لقد عامل " الشاذلي " أحد عناصر الأمة في تكوينها التاريخي باعتبارهم ليسوا "كسبة " أصوات ، حقا أنها عقلية مقامرة لسياسي في مستوى رفيع وهو دون هذا المستوى بدليل هذا التصريح ،ولو أن ذلك حدث في دولة أكثر تحضرا أو نظام سياسى محترم لقدم إلي المحاكمة جراء هذا التصريح والذي أساء للأمة المصرية بأكملها بالإساءة لأحد عنصرها لأن الأقباط ليسوا مجرد كاسبي أو خاسري أصوات ، أقباط مصر هم مصر باختصار ولا توجد مصر بدون أقباط ، فقسما حاضرة مصر المتميزة تلك التي "تساجر" بها طوال الوقت ، وسبعة آلاف سنة حضارة ، جزء أساسي في مكون هذه الحضارة المصرية هو المكون القبطي في النسيج الوطني المصري مع المكون الإسلامي مع المكون العربي مع مكون الحضارة الحديثة ،فالذي يسئ إلي مكون إذن يسئ لأمة بأكملها.

فأنا في رأي أن المشكلة هي الكونجرس وكمال الشاذلي معا ، إما أن نتكلم عن الاثنين معا وإلا فلا لأننا مللنا من النكات السخيفة الخاصة بادعاءات الديمقراطية لهذا النظام وصيحات النجدة حول تدخل أجنبي في شؤوننا ، من الذي أتى بالتدخل الأجنبي ؟ كنا في استطاعتنا أن نسحب السجادة من تحت أقدام الذين يتربصون شرا بهذا الوطن ،وبمنتهى البساطة اسحب السجادة من قضية حقوق الإنسان ولا أسئ لحقوق الإنسان في الداخل ولا أقدم على انتهاكات واحترم حقوق الإنسان ، فلا يستطيع أحد التدخل في

شئوني بذريعة حقوق الإنسان، أريد أن أضع حدا للعب بموضوع الأقباط إذن ، لا يضطهد الأقباط في وطنهم ويعاملوا معاملة كمواطنين كاملي حق المواطنة .

فصفة المواطنة أن أناقش أي أمر في هذا المجتمع ، لأنه يمسنني كمواطن فقط ومن حتي أتكلم في قضايا التعليم والاقتصاد والثقافة وأية قضية فقط :كوني مواطن في هذا البلد وكذلك بصفتي مواطنا في البلد فأنا أرحب أن يقول الأجانب رأيهم في أي من الموضوعات التي تهم بلدي وان أستشير بتفكيرهم وأبحاثهم وجهودهم وخصوصا أنهم يسبقوننا في كثير من مجالات العلم ، فالمواطن له الحق ألا تكون لديه عقد كثيرة إزاء العالم الخارجي طالما يقف بثقة على ارض صلبة في الدفاع عن المصلحة الوطنية وعن الإنسان داخل هذا الوطن . وحينما يأتي شخص ويطلب مني ألا أتحدث في هذا الموضوع أو غيره باعتبار أنني غير متخصص ، كيف بالله أناقشه .. ألف باء المفاهيم البدائية غائبة فهو ليس على مستوى المناقشة وليس لي أن أهدر وقتي في مناقشته رغم أنه وزير تعليم ورئيس برلمان بعد ذلك

إذن، مفاهيم المواطنة علي مستوى ألف باء ليست راسخة عند الناس فعندما يضرب عسكري الشرطة مواطنا أو يسب دينه أهذه مواطنة أم غابة ؟ مجتمع حيوانات وليس مجتمع بشر ، فالحقيقة أنه مبكر جدا علينا في مضمار الحضارة التحدث عن المفاهيم الحديثة لمفهوم المواطنة هذا-بما فيه حتى مفاهيم حقوق الإنسان بالمعنى الواسع ، نكاد أن نكون أنصاف أو أرباع بشر ، كلمة إنسان لا تنطبق علينا تماما نحن في مكان ما بين عالم الإنسان وعالم الحيوان وعالم الجماد ، هذه حقيقة الأمر دون أن نخادع أنفسنا ، ويوجد لدينا إشكال في المفاهيم الأساسية طبق ذلك على حالات مثل الأطفال أو المعوقين أو المساجين أو الأقباط ، فإشكالية الأقباط وهي إشكالية مواطنة في النهاية أي عندما ترسخ مفاهيم المواطنة يكون الموضوع القبطي منضويا تحت العباء العامة لقضية المواطنة بمشكلاتها وحتى هذا الفهم الأولي ليس موجود لدى أبناء الصفوة السياسية إلا في بعض كبار الرؤوس فما بالك بالمواطن العادي ؟ هل يمكن أن يكون في ذهنه أن المواطنين ليسوا متساوين حتى لو قلنا له انهم متساويين أمام القانون ولكنهم ليسوا متساويين لأنهم من أديان مختلفة وهناك دين أغلبية ودين أقلية ولا بد أن تتصاع الأقلية

للأغلبية .. ولابد أن نشرح له أن كلنا أولاد تسعه " ولا فضل لعربي على عجمي! وأن المواطنة تساوى بين البشر جميعاً وأن الحقوق الإنسانية ليس فيها أبيض وأسود ، رجل وامرأة عجوز أو شاب غنى أو فقير ، لابد أن تشرح للمواطن الموضوع من بدايته من عند مستوى الوعي البسيط ليفهم في النهاية أن المسلم والقبطي شيء واحد في المجتمع ولو هناك أيضاً يهودي يكون أيضاً مثلهم ولو أي شخص من أي دين آخر ، ممكن أن يكون المصري مسلم وقبطي ويهودي وبهائي وأي عقيدة يختارها .. وحين حكمت المحكمة ضد البهائيين وحددت أن في مصر ثلاثة أديان فقط المسيحية والإسلام واليهودية كان ذلك ينتقص من مفهوم حقوق الإنسان الذي يؤكد على حرية العقيدة وأن كل شخص حر في عقيدته وكذلك حر في أن يغير عقيدته .

وعلى هذا فإن هناك نقص في البنية الأساسية ، بنية المفاهيم ، بنية الثقافة السائدة ، بنية التربية والتعليم للمواطن منذ الطفولة ، بنية المواطن العادي أي القاعدة ، بنية الصفوة السياسية أي القمة ، يوجد هنا إشكال هيكلي ، وينعكس هذا طبعاً في الإعلام وهذا شيئاً طبيعياً فالبنية الأساسية تنعكس في البنية الفوقية مضاف إليها المصالح السياسية ، فالذي يريد أن يلعب بورقة الدين حتى يمرر سياسة معينة ، والذي يريد أن يسكت الناس حتى لا يتمرّدوا إزاء سياسيات بعينها إلى آخر كل هذا ينعكس في الإعلام، ففي دولة مثل مصر مثلاً يريد النظام السياسي أن يبرز الشرعية الدينية الإسلامية تحت دعاوى أن مصر لها عراقية تاريخية فيما يخص الحضارة الإسلامية وأن مصر في محيط عربي إسلامي والشئ الثالث أن لمصر مصالح في العالم الإسلامي ، لها مصالح بالمعنى الاقتصادي ، ففي النهاية يريد النظام السياسي أن يبرز الشرعية الدينية الإسلامية وهذا الإبراز سوف يأتي على حساب غير المسلمين طالما شرعيته ليست الشرعية الوطنية ، ويبدأ في إبراز الجانب الإسلامي ويزايد حتى على التيارات السياسية الإسلامية ويطيل ذقنه وينعكس هذا الأداء السياسي على الإعلام ، فلا تفاجأ في هذه الحالة أن تجد البرامج التلفزيونية كلها برامج دينية إسلامية ، ولا يوجد برنامج ديني مسيحي واحد رغم أن 10% من السكان مسيحيين ويمكن ذرا للرماد في العيون أن يكون هناك برنامجين أو ثلاثة وأن يأتوا ببعض رجال دين مسيحي متخلفين مثل بعض رجال الدين المسلمين يقدموا برامجهم ، ولكن لا

نجد برنامج ديني مسيحي واحد ، ولكن يخصصوا عدد من الدقائق في عيد الميلاد وعيد القيامة لو قسموا على مدار العام يصبح لهم ثمانية ونصف كل يوم مثلاً .. أشياء كوميدية ونصبح قد دخلنا في إطار من الهزل وليس الجد .. وعندما نقول أن النظام في مصر يقول أن هناك ديمقراطية فهذا مزاح أو نكتة سخيفة بعض الشيء فالنكتة السائدة في الشارع المصري خفيفة الظل عن هذه السخافة ولأنه عندما يكون لديك برلمان به 444 مقعد منهم 433 مقعد للحزب الوطني والمقاعد المتبقية لسائر الأحزاب حينئذ تكون نكتة سخيفة الحديث عن الديمقراطية! هذه ليست ديمقراطية ، هذا نظام أحادي ديكتاتوري استبدادي مثل نظام الاتحاد الاشتراكي العربي والاتحاد القومي وهيئة التحرير نظام الحزب الواحد وهناك بعض الديكور ، بعض التوايل للعالم الخارجي والاستهلاك الدولي .. الخ ولكن الحقيقة أن مصر بلد ليس ديمقراطي ، مصر بلد " ربع " ديمقراطية بالمقارنة بالنظم شبه البربرية المحيطة بنا والفروق بين هذه النظم في الدرجة وليس في النوع ، الفرق الحقيقي هو بين العالم الأكثر تقدماً والعالم المتخلف الذي نحن منه هذا هو الفرق النوعي الحقيقي .. وما أريد أن أوجز هنا أن النواقص والعيوب الموجودة في البنية التحتية لا بد وأن تنعكس في أجهزة الإعلام كأحد أشكال البنية الفوقية .. وأعود إلى أن هناك ما يشبه التمييز في معاملة الأقباط وهم قطاع هام من أبناء الأمة بما يفتح الطريق للإضرار بالمصالح الوطنية ، فموضوع "الكارت القبطي" أصبح مطروحاً في الولايات المتحدة الأمريكية .

وهنا جانب أود أن أشير إليه بشأن العلاقة بين الإعلام والحكومة والمعارضة فيما يخص قضية حقوق الإنسان فإجمالاً توجد خصومة بين النظام المصري وبين حقوق الإنسان لقد وقع علي المواثيق الدولية بهدف الوجاهة وإثبات أنه يتبع مجتمع الأمم المتحدة ولكنه لا يقصد حقيقة احترام حقوق الإنسان في الداخل أحياناً ولا يستطيع ، لأنه في بلد معين لو ثبت حادثه تعذيب ضد مواطن في السجن يمكن أن يقال فيها وزير الداخلية ولكن هنا في مصر نظام لا يضح بوزير الداخلية وأنا أذكر عندما جاءت حادثة السائحون اليونانيون في الهرم ومات ثلاثة عشر سائحاً يونانياً توقعنا أن يقال وزير الداخلية لأنه قصر في واجبه بمعنى المسؤولية السياسية أي أنه لم يستطع أن يفقد جهازه

لحماية الضيوف الأجانب والمسألة لا تحتاج إلى شرح ، مات عشرة ألمان على باب المتحف المصري أيضاً لم يقال ، انتظر النظام أن يموت أكثر من مائة شخص في عاصمة السياحة العالمية في الأقصر، عندئذ فكروا أن يقللوا حسن الألفي وقالوا له ما هذا التهريج ؟ الحقيقة ما هذا التهريج يا دولة وليس يا ألفتي فجميعهم مهرجون بهذا المعنى ، وإذا أردنا أن نقبل كمال الشاذلي الذي أنتقده اليوم لابد أن يموت أربعين مليون مصري .
فهناك إشكال حقيقي في هذا النظام السياسي ، ولكني كل ثقة أن الشعب المصري سيفعل مثلاً فعل الشعب الإندونيسي وعندئذ سيقف كل شخص أمام العدالة .
أما الموضوع الخاص بتقرير منظمات حقوق الإنسان حوله حالة حقوق الإنسان في مصر ،

ما أعتقد أنه لو كان سجل حقوق الإنسان نظيف وهناك احترام للمواطن إلى آخره ، كنا نحن أول من يحرص على مصلحة الوطن ونبرز الصورة الطيبة لوطنا في الخارج أكثر من الحكومة ، لكن لا نستطيع أن نكون داعية بالباطل ، لا أستطيع أن أقول أن المواطن المصري يعامل معاملة جيدة وأنا أراه للتو مضروباً بالحذاء ، يوجد إشكال في هذه النقطة فيما يخص صورة هذا البلد ومن يهتم بالصورة لابد أن يهتم بالجواهر .. على من سنضحك في عالمنا المعاصر ؟ الآن أصبح الجميع يعرفون دقائق الأمور ، وأصبحنا في عالم مكاشفة وعالم وسائل الإعلام الحديثة وكل شيء تحت اختبار الميكروسكوب الآن ، فلا مجال للخداع والذي يريد أن يخادع فليخادع نفسه فقط !، الحقيقة أن هذا الوضع السابق من تعثر علاقة الحكومة بحقوق الإنسان ينعكس بشكل أو آخر في الصحافة المحلية والإذاعة المسموعة والمرئية ، ومثال على ذلك أنني منذ أيام كنت أسجل للإذاعة في برنامج "اعترافات ليلية" للمذبة "بثينة كامل" ، وأثناء حديثي وفي مرات متعددة يشير مهندس الصوت لها أنه في هذا الجزء من الحديث سيكون اعتراض أمن الدولة ثم في هالك الجزء سيكون اعتراض الأزهر لدرجة أنني أحسست أن كل كلمة أقولها سيكون هناك اعتراض ، فنحن نعيش حياتنا خاضعين لسلطات القهر والاستبداد طوال الوقت .. متى سأكون مواطناً حراً والصحافة الحكومية لديها خصومة كاملة مع قضايا حقوق الإنسان ، ولكن للحقيقة هي لا تسيء كلمة حقوق الإنسان كثيراً مثل ما هو الحال في بلاد أخرى

يستخدمون كلمة حقوق الإنسان كثيراً وهم منتهكين عظام لحقوق الإنسان مثل تونس وليبيا ، فنجد أن هناك " ميثاق حقوق الإنسان" صادر عن العقيد القذافي ، شيء مضحك طبعاً لأنه رجل ليس له علاقة بالموضوع من أصله ومع ذلك يستخدم الكلمة كثيراً ويعطى جائزة عالمية "جائزة معمر القذافي لحقوق الإنسان " هذه أسخف نكتة في التاريخ البشري كله ! والنظام القمعي في تونس يستخدم كلمة حقوق الإنسان في إعلامه ليل نهار ويومياً ينتهك حقوق الإنسان !..

أما في مصر فالموضوع أفضل قليلاً فيما يخص الإعلام الحكومي حيث أنه لا يستطيع أن يخفى وجهه وأنه يعترف أنه لا يحب كلمة حقوق الإنسان فلا يستخدمها كثيراً ليزين بها مواقفهم ، هذا عن الإعلام الحكومي أما الإعلام المعارض فهو في الحقيقة إعلام مكتوب فقط لأنه لا يوجد إعلام مسموع أو مرئي ، ويمثل الإعلام المعارض فكرة حقوق الإنسان ومفاهيمها تمثيلاً ضعيفاً رغم أن معظم نشطاء حركة حقوق الإنسان ينتموا للمعارضة السياسية بالمعنى الواسع للكلمة ولأنهم على استعداد لتحمل الثمن كما هم معارضين على استعداد أن يسجنوا فهم مدافعون عن حقوق الإنسان وبالتالي مدافعون حقيقيين عن حقوق الإنسان، ولكن هناك نواقص وعيوب فهم غير ممثلين للقضية تماماً بعضها أشار إليه الأخ/ شومان فيما يخص الإعلام المعارض وبعضها واجهته بنفسه في التعامل مع بعض الصحف المعارضة ، فكلهم لهم حسابات بما في ذلك ولا أريد أن أذكر أسماء صحف تدعى أنها ليبرالية ، لكنها لم تدافع عن الحريات وأحياناً هاجمت الحريات وأنا أذكر أن صحيفة ليبرالية هاجمت البهائيين وهم أصحاب عقيدة معينة وهذا لا يليق فهم أحرار في عقيدتهم والدستور المصري يعطيهم حق العقيدة فكيف تكون معارضا ليبراليا وتقف ضد حرية العقيدة، فما أريد أن أقوله أن الإعلام المعارض لم يتمثل قضية حقوق الإنسان وكل الإعلام المعارض بمختلف اتجاهاته اليساريين العلمانيين ، اليمينيين الليبراليين ، الناصريين ، الإسلاميين .. إلى آخره ولا أريد التوقف عند الفصيل الإسلامي لأن الفصيل الإسلامي في محنة خاصة تجعله يدافع عن حقوق الإنسان ليتقى قدراً من هذه المحنة لكنه في الحقيقة أيضاً لم يتمثل معنى حقوق الإنسان أي لو أن آخر في محنته هذه وقلت له أن شخص كافر غير مؤمن برب السماء هل يجوز تعذيبه ؟

بالطبع سيكون ميالاً إلى تعذيبه ، رغم أنه في مفهوم حقوق الإنسان لا يعذب أي إنسان وذلك لكونه أنساناً حتى لو كان كافراً، فأيضاً الفصيل الإسلامي لم يتمثل حقوق الإنسان مثل باقي الفضائل .

وأود أن أذكر مثلاً يربط جميع هذه النقاط ببعضها ، أن المهندس كمال خليل حين كان في السجن ورأى كيف يعامل الإسلاميين معاملة دون مستوى الحيوانات ، كتب تقريراً من وحي ضميره الإنساني ونشره بصعوبة في إحدى صحف المعارضة، هذا التقرير كان يمكن أن يسقط حكومة لو كنا في بلد مختلف، أنى أدعوكم لقراءة هذا التقرير وهو ليس تقرير لمنظمات حقوق الإنسان بالمناسبة حتى لا يتهمه أحد ويقول هؤلاء عملاء للغرب ويعملون لمصلحة حركة حقوق الإنسان الغربية، هذا تقرير لمواطن عادى ينتمي لفصيل سياسي غير الفصيل الذي يضرب بالكرباج ورأى ذلك وسجله بمداد الضمير ، وهذا موقف مبدئي ، وهكذا تكون روح حقوق الإنسان التي تجعل الإنسان متجرداً تماماً، أيأ كان مبدأه أو فكره السياسي أو موقفه .. إن حقوق الإنسان هي حقوق الإنسان وأيأ كان المستفيد بغض النظر .. على أية حال فإن الإعلام المعارض أفضل قليلاً من الإعلام الحكومي وشئ خير من لاشيء لكن توجد عيوب ونواقص فيما يخص علاقة حقوق الإنسان والإعلام وليس فقط من حيث الإعلام بمعنى لإعلام الناس بما يحدث وإنما أيضاً من حيث التوعية ، من حيث نشر ثقافة حقوق الإنسان من حيث تمثل معنى حقوق الإنسان أصلاً داخل تكويننا وضمائرنا ووجداننا متواجدين في الساحة العامة سواء الساحة الإعلامية أو السياسية أو في إطار المتقنين بالمعنى الواسع أو كمواطنين بمعنى أشمل وأوسع .

النقطة الأخيرة الخاصة بخصخصة الإعلام وإمكانية انعكاس هذا بشكل إيجابي على قضية حقوق الإنسان وأنا أعتقد أن هناك بديل كان مطروحاً عملياً على سلطات الدولة في مصر ولكنها لم تختاره وهو تحرير الإعلام المملوك للدولة أي جعله أكثر تحراً مما لا يجعل الناس تفكر في البدائل ونحن شعب محافظ وطيب ، فلو وجدنا أن إحدى قنوات التلفزيون المصري متحررة حقاً وتوجد حوارات حقيقية تتم فيها كشف انتهاكات حقوق الإنسان بالفعل، قد لا نهتم أن تكون هناك قناة إعلامية خاصة تعرض نفس الموضوع ،

لن نجادل ولن نساوم ولن نتشاجر في سبيل أن تكون هناك قناة خاصة مستقلة تماماً في ملكيتها عن الدولة.

فالمشكلة هنا في طريقة إدارة الدولة للجهاز الإعلامي والذي تديره بالطريقة الكلاسيكية بمعنى أن يكون الجهاز أحادياً احتكارياً ويعبر عن السياسة الرسمية وهدفه تأكيد شرعية الحكم وأثبت صحة مواقف الحكومة مع السماح ببعض شكاوى المواطنين على المستوى الجزئي جداً والتي لا تمس رؤوس الحكم من قريب أو من بعيد وفي دقائق محددة بما لا يضير بالصورة العامة الجميلة المرسوم لجهاز الحكم .

وفي هذه الحدود ، دخلنا في تجارب مرة أو مرتين ، حين سمحوا في التلفزيون أن أتكلم بحرية بعض الشيء ، وكان رد فعل الشارع جيداً فلقد كان حديثي تعبيراً عما هو في ضمائرنا وكانت فرصة أمام الجهاز الإعلامي أن يشعر بنبض الناس في الشارع ويواصل هذا الطريق والذي كان سيقطع الطريق على خصصة الإعلام ، كان يكفي تحرير الإعلام المملوك على الأقل في بعض فروع .

واعتقد أنهم تأخروا والذي يتأخر يدفع ضريبة تأخره في عرف التاريخ ، وأنه أصبح بالفعل علينا أن نكافح في سبيل خصخصة الإعلام لتكون هناك محطة تقول لنا أن الحكومة المصرية ممتازة وأخرى تقول لنا أن الحكومة المصرية ليست ممتازة وبمنطوق إذا تخاصم اللسان عرف السارق أو على الأقل نقارن هذا بذاك ونرى الموقف الأفضل بالنسبة لنا كمواطنين من هو الأقرب للمصداقية ودقة المعلومات خصوصاً أن الإعلام العالمي بالفعل أصبح أكثر انفتاحاً وأكثر تأثيراً ، وأنا أظن الجهاز الإعلامي سيسقط في يده ويقبض عليه متلبس بواسطة شرطي التاريخ إذ أن التقدم التكنولوجي وصل لدرجة أن يكون كل مواطن في بيته جهاز تلفزيون والساتلايت الخاص به ليس " دش " فوق السطح وإنما جهاز " للتلفزيون فيتلش " الفارق بين المواطنين من لديهم " دش " ومن لم يمتلكون " الدش " ويستطيع جميع المواطنين أن يروا جميع المحطات في جميع أرجاء الكرة الأرضية في جميع اللحظات ، وقتها سيكون البقاء للأصلح وللمن يتفوق في المنافسة ، أما من هو جدير بالتفوق فهو الأكثر مصداقية ، هو الذي يقول الحقيقة هو الأكثر جدية وهو أيضاً الذي يناقش القضايا الحقيقية .. إن التلفزيون المصري سيأتي في

ذيل القائمة .. والحقيقة عندما أعلنوا عن " الناييل سات " بادرني سؤال أن الذي ينشروه في " الناييل سات " هو الذي ينشروه في الإرسال المحلي، هل نحن نريد أن ننشر غسيلنا القدر على العالم !! فليكن الطابق مستور ، ولأن مستوى الإعلام في مصر متفوق في شئين فقط أحدهما يتأكل الآن وهو الأفلام المصرية باعتبارها أمة منتجة لصناعة السينما عريقة تاريخياً منذ بداية القرن والثاني هو المسلسلات التلفزيونية ولا يوجد برنامج إخباري مصري واحد متميز ومتفوق وهكذا لا يوجد برنامج حوارى واحد ولا يوجد برنامج ثقافى واحد، أرجو أن تنتبهوا لكلمة ثقافة مصر أم الثقافة العربية التي لم يعد لها جدارة ثقافية عندما تنتقل للإعلام المرئى ستكون ثقافتنا في مخزون التاريخ .. ولا يوجد برنامج رحلات مصري واحد ولا يوجد برنامج للتسلية مصري واحد رغم أننا شعب ابن نكتة وخفيف الظل فقط الأفلام والدراما التلفزيونية البرامج الإخبارية الحوارية، مثلاً تجد محطة " الجزيرة " في قطر وهي دولة صغيرة ومبناها ضئيل والشبان هم الذين يديرونها وعمرها سنة فقط ، تكتسح جميع البرامج الأخبارية في التلفزيون المصري لا يوجد مجال للمقارنة أصلاً .. ما أريد أن أقوله أن الإعلام الذي يتحمل هو الإعلام الذي له البقاء أما الإعلام الذي لا يتحمل هذا يتأكل وينوب عبر مرور الوقت مهما كانت حماية السلطات السياسية له، هذه حماية مؤقتة مرتبطة بمقدار شرعيتها وبمقدار قمعها أيضاً، لكن كل هذه المسائل مؤقتة فمع التغيرات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية التي ستحدث كل هذا سينعكس في مجال الإعلام ويصبح كثيراً مما تفضل به الأخ/ محمد شومان صحيحاً وسيفرض نفسه .

أ / ماجدة مورييس

صحفية بجريدة الأهرام

شكرا للدكتور/ أحمد عبد الله فلقد أخذنا بحماسة المعروف عنه ،وتحدثت عن كثير من القضايا الهامة طبعاً توجد أشياء أشار إليها مثل جهاز " التشفير " وهذا الزمن ليس ببعيد عنا وأن يكون كل شخص لديه من خلال نفس الجهاز وبدون " طبق " ان يتابع جميع محطات البث التلفزيوني في العالم وكل رقابة ستتلاشى في القريب العاجل .
وتوجد ملاحظة أو اثنين حول تعقيبه أو ملاحظاته حول أسلوب أداء الإعلام المصري المحلي الذي يطلق عليه "القومي" والذي لا يقترب من قضايا حقوق الإنسان أو التعرض لها .

وباعتبار انتمائي لهذا الإعلام فأني أعتقد أنه يوجد إحساس عميق بمدى انتهاكات حقوق الإنسان عند العاملين في الصحافة المصرية، وبالتحديد في الصحافة القومية، ولكن ليس بإمكانهم أن يعبروا عن هذا من خلال ما يكتبونه، يوجد تناقض داخلهم، وهذا ليس دفاعاً، فعلاً يوجد إحساس أنه من الصعب جداً الكتابة عن انتهاك أو أي انتهاكات وأيضاً ولا بد أن نلاحظ أن هناك فروق كبيرة في الصحافة المصرية خصوصاً القومية أو ما يطلق عليها الصحافة القومية في البلاد العربية التي أشار إليها الدكتور/ أحمد عبد الله سواء كانت تونس أو ليبيا أو غيرها ، هناك فرق كبير جداً في الصحافة المصرية حتى القومية منها فرغم كم المديح الهائل للسياسات الحكومية ، لكن هناك أيضاً كم كبير من المعارضة وكم كبير من اللمز وكم كبير من حق النشر فالكثير ينشر عن الأخطاء وعن التناقضات وعن السياسات الفاشلة وعن الجرائم التي لا يمكن أن تحسب كلها على أنها إعلام ممثل تماماً هناك كثير من الهوامش للنقد داخل الإعلام القومي المصري التي تتيح للعاملين فيه إلى أن يشيروا إلى حقوق الإنسان .

المنافشة الجلسة الثالثة

القس إبراهيم عبد السيد :

راعي كنيسة المعادي

في الحقيقة إنى أرى أن هناك إجماع على ضرورة إنهاء تشرذم منظمات حقوق الإنسان في مصر كيلا تصبح كجزر منعزلة ، هناك هدف واحد هو حقوق الإنسان وكنت منذ زمن أتمنى أن يكون هناك تآلف بين المنظمات وأن تفرغ كل جهودها في عمل موحد ولذلك أؤيد الاقتراح الذي دعا جميع منظمات حقوق الإنسان إلى إصدار صحيفة .. أو مطبوعة واحدة إلى جانب النشرات الأخرى النوعية والخاصة بكل منظمة على حدة .

ثانياً : في تصوري أن موضوع آلية الإعلام في هذه المنظمات يجب أن تسير في أكثر من محور الأول:- مد الجسور مع الصحف الحزبية والتي أكثرها يعتمد نفس التوجه في نقد ما جرى من ممارسات ضد حقوق الإنسان في مصر .. أيضاً مد الجسور مع الصحف القومية وهذه المسألة ليست صعبة فالاتصالات المختلفة يمكن أن يكون هناك تواصل مع الصحف القومية بالقدر الممكن وكل شخص يجد جسر مع صحيفة قومية أو مجلة قومية ومع الصحف الحزبية ومع الصحف الخاصة أيضاً، وأنى على ثقة من الأثر القوي الذي ستحدثه هذه الاتصالات .

المحور الثاني : من الهام جداً فتح باب عضوية هذه المنظمات لكل الشعب والنزول إلى القاعدة كما قال بعض المتحدثين ، والتعاون مع الجمعيات الأهلية في نشر ثقافة حقوق الإنسان، ويمكن مد هذه الجمعيات بنشرة صغيرة أو كتيب عن ندوة حتى تتعرف على ماهية حقوق الإنسان ويتعرف الناس أيضاً على أهدافنا ودفاعنا عن حقوق الإنسان .

وحديثي عن فتح باب العضوية في منظمات حقوق الإنسان وإقامة عملية التواصل مع كل إنسان في موقعه وفي أي موقع جماهيري مسجد ، كنيسة ، وزارة ، مصلحة ، شركة وأن يكون لحركة حقوق الإنسان تواجد فيها وأعتقد أن هذا لن يتعارض مع دستور الدولة ولا مع القوانين العامة .. وأعتقد أنه إلى حد كبير لن يغفل أو يتعارض ذلك مع الآلية الإعلامية أن أصل للناس في مواقعهم باللقاء المباشر والحي .

دكتور / إيمان يحيى

طبيب وناشط حقوقي

الحقيقة إن هذه الجلسة كانت خاصة بالأداء الإعلامي في الصحافة القومية والأداء الإعلامي الخاص ببعض الفئات، طبعاً لي ملاحظة، أعتقد أنها أثّرت أكثر من مرة بالنسبة لورقة الدكتور كمال مغيث، وهي ربط الأقباط بالمعوقين والمعتقلين، وأعتقد أن هذا ممكن ويكون صحيحاً من الناحية البحثية أن نأخذ قطاع أو أكثر لكن في السياق العام ممكن أن تعطى مفهوم أن الأقباط لهم وضع معين كطائفة بالنسبة لمسألة حقوق الإنسان ولكني أرى أن المسألة غير ذلك وفيها قدراً من التجني والضرر بالأقباط، إذا كان تناولنا بهذه التجزئة والجزئية، لأن مشكلة الأقباط لن تحل إلا في سياق مصر الديمقراطية وحقوق الإنسان بشكل عام .. والمسألة أيضاً في رأيي أن البعض يقول أن هناك تمييز تجاه الأقباط، لكن في تقديري لا يصل هذا التمييز إلى درجة الاضطهاد، فنحن نرى أن الفقراء المسلمين مضطهدين والفقراء الأقباط مضطهدين ولكني لا أعتقد مثلاً أن لابد "ساويرس" مضطهد بالعكس نحن اليوم يمكن أن نطلق على أنفسنا أننا في "جمهورية" "ساويرس" الذي يمكن أن يغلق صحيفة وله من الصلاحيات والحمد لله الموجودة والمتنفذة. واليوم مثلاً الشاب الحاصل على الدكتوراه يمكنه العمل بالجامعة بالواسطة سواء إن كان مسلماً أو قبطياً، أما إذا كان شخصاً لا حول له ولا قوة فلن يعمل بالجامعة ..

وكذلك غاب عن ورقة د / كمال مغيث الأداء الإعلامي وتحدث عن جسد المشكلة الإحصائي، وأنا أعتقد أنه بالنسبة للأقباط يوجد إجحاف في الأداء الإعلامي حول الديانة المسيحية في مصر من خلال وسائل الأعلام الرسمية ولكن أيضاً توجد معلومة أن قداس الأحد يذاع على البرنامج الأوروبي وإذاعة القاهرة الكبرى على F . M و توجد صحيفة "وطني" ذات الأداء الإعلامي القبطي المميز .. وهناك تطور آخر أشار إليه د . شومان وهو القنوات الفضائية، وتوجد قناة فضائية قبطية تبث من قبرص ولا أعرف إن كانت مستمرة أم لا وإن كانت الكنيسة قد أعلنت أنها لا سلطة عليها وهذا أثار الكثير من الجدل. أما بالنسبة للمعوقين أعتقد أنهم أكثر الفئات حظاً في التغطية الإعلامية وكثير من البرامج التلفزيونية تتناول المعاقين والمعوقين وتبين حقوقهم وكذلك توجد برامج تذاع

بشكل إخباري مثل برنامج (بحلم يا مصر) وتطرح قضايا المعاقين لدرجة أن كثير من المصريين ومن المتقنين حسدوا المعوقين على ما يتمتعوا به من حظوة لدى الإعلام المصري .

المسألة الثانية أريد أن أناقش د . شومان في تناوله للإعلام القومي وحقوق الإنسان فأنا أعتقد أن سمة أساسية في الإعلام القومي في تناوله لمسائل حقوق الإنسان هي التجاهل .. تجاهل المسألة تماماً ولا يتدخل فيها وأن تدخل فمن وجهة رد الفعل ، فحين يفرض عليه حدث سواء من إذاعة أو غيرها أو تم اختراق إعلامي فيضطر للرد عليه ويمكن أن يكون هناك مثلاً أدعو الناس إلى تدارسه بشكل أكثر تفصيلاً ، أحداث بلقاس الأخيرة اضطر الإعلام المصري أن يتناولها عندما ظهرت على السطح ولم يستطع تغطيتها أو إخفاءها .

المسألة الأخرى والتي طرحها د . شومان السيناريو الخاص بها ، فهو يطرح أنه في القريب سوف تتم خصخصة الإعلام والبدل الثاني السماح بشركات أو أفراد لتملك الصحف ووسائل الإعلام الأخرى

أنا متفائل أكثر من اللازم وليس دائماً الظروف الموضوعية تؤثر على الواقع وتديره إلى هذا الاتجاه أو ذاك ، فإذا كان الغرب والرأي العام العالمي وبشكل عام العولمة تفرض خصخصة البنوك وشركات التأمين ، لكنها لم تضغط في اتجاه خصخصة الإعلام في مصر ، و أعتقد أن الحكومة المصرية يمكن أن تخصص الجيش ولا تخصص وسائل الإعلام لأنها تفهم جيداً أن وسائل الإعلام أهم من الجيش في مصر .. بل على العكس يمكن خصخصة المؤسسات القومية أي يتم تفكيك الملكية ولكن تظل الإدارة في يدها ،

* نجيب ساويرس رجل أعمال قبطي ومن المعروف انه كان وراء إغلاق جريدة "الدستور الأسبوعية" .

فهذه المشكلة الحقيقية حتى قانون الشركات الأخير يسلب حق الإصدار الحر للصحف للشركات المساهمة ويجعله مقروناً بموافقة مجلس الوزراء .

إنى أدعو القائمين على هذه الندوة للتمعن أكثر في خلق وسائل إعلامية لنشر حقوق الإنسان وبرزت في ذهني فكرة إلى جانب أفكار " القس إبراهيم عبد السيد " فدائماً أتساءل أن كثيراً من البلدان بها مفوض لحقوق الإنسان ، وقد يكون هذا المفوض رسمياً .. ولكن في بلد مثل بلدنا عادة المفوض يصبح موظفاً ويكون ممثلاً سيئاً .. ولكن ما الذي يمنع وجود مفوض لحقوق الإنسان. للأسف واقع تفتت حركة حقوق الإنسان ، وأنها تحولت لشظايا ، مركز للدفاع عن حقوق الأقباط ، مركز للدفاع عن حقوق المرأة مركز الخ... ! في رأيي أن جوهر حركة حقوق الإنسان أنها حركة تحمل مفهوماً شاملاً لحقوق الإنسان ولذلك أنا أدعو من هنا أن تتلاقى حركة حقوق الإنسان وتجد رمزاً فمصر لا تخلوا من الرموز الشعبية والإنسانية التي يطغى احترامه على الأمة بحيث يكون مفوضاً لها .. وبحيث يمثل وجوده كمتحدث باسم هذه الحركة يمثل وجود فعلي، ويصل صوتهم إلى دائرة الإعلام الخارجي والرأي العام.

أ / ماجدة موريـس

صحفية بجريدة الأهرام

هناك العديد من الدراسات في مصر تذكر أن عدد كبير من الأسر الذين لديهم معوقين يعانون الخجل ويحاولون إخفاءهم عند حضور زوار، هذا معناه أن الإعلام بحقوق هؤلاء أو هذه الشريحة من البشر ليس كافياً لجعلنا مجتمعاً متسامحاً يتعامل معهم باعتبارهم عاديين ويجب أن يحاطوا بالتقدير .

د . محمد شومان

أستاذ الإعلام بكلية البنات جامعة عين شمس

أحسد الدكتور أحمد عبد الله على تفاوله التاريخي ، ولكن ليت عدوى التفاؤل تصيبنا جميعاً، وأحياناً أحتار في هذا الكم الذي لا ينضب في تفاؤل أحمد عبد الله ، أما بالنسبة لفكرة السيناريوهات المتفائلة التي تكلمت عنها بالنسبة للإعلام نحن أحياناً كمتقنين نفكر

للحكومة، بمعنى أن الحكومة ممكن أن تفكر بطريقة رشيدة، لكن يبدو أنها لا تفكر بطريقة رشيدة، وأن هناك حتميات ما تزال في هذا العصر تجبرها على فعل أشياء تبدو غريبة ، في الوقت الذي يدرك فيه كل العناصر داخل الحكومة (متوسط أو ضعيفي الكفاءة) أن هناك تغييرات في بنية الإعلام العالمي نفاجأ بقانون الشركات ما تفسير ذلك ؟ لا يوجد تفسير !! لو أن هناك رشد كان الحديث الذي ضمنه د . أحمد عبد الله فكرة تحرير المضامين وتوسيع الهامش المتاح ، ساعتها كان يحدث أشياء كثيرة لكن بالفعل لا تفكر الحكومة بهذه الطريقة فهي تنتظر كما قال د . أحمد إلى أن تأتي كوارث وحتميات تاريخية تجبرها على فعل أشياء ما كان يتصور أن تحدث. ودون أن تدري الحكومة المصرية الآن كما أشرت هناك تداخل ما بين المعلوماتية والإعلام والاتصال ، ودون أن تدري أن قطاع المعلوماتية في مصر هو قطاع خاص ، شركات " الكمبيوتر " ، خدمات " الإنترنت " كل هذا قطاع خاص، لا يوجد والحمد لله شركات قطاع عام ظهرت تهيم أو لها دور كبير في صناعة وتجميع الكمبيوتر أو خدمات الكمبيوتر أو ما شابه ذلك .

تكلمنا عن قطاع الكمبيوتر والمعلوماتية ونتكلم عن قطاع الهاتف، الهاتف المحمول وهناك حرب ضروس رأيناها وتقف ورائها شركات دولية متعددة الجنسيات لتدخل وتحتكر قطاع الاتصالات العادية وسيحدث نفس الشيء .. هذا معناه أن هناك حتميات تجبر الحكومة لقبولها ، وأتكلم عن عشر سنوات وربما قبل عشر سنوات ربما خمس سنوات .

وهناك التغيرات الحادثة الآن والتي لم أتكلّم عنها مثل " الإنترنت " واستخدام " مواقع الإنترنت " فيمكن اتخاذ موقع لحقوق الإنسان وبيانات حقوق الإنسان ، أنه شيء رخيص جداً ولا يزيد عن ثلاثمائة أو أربعمائة دولار ونستطيع أن نبث فيه ما نشاء ولا أدرى لماذا لا تفعل منظمات حقوق الإنسان هذا ؟ ولقد أدخلت المنظمات آل Email لكنه ليس كافياً ويكفى أن نعرف أن حكومة السودان أو حكومة اليمن أو السعودية لها مواقع على الإنترنت ولا أدرى ماذا ننتظر ؟ بالرغم أن هذه الخدمة أكثر وفرة وأقل تكلفة من دورية لن يقرأها زهاء مئات من المواطنين أو المثقفين ، ونحن في حاجة إلى استخدام التكنولوجيا المتاحة ، وعلى الأقل نبدأ من حيث انتهى الآخر ون .

بالنسبة للخصخصة ، تكلمت عن فكرة ، أنه بالإمكان لأحزاب أو شركات أن تستخدم قنوات فضائية ضمن قمر صناعي غربي يصل بثه للمنطقة العربية أو يصل إلى مصر وأيضاً كما تفضل د . أحمد أنه سيكون هناك بعد ذلك متاح النقاط البث الفضائي مباشرة .. ، وهناك أيضا آلية مهمة للغاية سوف تجبر الحكومة أيضاً هي آلية الإعلان، فلقد أصبح هناك شركات ووكالات متخصصة في الإعلان وهناك شركات دولية متعددة الجنسية تبحث هذا ستدخل وستؤجر قنوات وستبث وسيصل البث إلى الجمهور في مصر لأنها ستمول نفسها من حصيلة الإعلانات بالإضافة إلى الاشتراكات أو الإعلان فقط .

أما الشيء الأرخص بكثير فهو ما يسمى باستخدام تقنية البث المباشر واستخدامها في تحميل إذاعات .. على سبيل المثال N . E . C كمحطة إذاعية.. هناك كثير من الدراسات الإعلامية ترى أن عصر الإذاعة لن يغيب بل سيأتي ، توجد ثورة كبيرة في البث المباشر عبر الأقمار الصناعية ، البث الإذاعي وهذا ستكون تكلفته زهيدة جداً بالقياس للتلفزيون حيث سيكون عالي التكلفة قليلاً .

فالذي أريد أن أقوله هو أنني لست متفائلاً فحسب بل أرى أن هناك مؤشرات موضوعية واقتصادية واجتماعية ودولية تجبرنا على أن ندخل هذا المجال .

د . أحمد عبد الله

مدير مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية

ما كان يتحدث عنه د . شومان من أن الخصخصة وإمكانيتها في مجال الإعلام ستوفر منافذ إعلامية لحركة حقوق الإنسان .. أنا أعتقد أن المعادلة في أن نظم الحكم الاستبدادية في دول العالم الثالث تعمل على الخصخصة الاقتصادية وفقاً لحجم الضغوط الواقعة عليها في الاقتصاد العالمي لكنها تقاوم في نفس الوقت وبشدة الخصخصة السياسية لأن مزيد من الديمقراطية مزيد من الحرية مزيد من التقدمية معناها خصخصة سياسية أي معناها ليس هناك أحد يحتكر القرار السياسي ، وأن الدولة لابد أن تعبر عن شرعية واسعة حقيقية باختيار المواطنين بعد أن يكونوا قد أدلوا بأرائهم بصراحة في كل المناابر المتاحة وأقاموا ما يشاءون من أحزاب ومؤسسات نقابية أي ديمقراطية كاملة .. وأنا أعتقد أنهم

سيخصصون الاقتصاد رغماً عنهم ولكن سيقاومون بشدة الخصخصة السياسية ، هذه المقاومة ستضرب بلا هوادة ، سيضربونها نحن كمواطنين وسيقدمون مزيد من القوانين الاستثنائية ومزيد من القمع وذلك ما يحدث في السنوات الأخيرة .. فالدولة في معركة مع المجتمع المدني ، وفي معركة مع الصفوة وفي معركة مع النقابات المهنية وشرعت لها قانوناً خاصاً وتشاجرت أخيراً مع الصحافة وستقيد العمل الأهلي ، وأحزاب المعارضة فقد جعلت وجودها شكلي ومحدود بدليل أن لها عشرة مقاعد في البرلمان من خمسمائة ! ، وأعتقد أنهم سيستمرون في مقاومة هذه الخصخصة السياسية حتى يفرض الناس عليهم تغيير هذا الإطار كله وأنا رأيي أنهم سوف يواصلوا هذه السياسة حتى لو أنزلوا الدبابات للشوارع لحماية مصالحهم الضخمة كعادة كل النظم الفاسدة فهناك ملايين الدولارات التي نهبها من الأموال العامة من خلال السمسرة والعمولات من الصفقات ، ومع ذلك سوف تهزمهم الشعوب في يوم من الأيام بقدر من التضحية فالتاريخ البشري لم يصنع مجاناً .

لذلك أكدت تنبؤاتي أنه في السنوات القليلة القادمة ستكون امتداداً للسنوات التي نعيشها السبع العجاف لكن تأتي السبع السمان بعد ذلك وسوف تأتي رغماً عنهم لأن نظامهم لن يصلح مع التطورات الاقتصادية والسياسية فكيف تخصص اقتصادياً ولا تخصص سياسياً ؟ عندئذ تكون المعادلة غير متسقة ولا يصح الحديث عن الحرية طوال الوقت وأنت تشرع قوانين قمعية ومزيداً من القمع لشعبك ! فكيف تدعي الديمقراطية والديكتاتورية واضحة وضوح الشمس ؟ هذه لعبة مؤقتة ولا يمكن أن تستمر مدة طويلة لكن المهم أن نحتملها إلى حين ، و سوف تتعكس هذه المرحلة في مجال خصخصة الإعلام أو مقرطة الإعلام بمعنى أدق .

فالذي يهمني حقيقة لا الخصخصة ولا العممة إنما الذي يهمني هي المقرطة ، وأن جوهر الجهاز الإعلامي الديمقراطي هو أن يعطي الفرصة للجميع وتكون البرامج جيدة في كل المجالات النوعية برامج ثقافية ، حقيقية ، برامج تسلية حقيقية الخ .

ماجدة مورييس

صحفية بجريدة الأهرام

هناك بالفعل مجموعة من رجال الإعلام أقاموا شركة لإنشاء نادي سينما منزلي، أي نوع من القنوات ، لكن وزير الإعلام استطاع استصدار قانون من مجلس الشعب بأن أي نوع من البث هو موضوع سيادة وبالتالي وأد هذا المشروع بعد أن جاءوا بالفعل بالأجهزة وجمعوا اشتراكات ومازال إلى الآن أي بث رهن القرار الذي أصدره وزير الإعلام 1980م، و توجد معلومات أن حزب الوفد يحاول عمل بث خاص ، وتوجد أيضاً معلومة ذكرها د . شومان أن " النايل سات " بيع أكثر من 50% منه من قبل الحكومة المصرية .

د . أحمد عبد الله

مدير مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية

خلاصة قلبي في النقطة الفاتنة هي أن السبع العجاف مألها لزوال في يوم من الأيام فصبراً جميلاً والله المستعان .

النقطة الثانية الخاصة بحركة حقوق الإنسان سواء علاقتها بالإعلام ، أو نشاطها العام في مجال التوعية وفي مجال التدريب ، وفي مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان وفي مجال مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان من كافة الأطراف الحكومية ، أي في نشاطها الواسع وفي تأكيدها لمصادقية وإعمال المفاهيم المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والتي وقعت عليها الدول "حبراً على ورق" ، وحركة حقوق الإنسان مطالبة اليوم بتحويل هذا "الحبر على ورق" إلى شئ حقيقي في الممارسة ، أي حركة حقوق الإنسان في جوهر رسالتها هو سبب وجودها .

وأعتقد أن ما تفضل به " القس إبراهيم عبد السيد " من المهم أن ننظر في شأنه، واقترح على البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان أنهم يخصص أحد أعداد نشرته القادمة لملف خاص باستطلاع الآراء المختلفة حول مسألة حقوق الإنسان بين التعددية والتوحيد .

وأستطيع أن أقول عبر تفكير سريع في هذا الشأن وبصوت عالي أن حركة حقوق الإنسان لكي تكون متسقة مع رسالتها الأصلية يلزم التعددية في الحقيقة لسببين: الأول فلسفي فإنها حركة منشأها أصلاً احترام الخليفة على الوجه الذي خلق به الله الإنسان بمعنى (وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا) بمعنى أن البشر متنوعين لهم أديان مختلفة وألوان مختلفة ومذاهب مختلفة وأوطان مختلفة ولا بد من احترام هذا كله تحت عنوان الإنسان ولا أحد أفضل من الآخر لأنه مختلف في المذهب أو اللون أو الجنس أو الثروة أو الخ فحركة حقوق الإنسان هذا هو عملها الرئيسي ومن ثم تدعو لاحترام الإنسان كمبدأ توحيدي يكاد يقرب من التوحيد الإلهي ، أي تجعل الله والإنسان متداخلين هنا فإذا كانت قيمة الله في وحدانيته ، فقيمة الإنسان أيضاً بصفته إنسان وأن له كرامة بصفته .. هذه هي الوجدانية الأرضية ، التوحد الإنساني كما يوجد التوحد الإلهي ، لكن في داخل هذا نؤمن بتعددية بنى الإنسان مثلما هناك تعددية بالمناسبة على المستوى الإلهي ليس تعدد ألوه وأما تعدد الخطاب الإلهي للبشر ، وتعدد طرق الوصول إلى الله ، البشر يعبدون الله بطرق مختلفة ليصلوا إليه هذه تعددية في الحقيقة ، فتوجد علاقة فلسفة بين التعددية والوجدانية أو الأحادية .. وأعتقد أن حركة حقوق الإنسان فلسفياً لابد أن تقبل مبدأ التعدد، تقبل منظمات متعددة لحقوق الإنسان وأنشطة متنوعة لحقوق الإنسان، وخصوصاً أن بعض هذه الأنشطة لأسباب نوعية يلزم التخصص فيها المرأة، الطفل، المعوق، الأقليات الدينية، الأبيض والأسود والتميز بلون جلد الإنسان ، التفرقة العنصرية فهذه يلزم فيها أيضاً نوع من العلم والدراسة والتخصص والتدريب فيلزم التركيز فيها قليلاً .. فالتعددية في منظمات حقوق الإنسان مسألة افتراضية من الأصل لأسباب فلسفية ومهنية فنية فهذه طبيعة الأشياء .. ولكن يظل هناك جانب آخر من المسألة فلسفي وسياسي هو أن حركة حقوق الإنسان يلزمها أن تكون قوية ومؤثرة وأن تكون لها ذراع سياسية قوية بالمعنى الواسع لكلمة السياسة أي ليس معنى ذلك أن تكون حركة حقوق الإنسان في الحكم ولكن بمعنى أن أي شخص جالس على كرسي الحكم أن يأخذ في اعتباره أنه لو أنتهك حقوق الإنسان هناك من يقف له ،

- (قالوا لفرعون أيش فرعنك قال ما لقيتش حد يردني) - يفهم أن هناك من يرده وهذا ليس هيناً وله تأثير في الشارع وله تأثير محلي وإقليمي ودولي إلى آخره ولذلك يلزم حركة حقوق الإنسان قدر من التوحيد بالمعنى السياسي الواسع للكلمة، فيمكن أن يكون تنسيقاً أو أن يكون حسن الاتصال بين أطرافها وهناك قنوات مفتوحة واتصال سريع إلى آخره وأن يكون في مستوي الأنشطة أو يكون تنظيمياً، بمعنى أن يكون هناك اتحاد عام لهيئات حقوق الإنسان حتى لو أن الحكومة ترغب في عمل منظمة حقوق إنسان يمكنها أن تنضم للاتحاد العام لمناقشة هذا بعقل مفتوح ولن نقول لا لأنكم حكومة ونحن لا نقبل، ولأنه لا يجوز أن فريق سياسي معين تكون هناك منظمة حقوق الإنسان أقرب إليه ونحن نشك في تمثله حقوق الإنسان أو التزامه بها، ولكن نرحب بالحوار حول المسألة ونرى .

وحديثي عن إخواننا "الإسلاميين" أنا رأيي أن لديهم بعض الجوانب العقيدية الصارمة المتصادمة تماماً مع حقوق الإنسان مثل الموقف من المرتد عن الدين الإسلامي مثلاً رغم أن منظومة حقوق الإنسان ترى أن لأي شخص تبني العقيدة التي يريدها ونظل نحترمه كإنسان. ولكن عند "الأخوة الإسلاميين" لو أردت الشخص المسلم لذبج. إذن يوجد صدام حقيقي هنا مع منظومة حقوق الإنسان، ومع ذلك أرحب بالإسلاميين في إطار حركة حقوق الإنسان إذا كانوا موافقين على 85% من أطروحتنا و15% للحوار بالحسنى والتفاعل وللتجربة التاريخية وللزمن وصبراً جميلاً من يدري؟ ربما يمثلوا في يوم من الأيام لحركة حقوق الإنسان من خلال الاجتهاد الديني وتوسيع الآفاق الفكرية إلى أن يكون مائه في المائة وهذا يسري أيضاً على فرق سياسية أخرى .

فأنا أتصور أن إمكانية نشأة اتحاد عام للهيئات العاملة في مجال حقوق الإنسان قد يفتح الباب لإيجاد ذراع سياسي لحركة حقوق الإنسان تستطيع أن تفرض درجة أعلى من الاحترام لحقوق الإنسان في بلادنا، خصوصاً إذا أنضم إليها شخصيات عامة ذات وزن .

فدائماً أحلم - أن مصر التي فيها شخصيات ذات وزن عالمي تقبل جداً بسبب الشهرة على الأقل شخص مثل نجيب محفوظ ، بطرس بطرس غالي ، محمد حسنين هيكل ، د . أحمد زويل - أحلم لو أن الأربعة أصبحوا في منظمة حقوق إنسان، يتدخلون عند الحكومة المصرية في انتهاكات حقوق الإنسان أولاً بأول. كانت البلد ستقف على قدم وساق، ولكن

مع الأسف هؤلاء الأربعة لم يختاروا ذلك بعد، فمسألة النشاط العام والموقف المبدئي والفكري هذا اختيار الإنسان ولا أستطيع أن أفرضه عليه، وجماعتنا الثقافية المصرية ونحن جزء منها تربيئاً والحكومة تجري في دمائنا بمعنى كلنا نخاف من الحكومة وكلنا أنصاف عبيد، أكثرنا تحرر هو نصف عبد للدولة بما فيهم أنا ، وكلنا فيه هذه الجزئية فالناس تخاف أن تصطدم بالدولة ، وخصوصاً أن الدولة لديها أدوات تشكيك في وطنيتك!، لقد كان السادات الله يرحمه كان دائماً يقول تعبير (يسبوا مصر بالخارج) بينما كنا نسبه هو شخصياً و"هو" ليس مصر لكنه يرى ذلك وناس كثيرين كانوا يصدقوا مثل هذه الحكاية فلقد تراكم ترادف تاريخي بين الوطن والأمة والمجتمع والشعب في مصر ، وتبين وترسيم الحدود الفاصلة بينهم هذه مسألة تاريخية وحضارية ، فلا بد أن نتعامل مع الواقع الموضوعي الذي يفرض نفسه علينا، لكن إذا نشأ اتحاد قوي ومحترم ونزيه ويتسع تأثيره فلا يكون حلماً بعيداً أن ينضم إليه شخصيات عامة من وزن أولئك الأشخاص الذين سبق وأن ذكرت أسمائهم .

وأنا هنا أتحدث عن اتحاد حقيقي ، والجميع يستطيعون أن يتفاهموا وأن يأخذوا مواقف مشتركة وأن يكون الأفق مفتوحاً وتسود الديمقراطية عملهم الداخلي ولهم أيضاً ميزانية مشتركة وليس لأحد أن يعمل في شظيته ؟ نؤسس اتحاد مثل اتحاد العمال في أي دولة من الدول يأخذ ماله من النقابات الفرعية وإجمالاً له ميزانية تشير إلى نشاطه ، وإذا وجدت العقول المفتوحة والاستعدادات القوية والروح المخلصة والأنفاق الضروري على النشاط أعتقد أنه يمكن أن يوجد في مصر اتحاد عام لهيئات حقوق الإنسان يفرض وضعاً نوعياً جديداً في المجتمع ويجعل أي ضابط شرطة في مركز ملوى بمحافظة المنيا بنواحي الصعيد يعرف كيف يحترم المواطن الصعيدي لأنه توجد حركة اسمها حركة حقوق إنسان ستتصدى له لو لم يحترم حقوق الإنسان ونفذ القانون بشكل صحيح دون إيذاء كرامة المواطن ولحقوقه الإنسانية الأساسية وهكذا نكون قد دافعنا عن حقوق المواطنة وحقوق الإنسان وكرامة بني البشر في نفس الوقت ، أرجو أن لا يكون هذا حلماً بعيداً، دعوني أستعيد تفاؤلي الذي أشار إليه الأخ / شومان .

١. ماجدة مورييس

في نهاية جلستنا الثالثة والتي تناولت المحور الخاص بها عن الإعلام القومي وحقوق الإنسان وذلك عبر ورقة مقدمة من الدكتور شومان وأخرى مقدمة من الدكتور كمال مغيث تبعهما التعقيب للدكتور احمد عبد الله ثم مداخلات الحضور، لا يسعنا في النهاية إلا شكر البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان الذي وفر هذه الفرصة الطيبة لمناقشة ودراسة هذا الموضوع الهام "الآلية الإعلامية لحقوق الإنسان" كما اشكر جميع الحاضرين لمشاركتهم الفعالة والثرية .

ملاحظة ختامية

يطرح المؤتمر الذي نظمته البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان على المرء أسئلة عديدة. ولعل قوة المداخلات في كونها تضع القارئ ليس فحسب في عالم المعطيات بل أيضا في عالم الشك وإشارات الاستفهام. وأثناء تمتعي بقراءة مخطوط الكتاب وقعت مصادفتان:

الأولى: تلقيت هاتفيا من مواطن عراقي يعيش في المنفى يطلب مني التدخل لدى الحكومة الفرنسية التي تماطل في إعطائه إقامته منذ سبعة أشهر رغم كونه لاجئ سياسي منذ أكثر من عشر سنوات. والمهم في الخبر أن محدثي هو معارض أبعد وزير الداخلية الاشتراكي جوكس إلى بغداد في منتصف الثمانينات ويومها أصدرت منظمة العفو الدولية بيانا يقول أن من المحتمل أنه قد أعدم. ويومها كذبت السلطات العراقية النبأ بمشاهد على التلفزيون تظهره حيا. وأذكر يومها أنني قلت لمسؤول في المنظمة الدولية: هل تعتقد أنه لو قُلت بأنه مفقود فإن ذلك أقل أهمية من الحديث عن إعدامه بأسلوب غير مؤكد؟ بالطبع منذ إعلان المنظمة عاد المذكور إلى فرنسا وتزوج في إنجلترا وأصبح عنده طفل. ومشكلة أوراقه لا تهم اليوم أحد.

الثانية : كنت أشاهد برنامجا تلفزيونيا اليوم تناول مأساة حرب البلقان بأغنية محورة لجورج ساردو إسمها (كالمعتاد)، يعرض فيها مأساة التهجير والقتل والتدمير بأسلوب هزلي. ورغم كونني من أنصار الكاريكاتير والفكاهة السوداء، إلا أنني صدمت مما أرى

وشعرت بأن تناول المأساة بهذا الشكل، على الأقل والدم حامي كما يقول العامة، يجرح ويجرح بعمق.

من هذين المثليين، ومن النقاش الذي دار في القاهرة، أريد أن أركز على مسألة جوهرية: وهي أن الكلمة والصورة سلاح، وسلاح لا يقل بخطورته عن أفكك صواريخ الدمار. فيكل الأحوال، أصبح من الصعب إطلاق صاروخ مدمر دون إقناع الناس بضرورة "التحطيم من أجل السلام أو غيره" (كذا)، وبالتالي فالإعلام مسألة خطيرة وتحتاج إلى الاستعمال المسؤول والدقيق حتى لا ترتد بشكل بائس على أنبل القضايا.

وقد أعطيت مثلاً عن خطأ من صفوف حركة حقوق الإنسان وآخر عن تجاوز من قبل الصحفيين للقول بأن هذه المسؤولية مشتركة، من هنا ضرورة ديمقراطية الإعلام لحمايته من نفسه ومن خصوم وجود سلطة رابعة في عالمنا من جهة، ومن جهة ثانية لكي يرتقي المستوى الإعلامي إلى المستوى التقني الذي تمنحنا إياه الثورة المعلوماتية التي تجعل بإمكاننا إسماع صوتنا على الأقل في عالم حقوق الإنسان الإقليمي والدولي، مهما كانت إمكانياتنا متواضعة. وإن كان من الصعب اليوم الحديث عن تكافؤ في الفرص بين السلطة والسلطة المضادة، بين تعبيرات المجتمع ومؤسسات الحكم، بين الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات غير الحكومية.

ولكن عالمنا متعدد بالرغم عنه، ويصعب لحسن الحظ، أن يصل إلى إجماع ديكتاتوري يلغي الرأي الآخر ويجعل من "التلفزيون الوطني" وجبة الطعام الإعلامية الوحيدة المحكوم على الناس بها. من هنا ضرورة الاستعداد لخطاب إعلامي مسؤول ومعمق للحركة العربية لحقوق الإنسان كون هذه الحركة ستمتلك، عاجلاً أم آجلاً، وسائل الإعلام المواكبة لطموحاتها، مهما كان الطريق شاقاً، ومهما كانت العوائق.

هيثم مناع

الناطق الرسمي باسم اللجنة العربية
لحقوق الإنسان